www.kassiounpaper.com

776

الاحد 18 ايلول 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

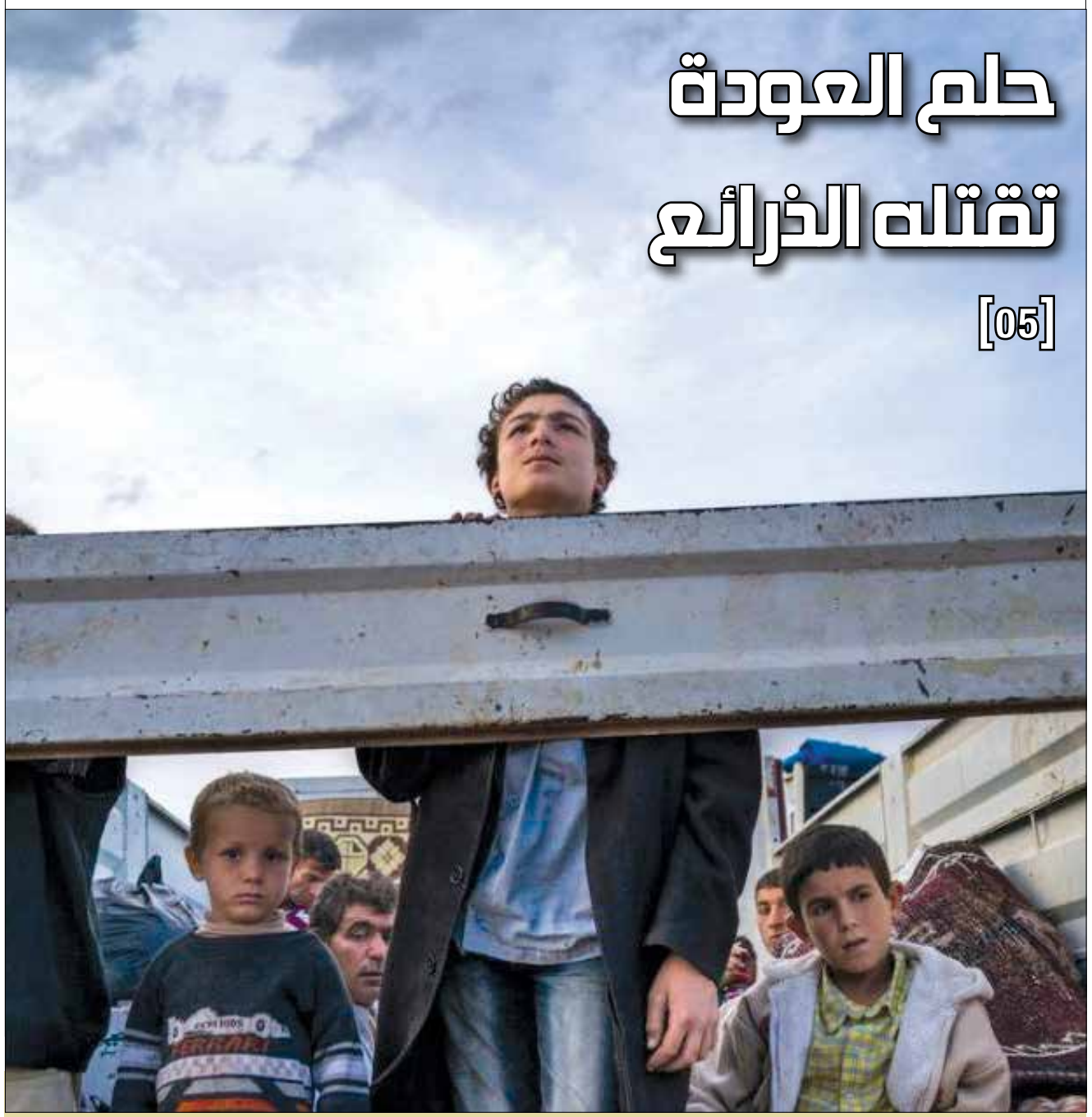

حلم العودة تقتله الذرائع [05]

الافتتاحية

ما الذي يخشاه «الأمريكي»؟

المتتبع لجملة المواقف من، وردود الأفعال على، ما عرف بـ«الاتفاق الروسي- الأمريكي حول سورية» منذ الإعلان عنه، ومن ثم دخول «نظام وقف الأعمال العدائية» حيز التطبيق، يلحظ أن أحداً من الأطراف الدولية أو الإقليمية أو المحلية، باستثناء حفنة من الجماعات المسلحة، لم يتجرأ على الرفض العلني، وهو ما يعكس تثبيت الميل الدولي- تحت الضغط الروسي المستمر- لحلحلة القضايا الميدانية السورية العالقة، باتجاه حلحلة مسار الحل السياسي للأزمة السورية.

كل ما بقي أمام الرافضين ضمناً للاتفاق من اللاعبين الدوليين والإقليميين هو تحريك بعض جماعاتهم «السوريين»، إما لإعلان الرفض بـ«النيابة» أو لتسجيل ملاحظات لا أكثر، ناهيك عن تحريك عدد صغير من الفصائل المسلحة المرتبطة بهم لإعلان عدم الالتزام بالهدنة أو لخرقها، مع محاولة توسيع الجبهات في مختلف مناطق البلاد، ولاسيما مع صمود الهدنة في حلب عموماً، وانضمام قرى وبلدات سورية إلى نظام التهدئة على نحو يومي.

ومع تثبيت حقيقة أن الاتجاه العام ميدانياً يسير نحو التهدئة مع الانخفاض اليومي المطرد في عدد الخروقات، يجدر التذكير بأن من يخرق الهدنة عملياً بات اليوم أكثر من أي وقت مضى يتموضع في صف المنظمات المصنفة إرهابية. أي أن الالتزام بالهدنة من عدمه في النهاية هو عامل فرز معياري بين من يدعم الحل السياسي للأزمة ومن لا يريد ذلك تحت أي مسمى كان، ليصبح بالتالي عامل إعاقة يحابي الإرهابيين وينبغي التعامل معه بالوسائل كافة.

اللافت أن مجرد الإعلان عن عناوين الاتفاق أحدث حراكاً دولياً وإقليمياً، من الكيان الصهيوني الذي جدد عدوانه على الأراضي السورية ليقول نظرياً «إنه موجود ولا ينبغي استبعاده» وليثبت عملياً أنه العدو التاريخي للشعب السوري، وهو يقتات على استمرار معاناته، إلى فرنسا التي طالبت بالاطلاع على مضمون الاتفاق.

وهنا فإن اللافت أيضاً أن واشنطن تواصل رفضها لنشر هذه المضامين، وسط إصرار روسي مستمر على ذلك، بما يدحض من المنظور الروسي فكرة «فوق الطاولة وتحتها» التي تروجها للمفارقة أبواق إعلامية محسوبة على هذا الطرف أو ذلك، والتي تشترك في تطيير «عش دبابير» إعلامي يشكك بالاتفاق ويتنبأ فشله أو يتمنى ذلك أو يحاول العمل عليه، استكمالاً للإرهاب الإعلامي الذي يستهدف أي بصيص نور أمام السوريين من نفق كارثتهم الدامية..!

ويتجاهل هؤلاء طرح التساؤل المنطقي: لماذا يخشى «الأمريكي» نشر بنود الاتفاق؟ وهم يتجاهلون جملة من العوامل في ذلك:

- أن هذا «الأمريكي» يفكر بـ«خطوة للوراء» في حال «فشل الاتفاق» كما يتمنى، حيث أن بقاءه سرياً يخدمه بهذا المعنى.
- أن عقد الاتفاق بعد سبعة أشهر من صيغته الأولية جاء تحت الضغط الروسي على الأمريكيين الذي سيستمر كما هو واضح حتى تنفيذه، بدليل أن الأمريكيين سلموا الروس للمرة الأولى قوائم بأماكن انتشار الجماعات المسلحة المحسوبة عليهم.
- أن اضطرار واشنطن لقبول الاتفاق بما يتضمنه من إحداث الفرز المطلوب بين «المعتدل» القابل للحل السياسي و«الإرهابي» الواجبة مكافحته، على نحو مشترك وفعّال، إنما يعكس جوهرياً عمق المأزق داخل أوساط الإدارة الأمريكية، التي عملت دوائر الفاشية الجديدة بداخلها على الاستثمار في المنظمات الإرهابية لإدامة الاشتباك مناطقياً لمشاغلة الخصوم الاستراتيجيين على الدوام.
- أن الصراع السوري هو أحد أبرز وجوه تكثّف الصراع العالمي اليوم، وأن صمود الاتفاق واضطرار واشنطن للذهاب للخطوة التالية فيه، وهي توجيه ضربات مشتركة ضد داعش والنصرة يعني قطع شوط أساسي في إنهاء الصراع السوري بالتوازي مع توجهه نحو حل سياسي جدي يكرس ترجمة موازين القوى العالمية.

ملف «سورية 2016»

عرفات: ما يجري ليس اتفاق «سايكس بيكو» جديد..!

10

شؤون اقتصادية

«المركزي»: من شار لليرة إلى بائع لها!..

12

شؤون استراتيجية

آسيا الوسطى: خارطة الصراع الدولي

18

شؤون ثقافية

«صحوات» ثقافية في سورية

23

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحكومة تبلور رؤيتها في خصخصة القطاع الإنشائي؟

في أعداد سابقة من جريدة «قاسيون» كنا قد أشرنا إلى ما تضمنه بيان الحكومة من التوجهات الأساسية، التي ستعمل على تنفيذها في المجال الاقتصادي، من أجل «النهوض» به وتخليصه من مشاكله.

تلك التوجهات استندت على أمرين رئيسيين، وهما قانون التشاركية وإعادة الهيكلة بما يتوافق مع قانون التشاركية، والحجة في ذلك هي تأمين الموارد اللازمة من أجل تحسين وتطوير أداء الاقتصاد السوري، بما فيها الشركات الإنتاجية، والآن الحكومة تهرول بكل ما أوتيت من عزم وقوه لتنفيذ بيانها، تحضيراً للمرحلة القادمة التي تتطلب إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

عقدت الحكومة اجتماعاً موسعاً ضم العديد ممن لهم شأن بالشركات الإنشائية، التي قال عنها تقرير الاجتماع أنها شركات مُخسرة، أي أنها وصلت إلى ما وصلت إليه بفعل فاعل، ولم يحاسب أحد على فعلة التخسير هذه، وهي، أي الحكومة، تعلم تماماً آليات التخسير وطرقه وأساليبه، والأشخاص المُخسرين لهذه الشركات، التي هي الآن موضع بحث ونقاش، وهو ضروري، ولكن ليس باتجاه ما تريده الحكومة عبر التشاركية، أي عبر الخصخصة المبطنة بعبارات لا تغير من مضمون التوجه نحو الخصخصة، مع عدم إغفال أن السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عقود كانت السبب الأساسي في هذا التخسير.

لقد اعتمدت الحكومة، والحاضرين معها، عدة اتجاهات أساسية «للاستنهاض» كما ورد في التقرير:

الانتقال من التخسير إلى الربح لهذه الشركات.

إعادة الهيكله بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار.

استثناء عمال الشركات الإنشائية من قانون العاملين الأساسي، لتتمتع بصلاحيات أوسع تمكنها من تنفيذ أعمالها.

العمل بنظام التشاركية مع القطاع الخاص.

الاقتراض من البنوك العامة والخاصة، بضمان الأرض والمنشآت.

إذا سلمنا جدلاً بصحة توجهات الحكومة و«نيتها» بعدم خصخصة هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والهام، الذي لعب دوراً مهماً في مراحل سابقة في تنفيذ العديد من البنى التحتية والمشاريع، مثل الجسور والطرق الدولية وصوامع الحبوب، وغيرها من المشاريع، إذا سلمنا بما تقوله الحكومة؛ فما هو الضامن الحقيقي كي تعمل هذه الشركات من خلال إداراتها وآليات عملها، في مرحلة إعادة الإعمار، وفق المشروع الوطني في إعادة الإعمار، وليس وفق مصالح الشركات الشريكة لها؟.

وما هو الضامن الفعلي لحقوق العمال، العاملين في هذه الشراكات الجديدة، طالما هم مستثنون من قانون العاملين الأساسي، وما هو القانون البديل، هل هو القانون 17 الخاص بعمال القطاع الخاص؟.

هذه أسئلة برسم الحركة النقابية، التي لم تُصدر أي موقف إلى الآن من توجهات الحكومة، وخاصةً ما يتعلق باستثناء العمال من القانون الأساسي للعاملين!.

مصلحة بـ2400 ليرة!

هل أصبحت عمالة الأطفال واقعاً لا مفر منه أمام جيل كامل قد همش وأفقر لأبعد المستويات، أم مازال هناك من يعمل لإيقاف هذه الأعمال الخطرة على أطفالنا؟.

■ فادي نصري

في وسط العاصمة دمشق، وعلى بعد 500 متر تقريباً من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، يقع زقاق الجن وهو تجمع صناعي لتصليح السيارات، ويجاوره تجمع «الحلبوني».

عشرات الأطفال دون الخامسة عشرة

في هذه التجمعات يعمل عشرات الأطفال، من الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة عشرة، في أعمال مضنية ولا تكاد تميز ملامحهم من جراء تراكم شحم وزيوت السيارات على اجسادهم وملابسهم، هؤلاء الأطفال يعملون لساعات عمل طويله تحت أشعة الشمس والأمطار، وفي وضع اجتماعي غير صالح لتواجدهم فيه، وهم مازالوا في مقتبل أعمارهم.

عند مروري من زقاق الجن لفت نظري طفل، عمره عشرة أعوام بالضبط، يعمل في محل تصليح إطارات السيارات «كومجي» وكان منهمكا في تنظف إطار سيارة وبداخله «الجنط»، أي أن وزن الإطار و«الجنط» يساوي وزن الطفل، اقتربت منه وسألته عن عمره؛ فقال عشرة أعوام، قلت له ألست صغيراً على هذا العمل؟ فكان رده «بدنا نشتغل لنعيش!».

يوجد في هذا التجمع وغيره الكثير ممن في عمره ويعانون أيضاً الظروف نفسها ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ألا تستطيع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الوصول إلى هذه الأماكن والاطلاع على أوضاع هؤلاء الأطفال ووضع حد لاستغلال طفولتهم وعوزهم، وتحديد العمر المناسب للعمل بهكذا أعمال؟ لأن أصحاب هذه الورش يعلمون جيداً بأن هذه الطفل يقبل بـ 2000 ليرة أجراً أسبوعياً ومن هم أكبر منه عمراً سوف يطالبون بأجر أعلى من هذا وقد يصل بحسب ما يتقاضاه العمال في هذه التجمعات إلى أربعة آلاف ليرة أسبوعيا أي الضعف، فلذلك هم يختارون الأطفال لقلة أجرهم، ناهيك أن كل من يعمل بهذه التجمعات غير مسجل بالتأمينات الاجتماعية على الرغم من خطورة أعمالهم من الناحية الصحية، فهم بشكل دائم يتعرضون لمواد صناعية يكون لها آثار على صحتهم ولا يوجد وسائل للحماية المهنية، وعلى الرغم من سيادة المعاملة الأبوية بين صاحب العمل والأجير في هذه التجمعات ولكن عند إصابة العامل بأية إصابة عمل يتحمل لوحدة تكاليف العلاج وإن حصل له أي عطب يرمى في المنزل ليواجه مصيره فرداً.

أين يصرف الأجر الهزيل

الكارثة أن هذا الطفل يتقاضى أجراً أسبوعياً قدره ألفي ليرة سورية مقابل ثماني ساعات عمل يومياً أي ثمانية آلاف ليرة سورية في الشهر، تقريباً أربعة دولارات في الأسبوع و 16 دولار في الشهر ويتناول وجبة طعام واحدة في اليوم وهي محصورة فقط بسندويشة فلافل أو مقالي من السوق وغالباً ما يتجاوز سعرها 100 ليرة فهو بحاجة اسبوعياً لـ 600 ليرة وفي الشهر 2400 ثمن طعام ويذهب قسم من الأجر أيضاً ثمن مواصلات 100 ليرة يومياً ذهاب وإياب أي 600 ليرة أسبوعياً وفي الشهر 2400 ليرة، واذا أشتهى هذا الطفل أن يتناول كيسين شيبس في الأسبوع فهو بحاجة لـ 800 ليرة بالشهر، أي هو بحاجة في الشهر لـ 5600 ليرة في الحد الأدنى ويتبقى من مرتبه 2400 لم ندخلها في الحساب لأننا حسبنا بعض الحاجات فقط، فهو بحسب الكلمة الدارجة يتعلم مصلحة بـ 2400 ليرة سورية في الشهر.

خرق لقانون العمل

إن ما يجري في زقاق الجن وغيرها من أماكن العمل التي يتم فيها تشغيل الأحداث خرق مباشر للقوانين ذات الصلة والاتفاقيات الدولية كلها. إن هذا الشكل من تشغيل الأحداث هو خرق لقانون العمل رقم 17 وتعليلاته فقد جاء في المادة 113 الفقرة أ: منه «يمنع تشغيل الأحداث من الذكور والإناث قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو إتمام سن الخامسة عشرة من عمرهم »وهذا خرق لاتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام 1989 التي وقعت عليها سورية عام 1993 فقد جاء في المادة 32 الفقرة الأولى: «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي»

وجاء في الفقرة الثانية منها: «تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة»

اللجنة النقابية.. من الراهن إلى المستقبل

نشطت بعض النقابات مؤخراً في الدعوة لعقد محاضرات حول دور اللجان النقابية ومهامها في مختلف المواقع، وهذا مفيد من الناحية العامة خاصةً إذا ما كان الحضور هم من ذوي العلاقة المباشرة بالمواقع الانتاجية وغيرها، وإذا ما ترافقت تلك المحاضرات بنقاش مفتوح مع اللجان الحاضرة كونها تعيش التجربة الحية لصلتها مع العمال ومواقع العمل، ولكن اللافت للنظر بهذه الدعوات أن حضور اللجان النقابية للقطاع الخاص كان قليلاً وهذا يعكس ضعف تمثيل القطاع الخاص في الحركة النقابية ولهذا الموضوع أسبابة التي ستأتي بسياق النص.

■ عادل ياسين

إن النقاش المعمق لدور اللجان النقابية ومهامها يكتسب أهميته ليس راهناً فقط بل للقادم من الأيام، التي تتضح فيها الرسائل المرسلة سواء من الحكومة عبر تأكيدها السير قدماً في نهج السياسات الاقتصادية الليبرالية أو من ممثلي قوى الرأس مال الذين يصرون على تعديل القانون 17 وفق مصالحهم أكثر، حيث بات هذا القانون متخلفاً من حيث تأمين مصالح قوى الرأسمال ولا يتماشى مع دورهم القائم حالياً بجانبه الاقتصادي، والمطلوب أن لا تكون هناك أية ثغرة تمكن العمال وممثليهم المفترضين من الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم بالوسائل المشروعة كافة بما فيها حق العمال بالإضراب الذي كفله الدستور السوري ولم تتبناه إلى هذه اللحظة الحركة النقابية، بالرغم من أن الطبقة العاملة السورية تمارسه كونه موضوعياً أصبح ضرورة لكي يمارس، من أجل خلق توازن حقيقي بين قوة العمل « العمال » ورأس المال ودون انتزاع هذا التوازن لا يمكن للطبقة العاملة من الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية.

اللجنة النقابية الخلية الأولى للتنظيم

تعتبر اللجنة النقابية الخلية الأولى للتنظيم النقابي، وهي اللبنة الأولى في الهرم التنظيمي للحركة النقابية، ولهذه الاعتبارات فإن اللجنة النقابية في المصانع . والمواقع الإنتاجية، لها الدور المفصلي في تنفيذ المهام النقابية المختلفة التي تواجه الحركة النقابية للأسباب التالية:

1 . اللجنة النقابية المفترض أنها منتخبة من عمال التجمع مباشرة.

2 . على صلة حية بظروف العمل، وشروط العمل، وأثرها على العمال سلباً أو إيجاباً.

3 . على تماس مباشر بالعمال، وهمومهم الخاصة، والعامة.

4 . على معرفة تامة بالقضايا الإنتاجية، والإدارية، وما يتعلق بالتجمع كله.

5 . لها شرعية في حركتها وصلتها، وصلاحياتها حسب قانون التنظيم النقابي 84.

لتلك الاعتبارات التي ذكرت فإن اللجان النقابية تقع على عاتقها مهام كثيرة وكبيرة في موقع عملها، حيث يعطيها حق اختيار أعضائها مباشرةً من قبل العمال والذين هم على دراية وخبرة بأعضائها المنتخبين، القوة اللازمة والضرورية التي تمكنهم من أداء مهامهم في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم، وكذلك النضال من أجل حقوق جديدة تفرضها شروط وظروف العمل، بالإضافة إلى أن العمال وأثناء دفاعهم عن حقوقهم فهم يدافعون أيضاً عن منشأتهم ومواقع إنتاجهم، وبحال تراجع الشق الأول فإن تداعيات هذا التراجع ستطال الجانب الآخر «المنشآت والإنتاج» بكل تأكيد.

خيارات العمال باللجان النقابية؟

إذا تمكن العمال من اختيار ممثليهم وفق إرادتهم، فإن هذا الاختيار سيمكّن من إيجاد لجان نقابية، ومناضلين نقابيين صلبين في الدفاع عن قضاياهم وحقوقهم، غير خاضعين لضغط الامتيازات والمكاسب، خاصة التي تقدمها الإدارات لرشوة العديد من النقابيين فتحولهم إلى خدماً لها بدلاً من أن يكونوا مدافعين عن العمال، وهذا يستدعي إعادة النظر بآلية تقديم ممثلي العمال في الإدارات والمجالس الإنتاجية، وذلك بأن يكونوا خاضعين لرقابة العمال المباشرة، وللعمال الحق بسحب الثقة منهم في حال عدم قيامهم بواجبهم النقابي، على أن يكونوا منتخبين مباشرة من عمال التجمع.

إن قانون التنظيم النقابي «84» قد حدد مهام اللجان النقابية وصلاحياتها في مواقعها، كما جاء في المواد «14، 15، 16»، حيث حولت اللجان النقابية إلى مورّد للمعلومات التي تمد بها مكاتب النقابات، وإلى مراقب لمدى تقيد الإدارات بقضايا الصحة والسلامة المهنية، والأمن الصناعي ....الخ، وكذلك حث العمال على زيادة الإنتاج والمباريات الإنتاجية.

إن تحديد مهام اللجان النقابية بتلك القضايا على أهميتها، أفقد هذه اللجان والحركة النقابية، وكذلك حرم العمال قانونياً، من ممارسةً حقهم الطبيعي الذي نصت عليه قوانين العمل العربية والدولية في استخدام الوسائل الممكنة كلها للدفاع عن حقوقهم، وفي مقدمتها حق الإضراب والاعتصام من أجل زيادة الأجور وفق سلم متحرك، زيادةً تتناسب مع تكاليف المعيشة التي هي في ارتفاع مستمر مع بقاء الأجور تراوح مكانها دون زيادة حقيقية تلبي تطلع العمال بحياة أفضل.

الحركة العمالية مقبلة على أوضاع جديدة في ظل ظروف ومستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية تزداد تعقيدا

«نحن والحكومة شركاء» إلى أين أوصل العمال؟

لقد اقتصر النضال النقابي على قاعدة «نحن والحكومة شركاء»، و«نحن والحكومة فريق عمل واحد»، مما فرض شكلاً وحيداً للنضال المطلبي يعتمد على المذكرات والمراسلات بين الحكومة والجهات التابعة لها، والحركة النقابية، وهذا الأسلوب قد يكون مفيداً أحياناً للتذكير بالمطالب، ولكن ليس مجدياً في كثير من الأحيان مما يتطلب استخدام الوسائل المتاحة كلها، التي خبرتها الطبقة العاملة السورية، والتي كانت عاملاً مهماً في توحيدها كطبقة لا يمكن التغاضي عن مطالبها وحقوقها.

أوضاع مستجدة تتطلب مهام جديدة

إن الحركة العمالية مقبلة على أوضاع جديدة، في ظل ظروف ومستجدات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية تزداد تعقيداً، مما يعني ازدياد الضغوط على حقوق ومكاسب العمال، مما يستدعي، إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي من حيث الدور والمهمات، والصلاحيات، بالشكل الذي يمكّن الحركة النقابية من التصدي الحازم لتلك المهام التي يفرضها الواقع الحالي المتبدل، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كنهج يحدد طبيعة الاقتصاد السوري، والذي على أساسه تُبنى السياسات الاقتصادية الحكومية، وغير الحكومية، مما يعني خضوع كل شيء لقوانين السوق، بما فيها حقوق العمال سواء في القطاع العام، أو الخاص. فالوضع بالنسبة لعمال القطاع الخاص يزداد سوءاً، لأنهم خاضعون لشروط مختلفة عن عمال القطاع العام من حيث شمولهم بالمظلة التأمينية والنقابية، وشروط العمل، ودرجة الاستغلال. والذي يزيد الطين بلة بهذا الخصوص صعوبة الوصول لعمال القطاع الخاص للممانعة التي يبديها أرباب العمل، ولضعف أداء الحركة النقابية من أجل جذبهم إلى النقابات، مما يجعل العمال بهذه التجمعات خاضعين تماماً لشروط أرباب العمل، وحتى التجمعات التي فيها لجاناً نقابية، فإن رب العمل يتدخل بشكل مباشر في تركيب هذه اللجان بحيث تكون منسجمة إلى حد بعيد مع شروطه، أي تكون تلك اللجان فاقدة لدورها المفترض بالدفاع عن عمال التجمع، وهذا ما تؤكد عليه الوقائع اليومية التي يعيشها عمال القطاع الخاص، من عدم زيادة أجورهم، وعدم تسجيلهم بالتأمينات، وإن سجلوا فيكون بالحد الأدنى من رواتبهم، الاستقالات، وبراءات الذمة المسبقة السيف المسلط على رقابهم في حال إبداء أية مقاومة أو مطالبة بحقوق.

إن إعادة النظر بمهام وصلاحيات اللجان النقابية وفق المستجدات الحاصلة، والتي لا بد أن تُنتخب وفق إرادة العمال واختيارهم الحر، الذي سيعكس نفسه بالضرورة على مجمل الحركة النقابية من حيث أدائها لمهامها النضالية التي تفرضها طبيعة الصراع بين العمل والرأسمال أينما كان موقعه.

المهن الحرة تحت رحى الأزمة

لم يعرف أبو اليسر طعم الراحة منذ أكثر من عشرين عاماً قضاها في عمله المتواضع كبائع «فلافل»، وذلك في محل يستأجره وسط واحد من الأحياء الشعبية، ليجد نفسه اليوم وقد قارب الستين وما عادت قواه تسعفه لمتابعة عمله ومصدر رزقه الوحيد، لكنه يفتقد في الوقت نفسه لأي دخل بديل، وهو المعيل الوحيد لزوجته وابنته، حيث لا يكاد يكفيه دخله اليومي لتأمين قوته اليومي وسداد أجرة المحل وفواتير المنزل ، ورغم أنه اعتاد على العمل الشاق الذي لا يدر سوى أجراً زهيداً إلّا أن استمرار ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدخل جعلا من عمله أشبه بالدوران في حلقة مغلقة من الفقر والدين.

■ غزل الماغوط

بلا ضمانات

يواجه أصحاب المهن الحرة اليوم صعوبات جمة، فإلى جانب تردي الوضع المعيشي وهي المعاناة التي يتقاسمها معظم السوريين، فإن هؤلاء يفتقرون إلى أي ضمان يمكنهم من الإنفاق على أسرهم، فإصابات العمل والأمراض المزمنة التي قد يتعرضون لها أو ببساطة مجرد التقدم في السن، كلها تجعل منهم فريسة للفقر والعوز في ظل غياب أية ضمانات اقتصادية مستقبلية توفر لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع حيزاً من الأمان والاستقرار.

مهن جديدة

إلى جانب المهن الحرة المتجذرة في الاقتصاد السوري فإن مهناً حرة أخرى قد رأت النور وانتشرت بفعل الأزمة وما رافقها من اتساع رقعة الفقر والبطالة وغياب سياسات حكومية تهدف لإيجاد حلول فاعلة، وذكرت الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي أن أكثر من ستين مهنة جديدة قد عرفت طريقها إلى المجتمع السوري منذ مطلع الأزمة بعضها كان له انتشار محدود لكن الأزمة أفسحت له المجال لينمو ويزدهر والبعض الآخر جديد كلياً على السوريين، ومنها على سبيل المثال جمع العلب البلاستيكية والمعدنية، وتلميع الأحذية، والبيع على البسطات والعمل في ورشات الخياطة أو الحدادة.. إلخ

مشاريع صغيرة

الملفت أنه حتى قبيل الأزمة السورية كانت الصناعات المحلية التي تندرج ضمن إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة فريسة لرؤوس الأموال الكبيرة، إذ أنها انتشرت في الأسواق السورية وحولتها إلى محيط يلعب فيه الكبار دور الحيتان التي تبتلع الآخرين، وأتت الحرب وتداعياتها لتفاقم من حدة المشكلة فتسحق صغار الكسبة وتقدم السوق المحلي على طبق من ذهب لأصحاب رؤوس الأموال.

العام الأخطر

ويذكر تقرير صدر مؤخراً عن مركز "فيريل" في ألمانيا أن العام 2016 هو العام الأخطر على المواطن السوري من النواحي جميعها، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح التقرير أنه قبل العام 2011 شكلت الطبقة الوسطى أكثر من 60% من المجتمع السوري، وتتألف من الموظفين والأطباء والمهندسين والمعلمين والحرفيين وصغار التجار والصناعيين.. غير أنها لم تعد تشكل إلا ما نسبته 9،4% فقط من الشعب السوري في العام 2016 ، إذ خسرت سورية مئات الآلاف من أبناء الطبقة الوسطى بسبب الهجرة أو القتل أو البطالة.

كما يقدر التقرير أن نسبة السوريين الذين أصبحوا تحت خط الفقر العالمي تبلغ نحو 86،7%، موضحاً أن تكاليف المعيشة ارتفعت خلال سنوات الحرب بشكل تدريجي لتقفز في العام الأخير قفزات كبيرة إلى أن وصلت إلى نسبة 1155%، قياساً بما كانت عليه قبل العام 2011، بالتوازي مع انخفاض القوة الشرائية للعملة السورية، إذ خسرت الليرة ما يفوق 90% من قيمتها.

الخاسر الأكبر

يذكر أنه ومنذ عام 2013 صرحت وزارة العمل بأن عمال المهن الحرة هم أكثر من فقدوا وظائفهم في ظل الأزمة، معترفة بعدم وجود أي إحصاء مسجل يمكن الجهات المعنية من متابعتهم وإيجاد حل لمشكلتهم، وأن تشغيلهم مرتبط بانتهاء الأزمة وتحسن الإيرادات الحكومية كي يتم توفير اعتمادات مناسبة لزيادة التشغيل، فهل ستشهد المرحلة المقبلة إجراءات فعلية لدعمهم أم أن هذه التصريحات ستبقى – كغيرها– مجرد حبر على ورق؟

مفشتو العمل

نص قانون العمل رقم 17 على نظام تفتيش العمل والمهام الموكلة إلى المفتشين .وألقى المشرع على عاتقهم مهمة مراقبة تنفيذ أحكام قانون العمل وقراراته التنفيذية وإعطائهم صفة الضابطة العدلية، حيث لهم حق الدخول بحرية إلى أماكن العمل جميعها وتفتيشها من دون سابق إخطار ولهم عند اللزوم الاستعانة بقوى الأمن الداخلي .كما وفّر المشرع لهم الحماية القضائية من حيث حقوقهم في رفع الدعوى الجزائية عند تعرضهم لاعتداء جسدي ومعنوي ناجم عن ممارستهم لمهامهم الوظيفية كما حمّل الوزارة نفقة المصاريف المترتبة على رفع هذه الدعوى.

■ ميلاد شوقي

هذه الصلاحيات والحماية كلها الممنوحة لمفتشي العمل إلّا أن عمل هؤلاء لم يحقق الغاية المرجوة منه في مراقبة تنفيذ أحكام القانون والتطبيق العملي لنظام تفتيش العمل أثبت عدم جدواه في وقف تجاوزات أصحاب العمل على العمال ومصالحهم وذلك لعدة أسباب أهمها هي: أحكام قانون نفسه: حيث أن قانون العمل رغم نصه على صلاحيات واسعة لمفتشي العمل وحمايتهم إلّا أنه بمجمل مواده جاء أساساً لمصلحة أرباب العمل وبات المفتشون تبعاً لذلك مفتشين على العمال وليس على أرباب العمل أو منشآتهم ....فمثلاً: لا يستطيع العامل رفع شكاوى إليهم أو قول الحقيقة أمامهم بسبب خوفه من التسريح التعسفي الذي أقره قانون العمل .

هناك أسباب تتعلق بالمفتشين أنفسهم ووزارة العمل، فتشتكي الأخيرة من قلة عدد المفتشين بالنسبة للمنشآت القائمة «حيث غالبية المنشآت الصناعية لم يزرها مفتش عمل منذ تأسيسها » ومع هذا لم تتقدم وزارة العمل بطلب زيادة عدد هؤلاء لرفد كادرها بكوادر جديد ة مؤهلة رغم مستوى البطالة المرتفع ومن حملة الشهادات ..الأمر القانوني المعرقل لعمل هؤلاء هو تفشي ظاهرة الفساد والرشاوى بينهم التي يتلقاها البعض من قبل أرباب العمل وهكذا بات يحتاج كل مفتش إلى عدة مفتشين يراقبون عمله «كما يحصل مع مراقبي حماية المستهلك ».

هذا عدا أن أغلب المناطق الصناعية تقع في مناطق بعيدة عن مركز المدن لا يستطيع مفتشو العمل الوصول إليها بسبب خطورة الوضع الأمني على الطرقات وهذا ما يجعل مفتش العمل يتلكأ في زيارتها .

مراقبة وتفتيش المنشآت ليس حلاً لإعطاء العمال حقوقهم بل الحل الجذري والأمثل هو تمكين أصحاب العلاقة « العمال » من الدفاع عن مصالحهم خصوصاً مع تراجع دور الدولة بسبب الأزمة، ومن حيث هم وحدهم يعرفون مشاكلهم ويستطيعون الوقوف في وجه أرباب العمل ومن حيث لن يستطيع رب العمل رشوتهم، وموجودين في أماكن العمل والمنشآت كلها وهذا يوفر على وزارة العمل مصاريف المفتشين أساساً ولا يتطلب سوى تطبيق الدستور الجديد وخاصة المادة 40 منه التي أعطت العمال سلاحهم الوحيد «حق الإضراب » الذي سلبته منهم وزارة العمل تحت حجج واهية .

حلم العودة تقتله الذرائع

تكاثرت الأعذار والذرائع أمام المواطنين، من أهالي بعض الأماكن والمناطق التي أعيدت السيطرة عليها في دمشق وريفها، من أجل العودة إلى منازلهم وإعادة الاستقرار فيها، كما غيرها من المناطق والأحياء في مدن ومحافظات أخرى.

■ عاصي اسماعيل

أهالي كل من: «الحسينية- السبينة- العسالي- القدم- عدرا البلد- المليحة- دير العصافير- زبدين- شبعا- السيدة زينب- داريا- المعضمية- الذيابية- خربة الورد- ...» وغيرها الكثير من القرى والمناطق والأحياء، ما زالوا بانتظار السماح لهم بالعودة والاستقرار بمنازلهم، خاصة وأن بعض هذه المناطق أعيدت السيطرة عليها منذ أكثر من عامين، وحتى الآن ما زالت الوعود هي سيدة الموقف من حيث اتخاذ القرار الفصل بشأن العودة والاستقرار.

اعتبارات وذرائع غير مقنعة

اعتبارات عديدة تم طرحها وعرضها أمام هؤلاء الأهالي، سواء في اللقاءات المباشرة معهم من قبل المعنيين في الحكومة والجهات التابعة لها، أو عبر وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية الخاصة بعودة الأهالي إلى مناطقهم، حيث لكل من هذه المناطق خصوصيته واعتباراته المختلفة والمتباينة من قبل الجهات الرسمية، اعتباراً من الوضع الأمني، مروراً بالترتيبات الزمنية للعودة، وليس انتهاءً بعمليات إعادة التأهيل والصيانة المطلوبين بهذه الأماكن، على مستوى البنية التحتية والخدمات وغيرها.

مع مرور الزمن باتت هذه الاعتبارات، بتنوعها، ليست أكثر من ذرائع غير مقنعة للأهالي، خاصة مع وجود استثناءات في العودة لهذه الأماكن للبعض، وطبعاً مع اعتبارات معينة لها علاقة بالمحسوبية والوساطة، أو التشدد بالإجراءات المتبعة في العودة للبعض الآخر، وغيرها من الاعتبارات الأخرى غير المقنعة بالنسبة للأهالي، والتي تصب بمحصلتها باتجاه قتل حلم العودة بالنسبة لهؤلاء.

شقاء وتشرد وجوع

هؤلاء الأهالي كانوا قد هُجروا من منازلهم تحت ضغط العمليات العسكرية، والاستهداف المباشر من قبل المسلحين، بتعدد تسمياتهم وولاآتهم، حيث اضطر هؤلاء للنزوح إلى أقرب منطقة آمنة، بحثاً عن الاستقرار المؤقت لحين عودتهم إلى منازلهم، وجل هؤلاء خرجوا بما عليهم من لباس، تاركين خلفهم حصيلة عمر من التعب والشقاء، وقد تم تعفيش أثاثهم المنزلي، كما تم تهديم أجزاء كبيرة من أبنية السكن والمنازل، جراء التعرض للقذائف، وقد تحملوا هذه المشاق وكلفها المرتفعة اقتصادياً واجتماعياً، وقد ازداد وضعهم بؤساً مع ازدياد التدهور بالوضع الاقتصادي المعاشي العام بالبلاد، بالإضافة إلى ازدياد حدة ووطأة الاستغلال خلال سنوات الحرب والأزمة بشكل كبير، خاصة وأن بعضهم اضطر للاستئجار مع ما يترتب على ذلك من بدلات شهرية مرتفعة وترتفع باستمرار، ناهيك عن أن بعضهم سكن في بيوت ما زالت من دون كسوة «ع العظم»، مع ما يرافق ذلك أيضاً من انعكاسات سلبية على مستوى الخدمات المنزلية الخاصة، اعتباراً من الماء والكهرباء وليس انتهاءً بعدم توفر شبكة الصرف الصحي، أما عن حال المقيمين بمراكز الإيواء فحدث بلا حرج عن معاناتهم وهمومهم الحياتية اليومية، حيث لم يلجأ إلى هذه المراكز إلا الفقراء والمعدمين من النازحين، الذين تقطعت بهم سبل العيش الكريم.

المستغلين من كبار التجار والسماسرة والفاسدين كان التشرد والنزوح و... بالنسبة لهم فرصة سانحة من أجل المزيد من الإثراء على حساب معاناة الأهالي «مقيمين ونازحين»

ذلك كله كان بالنسبة لهؤلاء مزيداً من الشقاء والجوع والعوز والتشرد، مع عدم الاكتراث الرسمي بهذه المعاناة.

أعباء على مناطق الاستقطاب

عانت المدن والمناطق والأحياء التي لجأ إليها هؤلاء النازحين من جملة من التداعيات السلبية، اعتباراً من الضغط السكاني وارتفاع الطلب على السكن «شراءً وايجاراً» ما أدى إلى رفع الأسعار في كليهما، والازدحام والاختناقات المرورية، والازدحام على المواصلات وخاصة بساعات الذروة، مروراً بالضغط على الخدمات المتوفرة فيها «كهرباء- ماء- شبكات صرف صحي- مدارس- صحة- ...» وغيرها، بالإضافة طبعاً إلى تداعيات الحرب والأزمة، وخاصة على المستوى الاقتصادي المعاشي، وتأمين الاحتياجات اليومية من مأكل وملبس وغيرها من الاحتياجات الضرورية الأخرى، وقد حصد سلبيات هذه التداعيات أهالي هذه المدن والمناطق مع النازحين إليها، سواء بسواء، كما أن المقيمين بمراكز الإيواء من هؤلاء لهم معاناتهم على مستوى الخدمات العامة وعلى المستوى الاقتصادي المعيشي أيضاً، خاصة مع حالات الاستغلال ذات الطبيعة المختلفة، سواء من ناحية توزيع المساعدات عليهم، عبر الهلال الأحمر أو المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية، أو من ناحية تأمين متطلبات الحياة والرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها، علماً أن غالبية المقيمين بمراكز الإيواء هم من الأطفال والنساء، ما يعني فقدان المعيل والسند ضمن المفهوم الاجتماعي الاقتصادي السائد، ما يعرضهم للمزيد من الاستغلال بأوجه مختلفة كثيرة أخرى.

فرصة للمزيد من الإثراء

المستغلون من كبار التجار والسماسرة والفاسدين، وحلفائهم وشركائهم وأدواتهم، كان التشرد والنزوح، والعوز ونقص الخدمات، بالنسبة لهم فرصة سانحة من أجل المزيد من الإثراء على حساب معاناة الأهالي «مقيمين ونازحين»، حيث زاد استغلال هؤلاء وزادت مفاعيل تحكمهم وآثارها حتى طالت أدق تفاصيل الحياة اليومية للناس، اعتباراً من تأمين رغيف الخبز، وليس انتهاءً بصهريج الماء، وذلك كله بمنأى عن الدور الرسمي للجهات الحكومية، التي كانت بعيدة عن تأمين هذه المتطلبات الحياتية والخدمية، بالإضافة إلى انعدام تواجدها على مستوى المحاسبة والرقابة، ما أدى إلى تغول هذا الاستغلال من أجل المزيد والمزيد من الأرباح على حساب حاجات الناس ومتطلبات حياتهم اليومية.

العودة مع بعض المعاناة أخف وطأة

أعوام تمض على هؤلاء الأهالي وهم بعيدون عن منازلهم قسراً بحكم التوجهات الرسمية غير المبررة، علماً أن عودة هؤلاء لا تحل مشكلتهم فقط، بل وتحل المشاكل والتداعيات سابقة الذكر كلها في أماكن الاستقطاب، ناهيك عن التسريع بإعادة الحياة إلى هذه المناطق، على المستوى الاقتصادي والمجتمعي، وما يحمله ذلك من إيجابيات بشكل عام.

وقد أعرب الكثير من أهالي هذه المناطق عن استعدادهم للعودة بظل الوضع الراهن لمناطقهم ومنازلهم، حتى مع التهديم ونقص الخدمات، أو عدم توفر البنى التحتية اللازمة بشكل كامل.

كما أعربوا عن استعدادهم لمؤازرة الجهات الرسمية ذات العلاقة، من بلديات ومؤسسات خدمية أخرى، بما يتوفر لديهم من إمكانات محدودة بهذا الصدد.

حيث تعتبر العودة بالنسبة لهم، حتى وإن حملت معها بعض المعاناة إلا أنها تبقى أخف وطأة من المعاناة التي يعانونها ويكابدونها الآن، وبشكل يومي.

فهل من مجيب، بعيداً عن الأعذار والذرائع؟.

جرمانا: معاناة متعددة الأوجه

أهالي منطقة جرمانا يعانون من تدهور الواقع الخدمي، بالإضافة إلى عدم التجاوب مع المتطلبات الحياتية والخدمية من قبل الجهات الرسمية.

■ مراسل قاسيون

ارتفعت أعداد القاطنين بمنطقة جرمانا مع ازدياد أعداد النازحين إليها من المناطق المجاورة والبعيدة، ما أدى إلى تدهور الخدمات، وخاصة الكهرباء والماء والصحة والطرقات، حيث ازداد الاكتظاظ السكاني، وازدادت معه معدلات الاستهلاك والاهتلاك لهذه الخدمات، حتى وصلت لمرحلة التداعي حد التوقف.

تعطل الأجهزة الكهربائية

أشار بعض الأهالي مثلاً، إلى أن مشكلة الكهرباء لم تعد مقتصرة على ساعات التقنين وطول مدتها، بل تعدتها إلى التقطع أثناء الوصل المحدود، ناهيك عن عدم ثبات تردد التيار الكهربائي، ما تسبب بأعطال لبعض الأدوات الكهربائية، وما يتبع ذلك من معاناة، وخاصة على مستوى تكاليف الإصلاح المرتفعة، أو تأمين البدائل بظل ارتفاعات الأسعار الكبيرة التي طالت الأجهزة الكهربائية.

المشكلة بحسب أصحاب الحل والربط لدى مركز الطوارئ هو زيادة الأحمال، بنتيجة التعديات الكبيرة غير المشروعة على الشبكة، وخروج بعض مراكز التحويل عن الخدمة، وذلك حسب ما ورد عبر إحدى وسائل الإعلام.

عبثية الاستجرار غير المشروع

مع العلم أن زيادة الأحمال المرتبطة بزيادة الاستهلاك، هي نتيجة طبيعية لزيادة أعداد السكان، ولم يأت بشكل فجائي، بل إن ذلك تم بشكل تدريجي خلال سني الحرب والأزمة، بشكل خاص، وبالتالي من المفترض أن يؤخذ هذا الجانب بعين الاعتبار على مستوى تأمين هذه الخدمة، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن مشكلة مراقبة الاستجرار غير المشروع تقع على عاتق العاملين بقطاع الكهرباء، ومن غير المنطقي تحميل المواطنين سلبيات عبثية الاستجرار غير المشروع وتراخي عناصر الرقابة «المؤتمنين» افتراضاً.

طريق رئيسي مهمل

مشكلة أخرى طرحها بعض الأهالي متعلقة بطريق النسيم، الذي يعتبر أحد مداخل المدينة من ناحية المليحة باتجاه حي التربة، حيث ما زال هذا الطريق، الممتد إلى مسافة بحدود 1,5 كم تقريباً، محفراً منذ بداية الحرب والأزمة وحتى تاريخه، علماً أنه من الطرق الرئيسية للدخول للمدينة، ولم تعمد المحافظة أو البلدية على ترميمه أو إصلاحه طيلة هذه المدة، وقد أصبح بحاجة إلى قميص زفتي كامل.

أزمة مواصلات بساعات الذروة

آخر ما تم عرضه من معاناة في جرمانا له علاقة بوسائط النقل، وخاصة باصات النقل الداخلي، حيث لا يوجد تنسيق بين الخطوط العاملة من وإلى المدينة، فعند الاكتظاظ بساعات الذروة مثلاً؛ تجد هناك عدة باصات متوقفة تحت جسر الرئيس، بالمقابل يكون هناك ازدحام شديد في باب توما للمواطنين الراغبين بالوصول إلى جرمانا، وهكذا..

غيض من فيض

أمثلة المعاناة سابقة الذكر هي غيض من فيض على ألسنة القاطنين في جرمانا، وهي ليست وليدة اللحظة أو نتيجة عابرة ومؤقتة، بل أصبح بعضها مزمناً بظل التراخي من قبل الجهات الرسمية صاحبة العلاقة، مع تفشي الواسطة والمحسوبية في معالجة بعض جوانب هذه المعاناة، لهذا أو ذاك من المحسوبين أو المتنفذين، أو عن طريق بدلات الخدمة «الرشاوى» التي أصبحت شبه سائدة عند تقديم الخدمات ومتابعتها.

تأمين الخدمات ليس بوارد أن يكون منةً من الجهات الرسمية تجاه المواطنين، بل هي واجب ومسؤولية عليها، كما أنها حق للمواطنين واجب الحفاظ عليه وصيانته.

فإلى متى هذه اللامبالاة والاستهتار بحق الأهالي بخدمات جيدة، دون منّة ومحسوبية وواسطة وعمولات ورشاوى وغيرها؟!.

الهلال الأحمر تطوعي من غير شفافية!

منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، تم ضبط جرار زراعي، عائد لأحد المواطنين من مدينة السقيلبية عند حاجز جسر الكوكو، متوجها إلى قرية الحورات، وقد كان محملاً بمواد الإغاثة.

■ مراسل قاسيون - حماة

حدث ذلك بعد متابعة من قبل إحدى الجهات الأمنية في السقيلبية، حيث كان الجرار المذكور محملاً بما مقداره 3,8 طن من المساعدات «أرز- برغل- سلال غذائية»، التي يوزعها الهلال الأحمر في مدينة السقيلبية.

جهات «وازنة» طلبت طي الموضوع

اعترف سائق الجرار، عند التحقيق معه، بأنه نقل أكثر من سبعة عشر حمولة مماثلة وبالاتجاه نفسه، وأنه يقوم بهذا العمل بتوجيه من أحد موظفي الهلال الأحمر في السقيلبية.

بعد ضبط الجرار قامت جهات من المدينة بتبليغ المحافظة عن الحادثة، خاصة وأن هناك شكوى عامة من أداء شعبة الهلال في السقيلبية، وبالفعل شكل المحافظ لجنة للتحقيق في الأمر، ولكن أحد أعضاء لجنة التفتيش عندما سُئل عن نتائج التحقيق، أجاب بأن الموضوع سيتم طيه، لأن جهات «وازنة» في المحافظة وغيرها طلبت طي الموضوع.

ملاحظات على عمل الهلال

عند لقاء عدد من المهتمين بموضوع الهلال الأحمر، وعملية توزيع المساعدات، ومنهم أعضاء في لجنة الإغاثة المشكلة من قبل محافظ حماه، أفادوا بالملاحظات التالية:

1- لا يوجد معيار، أو أسس واضحة، لكيفية توزيع المساعدات، وعندما يُسأل مسؤولوا الهلال عن ذلك تكون الإجابات مبهمة، مع القناعة بأن الشعب السوري كله يحتاج لهذه المساعدات.

2- هناك تكرار لأسماء بعض المستفيدين من هذه المساعدات في جداول التوزيع، علماً أن حال بعضهم أفضل بكثير ممن لم يحصلوا على هذه المعونات.

3- هناك من المهجرين، الذين يحصلون على المساعدات بشكل دوري، حالتهم المادية بالقياس لا يستحقون هذه المعونات، بدليل أن هؤلاء يبيعونها فور استلامها، ولديهم بيوت ملك في المدينة، ولا يعيشون في خيام أو بيوت مؤجرة.

4- شعبة الهلال في السقيلبية لا تتعاون مع لجنة الإغاثة المشكلة من قبل المحافظ في عمليات التوزيع، وهناك كتاب موجه إلى المحافظ بهذا الخصوص، يحمل الرقم 1457 تاريخ 17 /8 /2016، ولم يُرد عليه حتى الآن.

إضافة إلى أن رئيس فرع الهلال في حماه كلف أحد أعضاء لجنة الإغاثة بالإشراف عل مستودعات الهلال في المدينة كمراقب توزيع، رقم الكتاب 1554، إلا أن رئيس شعبة الهلال في السقيلبية رفض تنفيذ ذلك.

كلمة أخيرة

إذا كان عمل الهلال الأحمر عمل تطوعي، غايته تخفيف آلام الناس والحد من معاناتهم، فلماذا لا يكون عمل هذه القطاع شفافاً، ومعاييره واضحة؟ ولماذا لا يُشرك في عمله أوسع طيف من القوى السياسية والمجتمعية؟ لتخفيف ما أمكن من هذه السلوكيات، التي ترقى أحيانا لأن تكون أخطاء متعمدة، خاصة مع مثال سائق الجرار سابق الذكر أعلاه، وإن تمت لفلفة قضيته.

تكسب على حساب تراجع الكتاب الجامعي

تراجع دور الكتاب الجامعي، على مستوى التزود بالمعرفة العلمية التي تؤهل الطالب للتقدم للامتحان بغرض الترفع بالمادة المعنية، على حساب الملخصات والأمالي التي انتشرت في الأسواق، وأصبح لها مكاتبها الخاصة.

■ سمير علي

الكتاب الجامعي والمراجع المعتمدة والمحاضرات، هي كل متكامل، وهي جزء من المناهج المقررة، وذلك بما ينسجم مع الخطة التعليمية المعتمدة بالجامعات والكليات، والتي من المفترض أن تكون متوافرة بتكاملها، باعتبارها تمثل جانب هام من مدخلات العملية التعليمية في المرحلة الجامعية.

المزود الأساسي بالمادة العلمية

يؤمن الكتاب الجامعي للطالب، المادة العلمية المطلوبة وفقاً للمنهاج المقرر، وهو المزود الأساسي بالمعرفة لهذه المادة «افتراضاً»، وتأتي المحاضرات في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يُشرح الهام من المادة العلمية الموجودة بالكتاب خلالها، ويُحل المستعصي منها عبر تبسيطه، مع الأمثلة والمحاكاة، لتأتي لاحقاً أهمية العودة إلى بعض المراجع العلمية من خارج المقررات المعتمدة، والمنسجمة مع المنهاج، إن لزم الأمر.

أهمية المحاضرات

تأتي أهمية المحاضرات، التي من المفترض حضورها من قبل الطلاب، من خلال ذلك الجانب من التفاعل المباشر بين الطالب والمدرس، بما يحقق الغاية من الشرح والتبسيط المطلوبين، بالإضافة إلى إمكانية استكشاف تلك النقاط المفتاحية والهامة، التي يجب التركيز عليها في المادة العلمية، عبر الكتاب الجامعي المعتمد.

المنشود من الامتحانات

الامتحانات الجامعية هي تلك الفرصة أمام الطالب للترفع والنجاح، والتي تُظهر بنتيجتها، مستوى التحصيل العلمي المطلوب إنجازه من قبله، حيث من المفترض أن تكون النتيجة الامتحانية معبرة عن مستوى كشف الأداء الفردي للطالب، المتمثلة بالعلامات المحققة عبر هذه الامتحانات، لكل مادة من المواد المقررة، بكل فرع من الفروع الجامعية وكلياتها المختلفة، والمعتمدة أصلاً وبالأساس على المادة العلمية المأخوذة من الكتاب المقرر لكل مادة.

كما من المفترض أن تكون النتيجة الامتحانية معبرة عمّا تم اكتسابه من قبل الطالب على مستوى تكامل العملية المعرفية المطلوبة وفقاً لتخصصه، الجزئي والعام.

واقع الطلاب

عزف الكثير من الطلاب عن حضور المحاضرات، وخاصة بالكليات النظرية، الآداب والحقوق، وحتى فروع الاقتصاد وكلياتها، وبعض المحاضرات في الكليات العلمية أيضاً لبعض المواد، وذلك لأسباب عديدة، أهمها متصل بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي المعاشي المتردي، الذي دفع الكثير من الطلبة للعمل من أجل سد جزء من تكاليف المعيشة المرتفعة على المستوى الأسري، ناهيك عن المشاكل والصعوبات المرتبطة بالأزمة والحرب حالياً، والتي يواجهها هؤلاء على مستوى النقل والمواصلات والحواجز وغيرها، حيث دفعهم ذلك كله للاعتماد أكثر على البدائل المتوفرة في المكتبات والأكشاك، من محاضرات مطبوعة، وملخصات، وأمالي جامعية، وأسئلة دورات سابقة، وغيرها الكثير من المتوفر بمحيط الجامعات والكليات، بما تحققه تلك البدائل من سهولة في الحصول على الكم الأقل من المعلومات المطلوبة، ولكنها تكفي بالحد الأدنى من متطلبات التقدم للامتحان وخوض غماره، بغض النظر عن النتائج المتوخاة.

وقد أصبح اقتناء الكتاب الجامعي بالنسبة للكثير من الطلاب أمراً ثانوياً يمكن تجاوزه بسهولة، خاصة مع عدم توفره أحياناً، ناهيك عن ارتفاع أسعاره، كما ارتفاع أسعار الكتب المرجعية المكملة أيضاً.

المدرسون

يعاني المدرسون المعتمدون للمقررات الجامعية، من دكاترة ومعيدين، من قصور في الكثير من الكتب الجامعية المقررة عن مواكبة التطورات الجارية على المستوى العلمي، العام والخاص، خاصة وأن بعضها أصبح عمره أكثر من 10 سنوات، حيث اضطر هؤلاء للاعتماد أكثر على الحذف والإضافة على هذه الكتب، أو اعتماد ملخصات من قبلهم في بعض الأحيان، من أجل سد جزء من هذا القصور، بالإضافة إلى الاعتماد أكثر على ما يتم عرضه من قبلهم في المحاضرات، الأمر الذي فرض نوعاً من التغاضي عن المحاضرات المتوفرة في الأسواق، آخذين بعين الاعتبار ظروف الطلاب الاقتصادية والمعاشية والأمنية، خاصة مع عدم إيلاء موضوع تأمين الكتاب الجامعي الأهمية اللازمة على مستوى السياسات المعتمدة من قبل الجامعات، باعتبار أن موضوع الكتاب الجامعي ليس من مسؤولية الهيئة التدريسية فقط، بل من مسؤولية إدارة الجامعات ومجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي، مما جعل من الكتاب الجامعي أيضاً بالمرتبة الثانية بالنسبة لهؤلاء كمصدر أساسي للمعرفة العلمية المطلوبة، كما اختصر الكثير منهم عدد المراجع العلمية، وذلك بسبب الواقع الاقتصادي والمعاشي للطلبة أيضاً، ناهيك عما يعانيه الكادر التدريسي من تداعيات الواقع الاقتصادي المعاشي الذي طالهم أيضاً، كما طالتهم تداعيات الحرب والأزمة كذلك الأمر، مما اضطر بعضهم للجوء إلى فرض بعض الملخصات المعدة من قبلهم على الطلاب، واعتبار الترويج لهذه الملخصات عبر فرضها مصدراً إضافياً للدخل، بحجة قصور الكتب، أو سواها من الذرائع الأخرى.

عزف الكثير من الطلاب عن حضور المحاضرات، وذلك لأسباب عديدة، أهمها متصل بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي المعاشي المتردي، الذي دفع الكثير منهم للعمل.

فرصة للتكسب

ذلك كله جعل من البدائل المتمثلة بالمحاضرات المطبوعة، والملخصات، والأمالي وغيرها، أكثر أهمية بالنسبة للطالب من الكتاب الجامعي المعتمد لكل مادة، الأمر الذي أتاح الفرصة واسعة أمام المكتبات والأكشاك، والمكاتب المعتمدة وبعض الطلاب، من تحقيق منفعة مادية ذاتية على حساب الطلاب، وعبء مصاريفهم المتزايد على حساب مستوى معيشتهم ومعيشة ذويهم، كما على حساب جزء من مدخلات العملية التعليمية، وعلى حساب الكم المعرفي والعلمي المطلوب توفرهما لدى الخريجين بالمحصلة أيضاً، مع الانعكاسات السلبية لذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام بنهاية الأمر، وقد أصبح الأمر فرصة كبيرة للتكسب وتراكم الأرباح بالنسبة لهؤلاء، حيث بات هناك نوع من التخصص، مع آليات تعتمد بعض أشكال الأتمتة الحديثة، عبر البطاقات المسلمة للطلاب عند تسجيلهم لدى أحد هذه المكاتب، بحيث يتم التعرف على عدد المحاضرات المسلمة والباقية قيد التسليم، وكل خدمة ولها حسابها، التي ترتفع مع كل فصل من فصول العام الدراسي، وهكذا..

رقابة معدومة

ومع ازدياد الحاجة لهذه البدائل أصبح لها سوقها الخاص بآلياته ووسائله، بما في ذلك آليات العرض والطلب والمنافسة، وذلك كله استغلالاً لحاجة الطلاب وعلى حساب الكم المعرفي المفترض، دون أي شكل من أشكال الرقابة، لا على المستوى العلمي الموجود بهذه البدائل، ولا على مستوى الاستغلال المتزايد للطلاب من قبل هؤلاء، بالأسعار المفروضة على هذه الخدمات، بتنوع أشكالها ومحتواها.

ضرورات

ذلك كله يدفعنا للمطالبة بإعادة النظر بمدخلات العملية التعليمية كلها، بدءاً من إعادة الاعتبار للكتاب الجامعي والمناهج المعتمدة، وليس انتهاءً بالتكاليف المترتبة على الطالب، وما يجنيه الكادر التدريسي من أجور وتعويضات، ناهيك عن آليات القبول والامتحانات، وغيرها الكثير من القضايا الهامة على مستوى هذا الحقل التعليمي الهام والسياسات المتبعة تجاهه، ولعل أهم ما في الأمر؛ هو توفير التمويل اللازم من أجل سد الذرائع أمام المنافسة التي شُرعت أبوابها مع التعليم الجامعي الخاص، ومَن خلفه من مستفيدين وباحثين عن الثراء، وفاسدين هنا وهناك، على حساب التعليم العام، مع ما يرافق ذلك من تدني الفرص أمام أبناء فقراء الحال وأصحاب الدخل المحدود من التحصيل العلمي الجامعي، وغض النظر عن القيمة العلمية والمعرفية، والمخرجات المطلوبة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمس المستقبل بشكل عام.

ومن المؤشرات الهامة على ما سبق كله؛ هو تراجع تقييم الجامعات السورية على المستوى الدولي من ناحية الترتيب العلمي والاعتراف المتبادل، بالمقارنة مع غيرها من الجامعات في الدول الأخرى، إقليمياً ودولياً.

الطبقة المعادية!

في مسعى للهروب من حل المشاكل والأزمات، الاقتصادية والمعيشية والخدمية، وسواها من الأزمات التي تمس حياة المواطن السوري ومعيشته اليومية، يقوم المستغلون والمتنفذون والفاسدون، وأدواتهم بتجيير مسؤولية هذه الأزمات على المواطن نفسه، بعناوين مختلفة.

■ نوار دمشقي

كأن يقال عن أزمة ما، أن السبب من خلفها جوهره أخلاقي أو تربوي أو مجتمعي، أو سواها من العناوين العامة والفضفاضة، التي لا تصب بخدمة حل المشاكل والتخلص من الأزمات، بقدر ما تصب باتجاه خلط الأوراق والتعمية عن السبب الحقيقي خلف ذلك كله، والمتمثل بجملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتعليمية، وغيرها من السياسات المتبعة والمفروضة، والتي هي وحدها تقف خلف المشاكل والأزمات كلها التي يعاني منها المواطن والوطن، منذ عقود وحتى الآن، بما في ذلك الحرب والأزمة واستطالاتها وامتداداتها، مع عدم إغفال حقيقة الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على العناوين السابقة كافة، إن كانت أخلاقية أو تربوية أو غيرها.

استغلال وتماهي وتعامي

ما أسهل من أن يتذرع أحدهم مثلاً، بأن ما يتعرض له المواطن من استغلال بشكل يومي في الأسواق، والمتمثل بالأسعار المرتفعة، وتدني الجودة والمواصفة والغش، وغيرها من الأساليب، بأن سببها هو سوء أخلاق شريحة الباعة، بعيداً عن المسبب الحقيقي والمتمثل بذاك التاجر الكبير أو المستورد أو المحتكر، المتحكمين بالأسواق على المستويات كافة، اعتباراً من السعر والمواصفة والجودة، مروراً بالكم والنوع، وليس انتهاءً بالتحكم بآليات العرض والطلب، مع ذاك التماهي من التغاضي والتعامي من قبل أجهزة الرقابة الرسمية، والقائمين عليها من كبار الفاسدين، بالإضافة إلى المستفيدين الصغار منهم.

والأهم من ذلك كله، هي تلك السياسات التي فسحت المجال واسعاً أمام هؤلاء المستغلين من الكبار، والفاسدين كباراً وصغاراً، من أن يكونوا بعيدين عن أعين الرقابة والمحاسبة الحقيقية، حيث غالباً ما يتمتعون بنوع من الحصانة أو الحماية القانونية، بموجب نصوص تشرعن تحكمهم وسوء أعمالهم، كما تشرعن استغلالهم وسوء إداراتهم.

تجيير الحنق المتنامي

هذا النموذج من التعمية المتبعة من قبل هؤلاء، سواء عبر التصريحات الرسمية أو عبر الديباجات والعناوين الإعلامية، يُصدر مشاكل وأزمات المواطنين إليهم مرة أخرى، وكأنها من نتيجة أفعالهم وانعكاساً لها، وذلك تجييراً للحنق المتنامي، جراء سوء وتردي الواقع الاقتصادي والمعيشي والخدمي والأمني، بدلاً من أن يكون باتجاه القائمين على خلق هذه المشاكل والأزمات، وأبدعوا في الاستفادة منها، كما أبدعوا في التهرب من مسؤوليتها.

وإن لزم الأمر وكان هناك اضطرار لتحمل مسؤولية ما، يتم اللجوء إلى التسويف والمماطلة، عبر الوعود التي يغلب عليها الطابع الخلبي من حيث النتيجة، أو عبر إجراءات مهلهلة وغير فاعلة، تقف عند النتائج بعيداً عن الأسباب، مع الكثير من العبارات الوطنية الطنانة التي تغلف انعدام المسؤولية وتُجملها، بل وتبرر السوء والاستغلال، والمزيد منه بالكثير من الأحيان، وما أكثر الشواهد على ذلك.

المزيد من الكذب والافتراء

أي زيف وكذب وتضليل، وصل حد الافتراء على المواطنين بجعلهم وقوداً وحطباً، لمشكلات وأزمات لم يكونوا بحال من الأحوال هم سببها، بل لم يكونوا إلا ضحاياها على مر العقود.

وقد تم تكرس ذلك خلال فترة الحرب والأزمة، بالمزيد من التضليل والكذب والافتراء، من أجل تغطية الارتكابات الجديدة كافة التي أبدع فيها أولئك الوافدين الجدد على مستوى الاستغلال كذلك، والمتمثلين بتجار الحرب والأزمة، وممارساتهم السلبية التي يتم التغطية عليها غالباً، اعتباراً من المزيد من الاستغلال عبر التحكم بالأسعار ارتفاعاً، مروراً بالتلاعب بالقيمة الشرائية لليرة السورية، والسعي إلى المزيد من انحداره، بالإضافة إلى التشبيح والتعفيش، وبالإذلال والتحقير، وليس انتهاءً بعمليات الخطف من أجل الفدية، والقتل المجاني والعبثي.

شرائح معادية

المواطنون عموماً لم تعد تنطلي عليهم الخدع التضليلية، ووسائل التعمية، بأساليبها وعناوينها وأدواتها المختلفة، حيث بات الجميع يدرك بأن هناك طبقة واحدة موحدة، مترابطة ومتشابكة فيما بينها، هي المستفيدة من المشاكل والأزمات كلها التي يعاني منها الوطن والمواطن، تتمثل بكبار التجار وكبار المستوردين والفاسدين من المتنفذين في المواقع المفتاحية المسؤولة هنا وهناك، مع أدواتهم وشركائهم في الداخل والخارج، وتعدد وسائلهم وأساليبهم، بما في ذلك الترهيب والترغيب.

أي زيف وكذب وتضليل وصل حد الافتراء على المواطنين بجعلهم وقوداً وحطباً، لمشكلات وأزمات لم يكونوا بحال من الأحوال هم سببها.

كما اتضح مؤخراً، بظل الحرب والأزمة، أن هذه الطبقة أصبحت معادية للمواطن ومصالحه على طول الخط، كما أنها باتت معادية للوطن كذلك الأمر، بظل الكثير من الشكوك بعلاقاتها وارتباطاتها، المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك أيضاً العلاقات مع الكثير ممن يحمل السلاح من الإرهابيين، مع مزوديه ورعاته وحُماته، ناهيك عن دورها المشبوه بالتجارات غير المشروعة، اعتباراً من تجارة السلاح، مروراً بالمخدرات والرقيق الأبيض، وليس انتهاءً بتجارة الأعضاء البشرية، وغيرها من التجارات السوداء الأخرى عابرة الحدود، مع نتائجها السلبية كلها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

تشاركية مع الخارج عبر المزيد من الدمار والإفقار

ما نكابده الآن، من حرب وتشرد ونزوح، وإفقار وجوع وعوز، وفلتان أمني، وترد بالوضع الاقتصادي والمعيشي والصحي والخدمي، وتغول الظواهر السلبية على المستوى الاجتماعي، وغيرها الكثير من الأزمات والمعاناة، الفردية والعامة، ما هو إلا انعكاس مباشر لسوء ممارسات هذه الطبقة المعادية، بالتنسيق والتوافق مع الكثير من القوى الإقليمية والدولية، وهي بأن ترسم لنفسها الأحلام باستثمار ما نهبته خلال عقود، من استغلالنا واستغلال مقدرات الوطن، بمشاريع إعادة الإعمار القادمة، على سبيل المثال لا الحصر، بالمشاركة والتشاركية مع الرساميل الأجنبية، التي يتم الترويج لاستقطاب استثماراتها عبر المزيد من الدمار والتشرد والإفقار والعوز للمواطنين عموماً، وللعاملين بأجر خصوصاً، مع الممارسات السلبية تجاه شريحة الفلاحين والمزارعين، الذين فُرض عليهم هجرة زراعتهم وأرضهم، ناهيك عن استنزاف إمكانات قطاعات الصناعة الوطنية كلها، العامة والخاصة، بالإضافة للمنشآت الحرفية الصغيرة، بعيداً عن أي شعور بالمسؤولية تجاه البلد وأبنائه، وشعارات الوطنية الجوفاء التي تتغنى بها، وتطنب آذاننا بها، ليل نهار.

ولعل ما يمهد لهذه الطبقة هذه الأحلام بشكل أكبر، هو واقع الحرب الطاحنة التي تقف بعض أدواتها حجر عثرة أمام إيقافها، مؤقتاً، من أجل المزيد من الاستغلال، والاستنزاف، والسرقة، المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة لاعتمادها على استمرار الحكومات بسياساتها الليبرالية المساعدة والمقوية لها ولنفوذها، إضافة لما صدر ويصدر من قرارات وقوانين محابية لمصالحها الآنية والمستقبلية، والحامية لها بأن معاً، من أجل المزيد من تراكم الثروة وتكديس الأرباح.

اليوم الأول للطفل في المدرسة

اليوم، الأحد 2016/7/18، هو أول أيام الدوام في المدارس مع بدء العام الدراسي الجديد، مع ما يحمله هذا اليوم من أرق وقلق وخوف، وخاصة بما يتعلق بالأطفال المستجدين في الدراسة.

■ خلود أسعد

أهم ما يواجه الطفل في يومه الأول هو ذاك القلق المقترن بالانفصال عن ذويه، وخاصة أمه، والخوف المرتبط بمواجهة عالم ومجتمع جديد، والاضطرار للتعامل مع أشخاص غرباء عنه.

ليست زيارة قصيرة

الأطفال بيومهم الأول يحاولون التمسك بأمهاتهم بشدة بادئ الأمر، مع الكثير من مساعي التقاط دقائق التفاصيل المحيطة بهم، إن كان على مستوى المكان الجديد، أو على مستوى الأشخاص الغرباء الذين يلتقيهم لأول مرة، سواء كانوا أطفالاً بمثل سنه، أو كانوا عبارة عن المدرسين والمشرفين، وغيرهم من الأشخاص المتواجدين في المكان الجديد نفسه، وهم غالباً ما يظنون أنهم سيرجعون مع أمهم، بعد هذه الزيارة القصيرة، إلى البيت.

دور الأم

الأم عادة ما تحاول لفت انتباه طفلها إلى جمالية المكان، عبر محاولة تركيز انتباهه إلى الرسومات على الجدران، وجماليتها وألوانها الزاهية، كما تحاول أن تلفت انتباهه إلى الأطفال الآخرين ولطفهم وجمالهم، وذلك من أجل تهدئة روعه والتخفيف من خوفه وقلقه، عبر بث قدر كاف من الراحة والمحبة للمكان والأشخاص فيه.

ثم تسعى جاهدة إلى إقناعه بهذا الحب الذي سيعني الالتزام بالذهاب طوعاً في الأيام القادمة وبشكل يومي، مع محاولة خلق نوع من الحماسة لديه من أجل تنفيذ ذلك، حيث تذكره بما كانت تحدثه عنه حول الصداقات مع أقرانه من الأطفال الذين سيلتقيهم في المدرسة، بالإضافة لتذكيره بما حدثته به سابقاً عن المعلمة وطيبتها ومحبتها غير المحدودة للأطفال، وما سيتعلمه منها خلال فترة الدوام المدرسي.

قلق الانفصال وتلقي الأوامر

ليس من السهولة أن يتحول الحماس اللحظي، الظاهر من تفاعل الطفل مع حديث أمه، إلى حال دائم، فسرعان ما يتحول هذا الحماس إلى كابوس لدى الطفل، باعتبار أن أشد ما يزعجه من أمر المدرسة هو ابتعاده عن أمه وفراقها عنه، باعتباره لم يعتد عليه سابقاً، بالإضافة إلى الساعات الطوال التي سيقضيها في المدرسة وهو متلقي للأوامر والمعلومات، خاصة لأولئك الأطفال الذين اعتادوا على ممارسة ما يستهويهم واللعب مع أهلهم فقط، في علاقة مميزة تربطه بهم، حيث أن هؤلاء من الممكن أن يعانوا من قلق الانفصال، ولعل ذلك يكون أكثر احتمالاً بحال لم يجر هناك أي حديث مسبق عن المدرسة والذهاب إليها، والتعرف على أصدقاء جدد، ومعلمة محبة، وغيرها من الأمور المشجعة والمحفزة، التي تعتبر من التحضيرات الهامة بالنسبة للطفل.

تحضيرات لابد منها

ومن جملة هذه التحضيرات، الحديث الدائم مع الطفل حول الروضة أو المدرسة بأنها مكان جميل يلتقي فيها الأولاد ويلعبون ويقضون أوقاتا ممتعة ومسلية، كما توجد فيها معلمة تحبهم وتهتم فيهم وتعلمهم أموراً جديدة ومفيدة ريثما يأتي الأهل ويأخذونهم، كما أن شراء حقيبة مدرسية جميلة وملونة، مع أقلام ودفاتر مختلفة الألوان والأشكال يعتبر من المشجعات على الذهاب إلى المدرسة، بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة بأفلام الرسوم المتحركة، التي تحبب بالمدرسة وتوضح ماهيتها، قبل المواجهة معها بشكل مباشر من قبل الطفل، مع محاولة إفهام الطفل بشكل مسبق أن من سيلتقيهم في المدرسة من الأطفال سيكونون مختلفين عنه بالتصرف والسلوك، وبأن عليه أن يكون متجاوباً في تقبلهم كما هم مع عدم سعيه إلى تعديل هذه التصرفات، حتى وإن كانت خاطئة، وبأن مسؤولية ذلك تقع على الأهل والمعلمين، مع لفت الانتباه إلى أن دور الأهل بهذا الجانب هو توعية طفلهم وحمايته من اكتساب أو تعلم أي سلوك خاطئ.

أشد ما يزعج الطفل من أمر المدرسة هو ابتعاده عن أمه وفراقها عنه، باعتباره لم يعتد عليه سابقاً.

مهام لاحقة

كما أن الحديث مع الطفل عما جرى معه في المدرسة أو الروضة من نشاطات وما هي الأمور التي أحبها أو تلك التي لم تعجبه وأزعجته، مع محاولة التوضيح والشرح لهذه الأمور مع أهمية الترتيب والنظام والالتزام، مع التأكيد أنه بحال كان ما أزعجه يعتبر من الأمور الخاطئة، فمن الواجب على الأهل تأكيد وجهة نظر الطفل، مع تشجيعه على إصلاح الخطأ.

لعل أهم ما يجب التنبيه له، وخاصة لأولئك الأهل الذين لم يسبق أن حضروا أطفالهم لليوم الأول في المدرسة، هو عدم استعمال وسائل التعنيف من أجل فرض الأمر الواقع على طفلهم، بحيث يكون بقاء الطفل في المدرسة مقترناً بخوفه من العقاب، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى ضرر نفسي كبير، قد يستمر معهم لفترة طويلة من الزمن، مع ما يمكن أن يرافق ذلك على مستوى التحصيل العلمي.

فترة التأقلم

ويرى أخصائيون أن الطفل يحتاج إلى فترة من التأقلم قد تطول من يوم لتمتد إلى أسبوع أو أكثر في بعض الأحيان، وذلك ريثما يتقبل المكان والأشخاص الجدد، مع التنبيه إلى أن بعض الأطفال يتذرعون بحجج من أجل تجنب الذهاب إلى المدرسة، وبالتالي على الأهل التمييز بين ما هو حقيقي من هذه الأعذار الحجج، عما يمكن أن يكون كاذباً ومخترعاً من قبل طفلهم، الأمر الذي يعني وجود قلق غير طبيعي أو أن أمراً غير جيداً قد حصل معه في المدرسة، وهنا من المفروض على الأهل متابعة الموضوع وعدم إغفاله، والبحث عن أسبابه واكتشافها.

دور المعلمة

مع عدم إغفال دور المعلمة التي من المفترض أن تظهر الحب والاهتمام والرعاية والحنان، وعدم التمييز بين طفل وآخر، مع أهمية إشغال الأطفال بشكل دائم بالممارسات المحببة والجميلة والممتعة بالنسبة إليهم، كالألعاب الرياضية والمسابقات، مع الحرص على التحفيز عبر المكافأة من أجل خلق الحماسة الدائمة للذهاب إلى المدرسة.

إرشادات الأخصائيين

أهم ما يلفت النظر إليه الأخصائيون بهذا الجانب هو التزام الأهل بجلب أبنائهم من المدرسة في الأيام الأولى من الدوام المدرسي، وذلك من أجل نزع الخوف من ذهن الطفل من أنه منسي أو أنه قد يضيع، الأمر الذي إن حصل فقد يعزز لديه رفض الذهاب للمدرسة لاحقاً.

أخيراً يشير التربويون والاختصاصيون إلى أهمية ذهاب الطفل للروضة لمدة عام أو أكثر قبل دخوله المدرسة، حيث تعتبر الروضة فترة تحضيرية للطفل على مستوى تحسين قدراته والتكيف مع الآخرين، بالإضافة إلى تنمية مواهبه، ناهيك عن أنها فترة تحضيرية أيضاً على المستوى النفسي والعملي.

جميل: لقاؤنا مع بوغدانوف لم يأت بالصدفة..!

أجرت إذاعة «سبوتنيك» الروسية، مساء الأحد 2016/9/11، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، قدري جميل، تناولت فيه أهم المستجدات السياسية على الساحة السورية بعد إعلان الاتفاق الروسي- الأمريكي المشترك حول سورية.

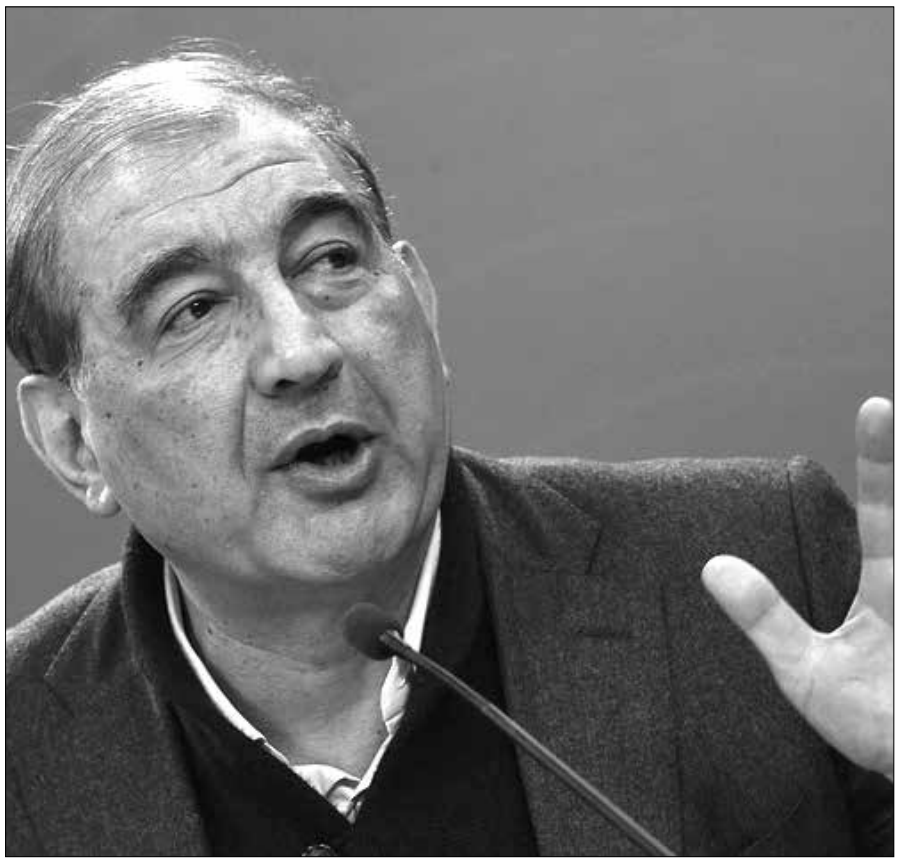

ورداً على سؤال حول دعوات بعض الأطراف المعارضة للتحاور والتوافق وتشكيل وفد مشترك للسير نحو مفاوضات مباشرة، أكد جميل أن «ردنا موجود منذ زمن. نحن نسعى إلى تشكيل وفد واحد لمكونات المعارضة السورية كلها في الخارج والداخل، لأننا مصرون اليوم على السير في اتجاه مفاوضات مباشرة، والتي لايمكن إنجازها دون تشكيل وفد واحد. وموقفنا قديم واضح ومعروف وصريح، ليس لدينا جديد في هذا الموضوع.. نحن مصرون على تشكيل وفد واحد لمكونات المعارضة جميعها، لأننا نطمح إلى إنجاح جنيف بجولته الأخيرة، والتي يجب أن تعقد قريباً، بعد الاتفاق الذي توصل إليه الروس والأمريكيون».

وحول اللقاء الذي جرى مؤخراً مع نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، مع منصة موسكو وأستانا والقاهرة قال جميل: «الليبب يفهم أن هذا اللقاء لم يأت صدفة، فقد جرى في الوقت نفسه الذي جرت فيه المحادثات الروسية- الأمريكية في جنيف، وهذا يعني بالدرجة الأولى أننا نحن كمنصات معارضة أشار إليها مجلس الأمن مصرون على إنجاح جنيف وإنجاح المفاوضات، والوصول إلى بداية الحل السياسي المنشود. لذلك اجتماعنا نحن ممثلو المنصات الثلاث التي هي في وفد واحد في جنيف، واجتماعنا مع الخارجية الروسية هو للاطلاع على آخر التطورات، وتبادل المعلومات والاتفاق على الخطوات اللاحقة من أجل إنجاح جنيف. نحن مصرون على تشكيل وفد واحد يضم المنصات جميعها التي أشار إليها قرار مجلس الأمن 2254، ونحن ممثلو المنصات الثلاث عقدنا اجتماعاً، وصدر عن اجتماعنا وثيقة جوهرها هو أننا قررنا رفع مستوى التنسيق فيما بين هذه المنصات إلى أعلى درجة ممكنة في الظروف الحالية، بحيث نسهل عملية المفاوضات اللاحقة، وهو تطور مهم جداً في الوقت الحالي، لأن المعارضة الوطنية الديمقراطية المتمثلة بمنصات موسكو القاهرة وأستانا، هي مكون ضروري جداً لإنجاح المفاوضات، وهي اليوم ترص صفوفها، وتحاول السير إلى الأمام بهذا الاتجاه».

وعن إمكانية عقد جولة جديدة قريباً في جنيف، أو تفضيل الحوار السوري- السوري في دمشق، أو إن كان قد تم إخطار وفد المنصات الثلاث حول لقاءات قادمة في جنيف أو دمشق من هذا النوع، بناءً على مخرجات الاتفاق الروسي الأمريكي قال جميل: «مخرجات الاتفاق الروسي الأمريكي نحن نعرفها كما تعرفونها أنتم، وكما يعرفها الجميع، والتي أعلنت في المؤتمر، ومنها وقف إطلاق النار و«الأعمال العدائية»، والمساعدات الإنسانية، وإطلاق العملية السياسية. مانعرفه أكيد، وهذا ظهر من خلال التصريحات، أن السيد دي مستورا، خلال الفترة القريبة جداً سيحدد موعداً لإطلاق المحادثات في جنيف بين وفد حكومة الجمهورية العربية السورية ووفود المعارضة المختلفة، أما عن الموعد فنحن لانعرفه، وهذا يحدده دي مستورا، ولكن أعتقد أنه قريب جداً».

وحول الخطوات المترتبة على الدولة السورية من أجل تثبيت هذا الاتفاق بما يخدم قضية الحل السياسي في سورية قال جميل: «جاء على لسان لافروف أن الحكومة السورية تم إعلامها مسبقاً بالاتفاق، وهي موافقة على الإجراءات التي نص عليها الاتفاق. وبالتالي أعلنت الحكومة السورية استعدادها للذهاب إلى جنيف. وأعلن لافروف أنه اطلع على موافقتها على الاتفاق الذي جرى، وهذا يعني أنه ليست هنالك عوائق من طرف الحكومة السورية. نحن كمعارضة وطنية ديمقراطية نحيي الجهود كلها التي تسير في هذا الاتجاه، وننتظر عملياً انتهاء تسويف الموقف من وفد الرياض الذي ينتظر الاطلاع على الوثائق بتفاصيلها».

إسقاط طائرتين للعدو الصهيوني

أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة إسقاط طائرتين إسرائيليتين إحداهما حربية في القنيطرة، والثانية للاستطلاع في ريف دمشق.

وحسب بيان لقيادة الجيش صدر يوم الثلاثاء 13 سبتمبر/أيلول، «أسقط الدفاع الجوي السوري طائرة حربية جنوب غرب القنيطرة بعد أن أغارت على موقع عسكري عند الساعة الواحدة فجراً، وطائرة استطلاع في غرب سعسع بريف دمشق الجنوبي الغربي».

وأكدت القيادة العامة على أن الغارات الإسرائيلية على القنيطرة هي عدوان سافر.

وحسب بعض التحليلات السياسية فإن الغارات الإسرائيلية على مواقع الجيش السوري مؤخراً، تأتي بوصفها رسالة من الكيان الإسرائيلي إلى القوى الدولية، بعد توقيع الاتفاق الروسي الأمريكي، تعبيراً عن موقفه المعرقل لأية تهدئة على الأراضي السورية. وما يؤكد هذا الرأي، هو أن «اسرائيل» تقوم بمثل هذه الأعمال العدوانية مع كل تقدم على طريق الحل السياسي للأزمة السورية.

بيان من منظمة حزب الإرادة الشعبية في دير الزور

مجزرة أخرى في سجل داعش

قام تنظيم داعش الفاشي التكفيري صباح أول أيام عيد الأضحى في يوم الاثنين 2016/9/12 بإعدام 19 شاباً من أبناء دير الزور ذبحاً وتعليقهم في مسلخ دير الزور. وقد بث التنظيم شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي عن جريمته وهم يتفاخرون بها، ويعتبرونهم أضحية.

حزب الإرادة الشعبية

والشباب الذين أعدموا لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر وكانوا يتسامرون في منزل أحدهم في ريف دير الزور وجرى الإبلاغ عنهم واعتقالهم قبل العيد بثلاثة أيام.!

كما سبق للتنظيم الفاشي أن صعّد من قصفه منذ أول الشهر بعشرات القذائف يومياً، على أحياء دير الزور المحاصرة منذ سنة وتسعة أشهر، وسقط عشرات المواطنين الأبرياء شهداء ومصابين.!

إنّ منظمة حزب الإرادة الشعبية في دير الزور، إذ تدين الإرهاب والقصف وهذه الجريمة الوحشية بحق أهالي دير الزور وأبنائهم من شباب الفرات، وتكشف زيف ادعاءات التنظيم الفاشي للتغطية على إرهابه وارتباطاته، وممارساته الفاشية بحق المواطنين، وخاصةً مع اقتراب الحل السياسي، تدين أيضاً الصمت الإعلامي على هذه الجريمة الوحشية، وصمت القوى السياسية والقوى المسلحة التي تدعي المعارضة وتدعي الاعتدال، وتحمل المسؤولية أيضاً لصانعي الإرهاب وداعميه والساكتين عنه.

إننا نطالب بالإسراع بمحاربة الإرهاب وفك الحصار عن أهالي دير الزور، وإنهاء هيمنة الفاشيين، والبدء بالحل السياسي لإنهاء معاناة الشعب السوري ومأساته، بالتزامن مع محاربة الإرهاب واصطفاف السوريين لمحاربته كداعش وأمثالها ممن يرتكبون جرائم بحقّ الشعب السوري والإنسانية جمعاء.

■ 2016/9/14
حزب الإرادة الشعبية
لجنة محافظة دير الزور

أجرت إذاعة «ميلودي FM» يوم الأحد 2016/9/11، حواراً حول آخر المستجدات على الساحة السورية، ولاسيما بعد الاتفاق الروسي الأمريكي حول الملف السوري، مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة «التغيير والتحرير»، علاء عرفات.

عرفات: ما يجري ليس اتفاق «سايكس بيكو» جديد..!

وحول هذا الاتفاق أكد عرفات أن ما يجري هو «توافق في مستوى جديد، أعلى من المستوى السابق.. الاتفاق الروسي- الأميركي الذي جرى قبل يومين عملياً هو تعبير عن الجهد الدولي الذي بنهاية المطاف يعكس ميزان قوى على النطاق الدولي. التعبير عن ميزان القوى هذا صدر هذا الاتفاق بصعوبة.. كلنا رأينا أن المباحثات حول هذا الاتفاق أخذت فترة طويلة، وكانت الجلسات ماراثونية وصعبة، وتدقق على ما يبدو بتفاصيل التفاصيل، ولكن أخيراً تم الوصول إلى هذا الاتفاق..

وحول إذا ما كانت روسيا هي المنتصر جراء الاتفاق الأخير، قال عرفات: «الأمريكيون يتراجعون، وهنا لا نريد أن نقول منتصر ومهزوم. ولنتابع ما يقوله الروس- خاصة وزير الخارجية لافروف- بمقابلاته المختلفة وتأكيده أن الاتجاه العام عند الروس هو السعي لفرض القانون الدولي في العلاقات الدولية، والسعي لحل الأزمات سلماً.. هذا النهج الروسي في التعامل مع الأزمات الدولية.. الأمريكيون يعملون غير ذلك. هم طوال الوقت يحاولون تفجير الأوضاع هنا وهناك ويغذون الصراعات وينعشوها لإشعال الحرائق في العالم، وهذا موضوع له علاقة بالأزمة الاقتصادية للولايات المتحدة وللغرب عموماً، الأزمة الاقتصادية الرأسمالية عموماً».

مستويات العرقلة سوف تنخفض

ولفت عرفات إلى أن: «هنالك عمل كثير من أجل أن يصبح هناك هدنة أو ما يسمونه هم، نظام وقف الأعمال العدائية، بمعنى إيجاد كل ما يمكن، كل ما هو ضروري، من أجل تثبيت هذا النظام، ومن أجل تثبيت الهدنة، وهذه الهدنة إذا ثبتت عملياً تفتح باب الحل السياسي. دعونا نتذكر ماذا حصل في الهدنة الماضية.. كانت هنالك جولة أولى لجنيف، وجولة ثانية، وكانت هذه الجولات عملياً تحصل والصدامات تحدث هنا وهناك. وبعدها تفجرت الأمور بشكل واسع نسبياً. لم تتفجر في المناطق كلها ولكن مستوى التفجير والعودة للقتال أعطى ذريعة لأحد الأطراف لينسحب في حينه، والذي هو «الهيئة العليا للمفاوضات»». وأكد عرفات أن «الروس والأمريكيين قادمون بطيرانهم، وليس بقواتهم البرّية، وبالتالي الذي سوف ينهي الإرهاب على الأرض هم السوريّون، سواء الجيش العربي السوري، أو تلك القوى التي توافق على محاربة الإرهاب والانخراط بحل سياسي، والتي يمكن أن تقاتل إلى جانب الجيش السوري في مجابهة القوى الإرهابية على أساس إمكانية بناء حل سياسي توافقي بين السوريين برمّتهم».

وعن مدى تماسك الهدنة وربطها بالمفاوضات السورية- السورية، قال عرفات: «من كان يريد أن ينسف المباحثات كان ينسفها عن طريق نسف الهدنة.. الآن سوف نذهب إلى هدنة بمستوى أعلى وأكثر ثباتاً وأكثر وضوحاً. وأكثر من هذا، يبدو أن هنالك إجراءات ستتخذ في مواجهة من سيخرق الهدنة، لأنه من بين المقررات أنه سيكون هنالك مركز مراقبة مشترك. المرة الماضية كان مركز حميميم يراقب، ومركز بالأردن يراقب، والمراقبة في الأردن على الأقل شكلية، أما الآن فهناك مركز موحّد».

واشنطن تغامر بسمعتها

وأكد عرفات أن «الرد على الخروقات سيكون سريعاً وآنياً لحظياً، وهذا يمكن أن يمنع الخروقات من التطور. المهم أن هذا بحد ذاته أنجز، وبالتالي دعني أقول أن نمط الاتفاق ونمط الهدنة الحالي يسمح بتثبيتها، ويسمح بالتالي بأن تحصل مفاوضات بدون أن يجري تهديدها من خارقي الهدنة على الأرض، خاصة أنه سيتم أخذ إجراءات بحق خارقي الهدنة وتوجيه ضربات لغير المعنيين بالهدنة الذين هم داعش والنصرة وأشباههما وهؤلاء يوجد بحقهم قرار تصفية».

وشدد عرفات على أن «من يحاول أن يستفيد من النصرة اليوم أصبح مكشوفاً يغامر بسمعته السياسية، وبالتالي يغامر بأن تكون هنالك إجراءات ضده. لم يعد هنالك مجال للعب بهذه المسألة، لقد ضاق مجال المناورة في هذه القضايا، وبالتالي الأمور ذاهبة على الأرجح لتوجيه ضربات واضحة وتحديد المواقف تماماً من هذه التنظيمات».

وحول موعد الجولة القادمة من محادثات جنيف، قال عرفات: «إذا أخذنا البرنامج الموضوع بعين الاعتبار، الآن الهدنة يفترض أن تبدأ لمدة 48 ساعة، ويقيّموا النتائج وسوف يمددوها لأسبوع، وبعدها سوف يستحدثوا مركز مراقبة حسب مافهمت، وبعدها يمكن أن تبدأ العمليات المشتركة ضد جبهة النصرة وداعش. أما ما يتعلق بمجريات الحل، فهناك جلسة لمجلس الأمن يوم 21 من الشهر الجاري أعلن عن أنها ستناقش الوضع السوري، حسب دي مستورا الذي يقول أنها ستكون جولة أو اجتماع مهم يدفع الأمور فيما يتعلق بالأزمة السورية باتجاه الحل».

وفيما يتعلق بموقف «الهيئة العليا للمفاوضات»، قال عرفات: «هم فعلاً يغيّرون مواقفهم، وتغيير المواقف بهذا الشكل ينعكس تراجعات وأضراراً. بمعنى أن تغيير المواقف حتى وإن كان جيداً ولكنه يعكس أن طرفاً يقول للناس ويظهر على الإعلام ليعلن: أنا لا أقبل إلا بشرط كذا وكذا، وبعد أيام عدة يأتي ويتخلى عن هذه الشروط، فوزنه بالمعنى السياسي أمام أهل بلده وأمام القوى الدولية، أمام القوى السياسية، ينخفض».

وحول إمكانية تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، أكد عرفات: «نحن متفائلون ونطالب بذلك، لكن ليست هنالك مؤشرات تقول بأن هذا سيحدث حالياً، وبالتالي سيكون عندنا أكثر من وفد للمعارضة حكماً، وستسير المفاوضات بشيء يشبه المرة الماضية، أو مع تعديلات إضافية، لأن نتائج الجولات السابقة ليست صفراً، يعني يمكن الاستناد إليها عملياً بالمباحثات المقبلة».

من يحاول أن يستفيد من النصرة اليوم أصبح مكشوفاً يغامر بسمعته السياسية وبالتالي يغامر بأن تكون هنالك إجراءات ضده.. لم يعد هنالك مجال للعب بهذه المسألة

ليس هناك «سايكس بيكو»

عن الادعاء بأن «سورية سوق كبيرة للسلاح الروسي»، أجاب عرفات: «كلا سورية ليست سوقاً روسية. لمعلوماتك حين انهار الاتحاد السوفييتي سورية كانت مدينة للاتحاد السوفييتي بـ12 مليار دولار، وجرى عليها تسوية، إلى ثلاثة مليارات دولار فقط، وسدد جزء منها. وبالتالي إذا أردنا الحديث عن تجارة سلاح، فالاتحاد السوفييتي كان خاسراً مع سورية بالسلاح».

وحول المصالح الروسية الجيوسياسية في سورية، أكد عرفات: «هي مصالح جيوسياسية نعم. سورية مهمة بالنسبة لروسيا، هذا الكلام قلناه وكررناه وسنكرره دائماً. اليوم الأمريكيون إذا وضعوا أيديهم على سورية، فهذا يعني أنهم أصبحوا على عتبة باب روسيا من ناحية الجنوب، وأغلقوا البحر الأبيض المتوسط بوجه الروس، وبالتالي هذا الوضع الذي لا يمكن أن يقبل به الروس».

أما عن تشبيه الاتفاق الروسي الأمريكي باتفاق «سايكس بيكو»، فشدد عرفات: «سايكس بيكو كان يعني أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي كانت جيوشها موجودة في هذه البلدان، جلست ورسمت خرائط النفوذ التي رسمتها جيوشهم المنتصرة في ذلك الحين. اليوم هنالك وضع مختلف، الولايات المتحدة وروسيا يبحثان حل الأزمة السورية ضمن إطار قرار مجلس أمن واضح وصريح، وينص بالحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً. ثانياً: الطرف الذي عنده نزعة تقسيمية والذي هو الطرف الأمريكي ليس اليوم في وضع قادر على أن يفرض ما يريد. هنالك طرف يقف في وجهه، بدأ بالوقوف بشكل واضح منذ 2012 بأول وثاني وثالث ورابع فيتو، كانوا كلهم مزدوجين، أي روسيا والصين، لمنع تنفيذ المطالب والسياسات الأمريكية في المنطقة».

صدر القرار رقم 1388/ ل.أ/ عن مصرف سورية المركزي، يتضمن تعليمات وإجراءات وآليات، شراء القطع الأجنبي من السوق، أي أن مصرف سورية المركزي يريد أن يشتري الدولار بعد أن كان يبيعه طوال سنوات الأزمة، فهل هذا يعني أن الليرة ستفقد واحداً من أهم الراغبين بها وطالبيها، وما أثر هذا على «قيمتها» التي أصبحت تتحدد بسعر صرف الدولار مقابل الليرة!

«المركزي»:

من شارٍ لليرة إلى بائعٍ لها!..

قاسيون تبحث في الدوافع تجاه هذا النوع من الإجراءات والنتائج التي من الممكن أن تصدر عنه في هذه الفترة الحساسة من الظرف الاقتصادي السوري، وبالتالي من الشروط المحيطة والمؤثرة بقيمة الليرة السورية ومصيرها..

■ عشتار محمود

العرض والطلب يتقاذفان الليرة

تتحول عمليات الطلب والعرض على الليرة والدولار، إلى عنصر محدد في سعر صرف الدولار مقابل الليرة في الظرف الحالي. ويعود هذا إلى أن العناصر الأساسية المحددة لقيمة الليرة، وبالتالي لسعر الصرف، لا تشهد تغيرات كبيرة. فأولاً: الناتج المحلي الإجمالي السوري، لا يتدهور أو يتحسن بتسارع كبير في عام 2016 كما في سنوات الأزمة السابقة. وثانياً: الكتلة النقدية بالليرة السورية التي يضخها المصرف المركزي لا تتوسع بالمقدار السابق ذاته، حيث أن سياسات التقشف الحكومية، وتقليص الميزانية، وتقليص الإنفاق الاستثماري واختصاره، والدفع عن طريق الخطوط الائتمانية مؤجلة الدفع حالياً، جميعها تؤدي إلى عدم وجود أسباب كافية للقيام بعملية طباعة مستمرة لليرة السورية دون تغطية.

وطالما أن العناصر الحاسمة، لا تشهد تغيرات كبيرة، فإن العوامل الفرعية هي التي تفعل فعلها في تغير سعر صرف الدولار، وارتفاعه المتسارع بحدة في عام 2016، حيث يستمر ارتفاع الطلب على الدولار، لأغراض الاستيراد والمضاربة والادخار، ويتراجع الطلب على الليرة نتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي، وتراجع الاستثمار الإنتاجي المحلي بالليرة، وتراجع قدرات استهلاك السوريين، والأمرين كليهما ناتج عن سياسات رفع المستوى العام للأسعار والمرتبطة بعقلنة الدعم، وبرفع سعر عناصر الطاقة والمازوت والكهرباء تحديداً.

«المركزي» لاعب في السوق لا أكثر!

إن السياسة النقدية خلال الأزمة، وفي انسجامها مع السياسة الاقتصادية الليبرالية، لم تذهب إلى معالجة العوامل الرئيسية في سياستها المعلنة «لحماية الليرة»، بل ذهبت إلى لعب دور ضيق ومحدد كقوة من قوى السوق، تتدخل في العرض والطلب على الدولار والليرة فقط!.

وكانت النتيجة أن تمّ استخدام جزء هام من احتياطي القطع الأجنبي، وتختلف الأرقام على تقدير ما تبقى منه، ولكن هذه السياسة أنفقت خلال عام 2015 فقط مبلغ 1,2 مليار دولار على البيع المباشر للقطع الأجنبي لمؤسسات الوساطة المالية، الصرافة والمصارف.

وهي السياسة التي يسميها البعض «سياسة دعم سعر الصرف» أي يعتبر البعض أن المصرف المركزي كان يدعم قيمة الليرة، عندما كان يبيع الدولار، ويشتري الليرة، كلما قامت السوق برفع سعر الدولار، نتيجة زيادة الطلب عليه..

الدعوات لتغيير هذه السياسة، كانت كثيرة خلال الفترة الماضية، على اعتبار أنه من الضروري إيقاف هدر احتياطي القطع الأجنبي، وبيعه للسوق. وإحدى الطروحات كانت تقول: القيام بالعملية العكسية، أي شراء المصرف المركزي للدولار، وهو ما سيتم وفق القرار المذكور، فما الفائدة المرجوة من هذه السياسة؟!

رفع مباشر لسعر الصرف

يقول البعض بأن هذه العملية، ستؤدي إلى تجميع الدولار الموجود في السوق، وتحسين وضع حسابات القطع الأجنبي السورية في المصرف المركزي، بما يؤدي إلى تخليص السوق، من فائض دولاري يستخدم للمضاربة، أو بما يؤدي إلى زيادة تحكم السلطات النقدية بكتلة الدولار الموجودة في السوق.

وللوصول إلى هذه الأهداف، يفترض أن تقدم السلطات النقدية، عرضاً مغرياً للسوق، ولمكاتب وشركات الصرافة وهي المعنية بعملية البيع بشكل أساسي، وفق تسريبات القرار. أي يفترض أن تقدم الحكومة سعر صرف مرتفع للدولار، لكي تقوم السوق ببيع الدولارات الموجودة لديها للمركزي، وتحديداً أن الدعوات للبيع ليست إلزامية، كما في بعض دعوات الشراء، في الأوقات السابقة!

مواد القرار المقدمة في النصوص الإعلامية التي تحدثت عن القرار غير المنشور، تقول: أن سعر البيع سيكون وفق نشرات أسعار الصرف الرسمية الخاصة بمؤسسات الصرافة، في وقت تقديم الطلبات للبيع. وإذا ما كان هذا السعر يقارب السعر الرسمي، أو حتى سعر السوق، فلن يكون هناك حافز جدي لقيام شركات ومؤسسات الصرافة ببيع الدولار للمصرف المركزي!

لذلك فإن مصرف سورية المركزي عليه أن يقدم سعراً مغرياً، ينافس به السوق السوداء، ليقوم من يرغب ببيع الدولار باللجوء لبيعه بالطريقة النظامية، للمصرف المركزي.

أي عملياً لا يمكن أن تتم عمليات البيع، دون وضع سعر مرتفع أعلى من السعر الرسمي، وأعلى من سعر السوق السوداء، وستكون هذه العملية هي عملية رفع مباشرة لسعر الصرف..

إطلاق موجة مضاربة

ولكن هل ستتوقف العملية عند هذا الحد؟ أي يرتفع السعر بنسبة ما، وتقوم الحكومة بالحصول على كتلة دولارية من السوق، تتيح لها مزيداً من التحكم، وينتهي الأمر؟! إن اقتصار الأمر على هذا الحد، يرتبط بامتناع قوى السوق الكبرى، وقوى المضاربة عن الدخول في سباق مع المصرف المركزي على تجميع الدولار، وشرائه..

إن امتناع هؤلاء عن السعي نحو شراء الدولار، بسعر أعلى من سعر المصرف المركزي، هو أمر غير واقعي، فإن مجرد إعلان السلطات النقدية، بأنها راغبة بشراء الدولار، فإن هذا يعني أن فائضاً من الليرة السورية سينزل إلى السوق، إن تحققت عملية البيع. ويعني بأن السلطات النقدية توقفت عن القيام بعمليات بيع الدولار، وشراء الليرة، واتجهت لسياسة معاكسة للمرة الأولى خلال سنوات الأزمة.

سياسة من هذا النوع تعطي الإشارة للسوق، بأن «سياسة دعم الليرة» السابقة، القائمة على بيع الاحتياطي للسوق كلما ازدادت المضاربة، هي سياسة منتهية، لأن السلطات النقدية بدأت بالعمل على المبادرة إلى رفع سعر صرف الدولار، والتخلي عن الليرة مقابل تجميع الدولار. وهذا سيؤدي إلى ذهاب قوى السوق والمضاربين والمدخرين إلى بيع مدخراتهم وأموالهم بالليرة، والمسارعة إلى شراء الدولار، الذي دخلت السوق والحكومة في منافسة على رفع سعره!

إن الأخذ بهذا الاتجاه، أي قيام المصرف المركزي بشراء الدولار من السوق، سيؤدي حكماً إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، وإطلاق عملية مضاربة واسعة، ولكن المفارقة ستكون هذه المرة، بأن السلطات النقدية المنوط بها حماية الليرة، هي من بدأت بإشعال فتيل المضاربة ورفع سعر الصرف..

ما الهدف الفعلي للسياسة النقدية؟!

إذا كان هدف السياسة النقدية الفعلي هو حماية الليرة السورية، واستقرار الأسعار، كما تنص الخطة الخمسية الحادية عشرة، فإن سياسة شراء الدولار من السوق لن تؤدي سوى إلى نقل المضاربة على قيمة الليرة إلى مستويات غير مسبوقة، وستبعدها عن قيمتها التوازنية التي يحددها ويحسنها، زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري، أي الانتقال من معدلات النمو السلبية إلى معدلات النمو الإيجابية، وهو الأمر الذي يتطلب حكماً أن تتحول الكتلة النقدية الفائضة من الليرة، أو ما تبقى من احتياطي القطع الأجنبي، إلى استثمار فعلي يخلق النمو ويوسع الناتج، ويحفز الطلب الحقيقي على الليرة السورية، ويثبط العوامل المحفزة للمضاربة ويلغي أسبابها.. أما الاقتصار بالسياسة النقدية التي تحول المصرف المركزي إلى مجرد لاعب في السوق يشتري الدولار ويبيعه، لا يؤدي إلا إلى تسعير المضاربة.. لذلك على السياسة النقدية أن تحدد أهدافها الفعلية، وتعيد تقييم أدواتها، لأنها تتحول إلى مساهم رئيسي في المضاربة على قيمة الليرة ورفع أسهم الدولار..!

تتدفق أموال وبضائع المساعدات إلى داخل سورية، خلال سنوات الأزمة، لتؤثر بشكل إجمالي في عرض الغذاء، والخدمات الصحية والتعليمية، وتسد النقص الناجم عن التراجع الكبير في مواضع أخرى، كما تتحول بجزء هام منها إلى بضاعة يتم تداولها في السوق ومصدر موارد غير شرعي للمتنفذين..

مساعدات الغذاء أكثر من نصف الناتج.. فأين أثرها؟!

قاسيون ترصد العلاقة بين المساعدات الدولية حجماً، والناتج الإجمالي المحلي، والتأثير على عرض الغذاء في قراءة لتغيرات كل منها خلال سنوات الأزمة..

■ سامر سلامة

المساعدات الغذائية تحديدا++ تتحول النسبة الكبرى منها إلى بضائع للتداول في السوق السورية الداخلية

وفق خطط الاستجابة، وهي تقارير الإغاثة السنوية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة حول الكارثة الإنسانية السورية، فقد كانت الحاجة إلى المساعدات في تزايد مستمر بشكل سنوي، حيث ارتفع حجم المساعدات الغذائية فقط الموزعة على السوريين في داخل سورية من 518 مليون دولار، إلى 1,2 مليار دولار في عام 2015، بينما المساعدات المخطط توزيعها خلال عام 2016 فهي أيضاً 1,2 مليار دولار.

هذا الارتفاع في حجم الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية، لا يزداد كماً فقط، بل يزداد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السوري، الذي يتفق الجميع على تراجعه، ويختلفون على النسبة كما ذكرنا في أعداد سابقة.

الناتج يتراجع والمساعدات تزداد

وإذا ما أخذنا التقديرات شبه الرسمية للناتج المحلي الإجمالي، والمأخوذة من تقرير «تحليل الوضع الاقتصادي الراهن» فإن الناتج المحلي الإجمالي السوري قد تراجع من 1468مليار ل.س عام 2011 إلى 994 مليار ل.س عام 2013، وصولاً إلى 959 مليار ل.س بنهاية عام 2014 وبمعدل تراجع بلغ 35% للفترة 2011–2014، ومع أخذ تقديرات استمرار تراجع الناتج بمقدار 4,7% خلال عام 2015، و8% خلال عام 2016، وعليه فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011–2016 بلغ 43%، وهي أقل التقديرات لتراجع الناتج المحلي الإجمالي، حيث وفقاً لأرقام المنظمات الدولية «البنك الدولي، منظمة الإسكوا» فإن التراجع خلال خمس سنوات بلغ 55%، بينما في تقديرات لباحثين سوريين بالتعاون مع الإسكوا فإن الناتج قد خسر في نهاية عام 2015 ما نسبته 61% من قيمته في عام 2010.

وبأخذ الأرقام الحكومية للناتج وهي الأكثر تفاؤلاً، فإن نسبة المساعدات إلى الناتج توضح تعمق الخلل في بنية الاقتصاد السوري، وتحول نوعي في وزن المساعدات إلى الناتج، حيث أن المساعدات الغذائية فقط شكلت في عام 2013 نسبة 5,6 % من الناتج، ولكنها ارتفعت في عام 2015 وأصبحت تشكل نسبة 31,5% من الناتج، أي أن المساعدات الغذائية تعادل ثلث الناتج تقريباً. أما في عام 2016 فإذا ما تراجع الناتج وفق التقديرات المذكورة بمقدار 8%، فإن نسبة المساعدات الغذائية ستشكل نسبة 63% من الناتج، ويصبح وزن المساعدات بالقياس إلى الناتج وزناً نوعياً يفوق النصف!

لماذا لا تخفض المساعدات أسعار الغذاء؟!

وعلى الرغم من أن المساعدات قد ازدادت خلال الفترة من 2013 و 2016 بمقدار 900%، إلا أن هذا لم ينعكس تحسناً في إغاثة السوريين أو لم يشكل مساهمة جدية في تحسين دخلهم الحقيقي. والسبب يعود إلى أن تراجع الناتج الذي يحمل في طياته تراجع الإنتاج، وزيادة البطالة والفقر، وزيادة عدد السوريين المحتاجين إلى إغاثة، فحسب بيانات الأمم المتحدة فإن عدد السوريين الذين تم إيصال المساعدات الغذائية لهم سنوياً ارتفع من 3,9 مليون شخص داخل سورية عام 2013 إلى 6,5 مليون شخص في عام 2015 في حين تستهدف خطة الاستجابة لعام 2016 إيصال المساعدات الغذائية إلى 7,5 مليون سوري، أما تعداد السوريين المحتاجين إلى إغاثة بأنواعها المختلفة وليس الغذائية فقط، فقد ارتفع من 4 مليون شخص خلال عام 2013 وصولاً إلى 13,5 مليون في عام 2015!

إلا أن السبب الآخر في تراجع قدرة المساعدات على التأثير الإيجابي على واقع ومعيشة السوريين، هو حجم الفساد الداخل في عملية إدارة أموال المساعدات الدولية، حيث أن المساعدات الغذائية تحديداً، تتحول النسبة الكبرى منها إلى بضائع للتداول في السوق السورية الداخلية، مسعرة بأسعار قريبة من المستوردات الغذائية السورية، التي تشهد أسعار احتكارية، وهو ما يعني حصة كبيرة من دخل السوريين تذهب للإنفاق على الغذاء الذي استولت عليه مجموعات ومنظمات إدارة توزيع المساعدات مجاناً!

ولا أدل على هذا سوى أنه ما من أثر إيجابي على تضخم أسعار الغذاء، حتى مع توسع حجم المساعدات لتشكل نسبة هامة من الناتج! فوجود عرض سلعي مجاني بمقدار ثلث الناتج في عام 2015، ومن ثم بمقدار أكثر من نصف الناتج في عام 2016، كان لا بد أن ينعكس انخفاضاً جدياً في أسعار السلع الغذائية، لتكون على الأقل أسعاراً تنافسية وليست احتكارية كما هو الحال اليوم، عندما تكون نسب الأرباح في المواد الغذائية مثل الزيت النباتي تبلغ 90% تقريباً، رغم أن الزيت النباتي مكون أساسي من مكونات المعونات الغذائية الداخلة دورياً إلى سورية.

بناء على أرقام المكتب المركزي للإحصاء، حول التضخم، الواردة في الجدول، فإن أسعار الغذاء في سورية ارتفعت بمعدل سنوي وسطي حوالي 60% خلال الفترة 2013–2015، ما يدل على أن جزءاً هاماً من المساعدات الغذائية، يتم إدخالها إلى السوق، وتسعيرها وفق الأسعار الاحتكارية للغذاء في سورية خلال الأزمة، لتحقق معدلات ربح قياسية غير مسبوقة، من خلال عملية «سرقة» أموال إغاثة السوريين وتحويلها لربح.

من يستفيد من 1,2 مليار دولار مساعدات غذائية؟!

على الرغم من أن المساعدات الغذائية قد توسعت بمقدار 9 أضعاف خلال السنوات الأخيرة من الأزمة السورية، إلا أن هذا لم يحمل أثراً على أسعار الغذاء في سورية، فالمساعدات التي أصبحت تشكل نسبة 31,5% من الناتج في عام 2015، وقد تصل إلى نسبة 63% من الناتج في عام 2016، ورقم قد يبلغ 1,2 مليار دولار، لم تساهم في تخفيض أسعار الغذاء، الذي بقيت أسعاره من أكثر الأسعار تقلباً، وارتهاناً لسعر الصرف، وللأسعار الاحتكارية لقلة من المستوردين. ما يدل على أن النسبة الأهم من هذه المساعدات، تدخل في دوامة منظومة السوق السورية، وتتحول ربحاً قياسياً يتوزع معظمه على المنظمات والجهات المتاجرة بالمعونات الغذائية للسوريين، والجزء اليسير منه سلل غذاء مجانية للسوريين! هؤلاء المتاجرين يعيقون زيادة الناتج في ظل الاعتماد على المساعدات المتوفرة، ويرفعون نسبة اعتماد السوريين على الإعانات التي يربحون منها أرباحاً استثنائية، ويُنَحون جهاز الدولة عن القيام بدوره، سواء في إدارة المساعدات، أو في التصدي لمهمات الإغاثة، ويحولون الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تشكل المساعدات أكثر من نصف ناتجه..

السنة	المساعدات الغذائية مليار $	وسطي سعر الصرف الرسمي ل.س/$	المساعدات الغذائية مليار ل.س	الناتج المحلي الإجمالي مليار ل.س	نسبة المساعدات إلى الناتج %
2013	0,518	109	56,4	994	5,6
2014	1,1	155	170,5	959	17,7
2015	1,2	238	285,6	914	31,5
2016	1,2	442	530,4	841	63

السنة	التضخم السنوي (لسلع الغذائية)
2012–2013	%111
2013–2014	%15
2014–2015	%56

زائد ناقص

10% زيادة حمضيات اللاذقية!

بدأت تقديرات موسم الحمضيات في مدينة اللاذقية التي تساهم بنسبة 80% تقريباً من الإنتاج السوري، وبحسب مدير زراعة اللاذقية منذر خير بك، فإنه من المتوقع أن يصل إنتاج الموسم في اللاذقية إلى 855 ألف طن، مزروعة على 33 ألف هكتار، وبمقدار 9,7 مليون شجرة، وتساهم في دخل حوالي 50 ألف أسرة، أي حوالي ربع مليون شخص.
ينبغي الإشارة إلى أن هذه التقديرات تشير إلى زيادة إنتاج هذا الموسم عن الموسم الماضي بمقدار: 83 ألف طن، ونسبة زيادة 10% تقريباً، عن العام الماضي، حيث بلغت تقديرات إنتاج اللاذقية من الحمضيات 772 ألف طن.
يذكر أن فائض الحمضيات عن الاستهلاك المحلي يبلغ قرابة 500 ألف طن، وأكثر من 50% من الإنتاج الإجمالي المقدر لهذا العام.

75% زيادة إنتاج تفاح السويداء!

تشير التقديرات إلى أن حجم إنتاج محافظة السويداء من التفاح في الموسم الحالي، سيبلغ 70 ألف طن، بزيادة 30 ألف طن عن العام الماضي، حيث بلغ الإنتاج في المحافظة حوالي 40 ألف طن، وبنسبة زيادة قياسية تبلغ 75%. ويقابل هذه الزيادة القدرات المحدودة جداً لعمليات الاستجرار والتسويق، وتحديداً في مديريات خزن المحافظة التي لا تستطيع أن تستوعب تسويق أكثر من 1500 طن، ونسبة 1% من المنتوج. الأسعار تحددت عند 180 ليرة للكغ من التفاح الأحمر، و155 ليرة للكغ من التفاح الأحمر نوع أول، وصولاً إلى 120 ليرة للتفاح الأحمر نوع ثاني، أما التفاح الأصفر فتتراوح أسعاره بين 170 للممتاز، 145 للنوع الأول، و 110 للنوع الثاني، و 80 ليرة للنوع الثالث.
يذكر أن فائض التفاح عن الاستهلاك المحلي، يبلغ قرابة 30 ألف طن، ونسبة 42% من الإنتاج في محافظة السويداء لعام 2016.

تضع اللوحات الإعلانية صوراً لأطفال، يدعون أصدقائهم للعودة للمدارس، وتصدح الإعلانات الإذاعية بدعوات مماثلة، ويتكرر هذا للسنة الثالثة على التوالي خلال الأزمة، ومع بداية كل عام دراسي، حيث تبدأ دعوات المنظمات الدولية بالتعاون مع الجهات الحكومية للسوريين لكي «يعيدوا أبناءهم إلى المدارس» و«ألا يحرموهم من حقهم في التعليم»..

المنظمات والحكومة..

يدعون السوريين إلى استكمال التعليم!

ولكن لماذا «لا يقتنع» السوريون بإرسال أطفالهم إلى المدارس رغم الدعوات الدولية والحكومية «الجذابة»؟! ولماذا «يختار» السوريون أن يخرجوا أطفالهم من المدارس؟!

أسئلة أجوبتها واضحة، بمقدار وضوح «الزيف» في دعوات الالتحاق بالمدارس..
التعبير الأكثر استخداماً من قبل المنظمات الدولية، بأن جيلاً من السوريين أصبح دون تعليم، حيث 2 مليون طفل سوري في عام 2015 لم يدخلوا المدارس، وحوالي 466 ألف طفل، مهدد بالخروج، والتسرب من التعليم في العام الحالي. كما أن أكثر من نصف أطفال سورية اللاجئين في الإقليم، وحوالي 713 ألف لم يدخلوا للمدارس طوال فترة نزوحهم.
والتسرب من التعليم لا يقتصر على التعليم الإعدادي، والثانوي، بل يتركز في التعليم الابتدائي، حيث أن الالتحاق بالتعليم الابتدائي قد انخفض من 98% في عام 2010 إلى 70% في عام 2013، وصولاً إلى 61,5% في عام 2015.
فلماذا برأي المنظمات الدولية، والحكومة السورية والمنظمات الأهلية السورية، يقوم السوريون بعدم إلحاق أطفالهم بالتعليم؟! المسألة لم تعد خياراً لأغلب السوريين، فعلى كل فرد من أفراد الأسرة، طفلاً أو امرأة أو كهلاً، أن يؤمن عوامل استمراره، أي أن يؤمن دخله، لأن دخل العامل أو رب الأسرة، لم يعد قادراً على تغطية كلفة غذاء الأسرة.
وينبغي التذكير بأن الأجر السوري الوسطي قد أصبح وبعد الزيادات الأخيرة: 34 ألف ليرة، أي حوالي 2,1 دولار يومياً، أي أن حد الفقر الدولي للفرد، يجب أن يعيل أسرة! وبناء عليه فإن الأطفال لا يملكون الحق في ظروف كهذه بالتعليم، وقد لا يملكون الحق في الغذاء إذا لم يقوموا بالمساهمة في تحصيل الدخل اللازم له.
إن العلاقة بين الفقر وتراجع الدخل الحقيقي، والتسرب من التعليم علاقة واضحة وحاسمة، بينما لا تعتبر خيارات الأسرة عاملاً حاسماً في موضوع كهذا، فالأسر السورية لم تعد تملك خياراتها..
حيث أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي أعلى من نسبة التحاق الذكور، في مراحل التعليم كلها، بالقياس إلى عام 2010، ويعود هذا إلى زيادة انخراط الأطفال الذكور في سوق العمل، من الأعمار كافة، كما يقول تقرير الإسكوا: «سورية خمس سنوات في الحرب».
الحكومة التي تشارك في حملات من هذا النوع، تخفض إنفاقها سنوياً على التعليم، وتترك الوزن الأساسي للمساعدات الدولية التي تعلن أنها ستنفق ما مقداره 636 مليون دولار على خدمات التعليم والصحة في داخل سورية..
إن مجمل إجراءات الإنفاق على التعليم وعلى أهميتها، إلا أنها لن تستطيع أن تتصدى لمشكلة التسرب الكبير من التعليم، لأن المسألة لا تتعلق بتحفيز الأسر السورية على إرسال أبنائها، أو تخفيف تكاليف تعليمهم! بل ترتبط بالدرجة الأولى بأن الفقر يبتلع حقوق الأطفال السوريين كلهم في داخل سورية وخارجها، عندما يحرم معيليهم من الدخل الذي يسمح لهم بتغذية أطفالهم وتأمين مصاريفهم الأساسية!
والمفارقة أن كلّاً من السياسات الحكومية، والعقوبات الدولية، واستمرار الحرب السورية، هي العوامل الرئيسية التي تغذي فقر السوريين وتدهور أوضاعهم وأوضاع أطفالهم.. فعن أية دعوات يتحدث هؤلاء؟!

رواتب المتقاعدين: 22-27 ألف ليرة شهرياً

تتوزع المعاشات التقاعدية من خلال مؤسستي التأمين والمعاشات، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبالعودة إلى تصريحات إعلامية لإدارة المؤسستين خلال شهر 9-2016، يمكن أن نقدم صورة عن آخر أرقام الرواتب التقاعدية في سورية..

صرح مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات خالد الحلقي، بأن عدد المتقاعدين من المدنيين والعسكرين وأسرهم الذين تقوم المؤسسة بتخديمهم هو حوالي 670 ألف تتوزع أعدادهم مناصفة بين المدنيين والعسكريين، حيث بلغت الكتلة التعويضية في نهاية شهر 8-2016 مقدار: 15 مليار ليرة سورية، أي بوسطي للراتب التقاعدي الشهري من مؤسسة التأمين والمعاشات مقدار: 22400 ليرة سورية تقريباً.
أما مؤسسة التأمينات الاجتماعية فتغطي حوالي 500 ألف متقاعد، وبحد أدنى للراتب التقاعدي 27 ألف ليرة، بحسب معاون مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زياد الخطيب.

وسطي سعر كغ المواد الزراعية المصدرة 182 ليرة للكغ

نشرت غرفة زراعة ريف دمشق بيانات حول الصادرات الزراعية ليتبين بأن صادرات سبعة أشهر من العام الحالي 2016 تزيد عن كميات الصادرات الزراعة المصدرة خلال عام 2015 بأكمله بمقدار 50 ألف طن تقريباً..

بلغت قيمة الصادرات الزراعية خلال الأشهر السبعة مقدار175,6 مليون دولار، وبوزن صاف 500 ألف طن، أي بوسطي سعر 182 ليرة للكغ من المواد الزراعية المصدرة، وفق سعر صرف الدولار520 ليرة مقابل الدولار.
وينبغي التنوية إلى أن قاسيون تعدل في هذا الخبر ما نشرته في عددها السابق 775، حيث تم حساب الوسطي بناء على اعتبار أن الوزن الصافي 5 مليون طن.

69% من الكيانات الاقتصادية الكبرى شركات..

من بين أكبر 100 كيان اقتصادي عالمي، فإن الشركات تبلغ 69، والباقي دول.. شركات مثل والمرت، آبل، شل، هي أغنى من دول مثل: روسيا، بلجيكا، السويد.

تزداد ثروة الشركات الكبرى عالمياً، بمقابل الثروة المحسوبة للدول ككيانات اقتصادية، وفق دراسة حديثة صادرة عن الحملة الدولية: «Global Justice Now»، العدالة العالمية الآن.

حيث استخدمت هذه الدراسة مقارنة الإيرادات السنوية للشركات الكبرى عالمياً، مع الإيرادات السنوية للدول، ليتبين بأن 69% من أكبر الكيانات الاقتصادية العالمية هي شركات، والباقي دول.

إن ثلاث شركات فقط وهي والمارت الأمريكية، وشل وآبل، يبلغ مجموع إيراداتها، أكثر من 180 بلد من البلدان الأفقر عالمياً، وهي تشمل دول مثل ايرلندا، واندونيسيا، كولومبيا، اليونان، جنوب أفريقيا، العراق، وفيتنام وغيرها.

ازداد عدد الشركات الأكبر عالمياً من 63 في العام الماضي إلى 69 في العام الحالي، لتحتل شركات جديدة نسبة 6% من الكيانات الاقتصادية الأكبر عالمياً، على حساب الدول.

بينما من أصل أكبر 200 كيان اقتصادي عالمي، فإن الشركات تحتل نسبة أكبر بمقدار 153 شركة، مقابل 47 دولة، أي نسبة 76% من أكبر 200 كيان اقتصادي عالمي هي للشركات.

مدير الحملة العالمية، يقول بأن مشكلة تسارع نمو ثروة وسلطة الشركات الكبرى عالمياً، هي في قلب جملة من المشاكل الدولية الأخرى مثل عدم المساواة، والتلوث البيئي. حيث أنها تفرض السعي نحو الربح في الأجل القصير، حتى لو على حساب الحقوق الأولية للإنسان، لملايين من البشر على سطح الكوكب. إن هذه الأرقام تدل على أن مشكلة سلطة الشركات تتفاقم بسرعة عاماً بعد عام.

أشكال من دعم الحكومات للشركات

الحملة التي مقرها المملكة المتحدة، تهاجم حكومتها بالقول: «الحكومة البريطانية، قد سرعت ودعمت توسع هيمنة الشركات، عبر هيكلة الضرائب لمصلحتها، الاتفاقيات التجارية، وحتى برامج المساعدات، التي تساعد مشاريع الأعمال الكبرى، ويعتبر دعمها الكامل لاتفاق التجارة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي المعروف بـ TTIP، آخر الأمثلة للمساعدة الحكومية لمصالح الشركات ومشاريع الأعمال الكبرى. كما أنها رفضت مجدداً دعوة الدول النامية في الأمم المتحدة، إلى مواجهة الشركات لمحاسبتها على آثار أعمالها على حقوق الإنسان في الدول النامية».

إيران وروسيا:

التبادل التجاري القادم.. بالمؤسسات والعملات المحلية

أعلنت كل من إيران وروسيا من إنشاء بنك مشترك، وفق ما أعلنت عنه غرف التجارة الروسية-الإيرانية.

أشارت صحيفة «ازفيستيا» بأن البنوك الروسية، في «مقدمة طابور» الراغبين في دخول قطاع المصارف الإيراني، بعد إزالة العقوبات.

الصحيفة أشارت إلى أن البنوك المركزية لكل من الدولتين، تدرسان سبل إدارة التقارب والتعاون المالي، وحوالي 10 من كبريات البنوك الروسية، تستعد لدخول السوق الإيرانية. وقد أشارت الصحيفة إلى أن العلاقات المصرفية والمالية الإيرانية الروسية قوية، وقد استمرت جزئياً في مرحلة العقوبات، ولكنها تعود إلى ما قبل الثورة الإسلامية. حيث يعود إنشاء أول مؤسستي تبادل مشتركة إلى عام 1924، وهما: البنك التجاري الروسي الفارسي، و الشركة التجارية الروسية الفارسية.

التبادل التجاري بين روسيا وإيران اليوم يبلغ حوالي 4-5 مليار دولار، وهذا التبادل كان ولا يزال يتم بعملتي اليورو والدولار، ومن خلال دول وسيطة مثل قبرص والإمارات. وأشارت الصحيفة إلى أن هذا النشاط الثنائي، لإعادة المؤسسات المصرفية والتجارية بين الدولتين، يترافق مع إعلان السعي إلى تحويل عمليات التبادل التجاري كافة بين الدولتين إلى العملات المحلية، وهي مسألة لم تنجز بعد، ويربط القائمون على جمعية الصداقة الإيرانية الروسية، وضعها حيز التنفيذ بتوسيع التعاون التجاري، وتطوير بنية المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تطبيقها لن يكون أمراً سهلاً، حيث أن معظم التعاملات التجارية اليوم تمر عبر البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة.

إلا أن الحوافز الإيجابية لهذه العملية قد تزال صعابها، وتحديداً أثرها الإيجابي على قيمة العملتين الروبل الروسي، والريال الإيراني، الذي سيستفيدان من دخولهما إلى البنوك المشتركة في الدولتين، وارتفاع الطلب عليهما، بمقدار ارتفاع الطلب على تجارة البضائع بين إيران وروسيا.

وفقاً لمعلومات رسمية من الحكومة الروسية، فإن نسبة التجارة الروسية الإيرانية، من مجمل التجارية الروسية قد ارتفعت من 2% إلى 4%، في النصف الأول من هذا العام، ومن المتوقع أن إزالة العقوبات عن إيران بشكل نهائي وفعلي، سيؤدي إلى انعطافات وتغيرات في حجم العلاقات التجارية بين البلدين.

600 مليون دولار في قطاع السلاح

نشر معهد ستوكهولم لأبحاث السلم العالمي تقريراً حول العلاقة بين استخدامات البنوك السويدية للمدخرات، في الاستثمار في شركات السلاح.

سبعة من البنوك الرئيسية في السويد، قد استخدمت أموال المدخرات المودعة فيها في استثمار حوالي 600 مليون دولار في حوالي 15 شركة تصدير سلاح عالمية، إلى دول تصنف «بالدول الإشكالية»، أو الدول غير المستقرة، التي لا يضمن وصول السلاح فيها إلى قنوات رسمية آمنة.

ماذا يقول دونالد ترامب؟

المرشح الجمهوري دونالد ترامب يطرح نظاماً جديداً لدفع الضرائب، فيقول بأن العمال منخفضي الأجر ومن تقل أجورهم عن 25 ألف دولار في السنة، لن يدفعوا أية ضريبة دخل على أجورهم، ما سيزيد من الإمكانيات الاستهلاكية في الأسواق الأميركية التي تعاني من تراجع في الاستهلاك، الذي يشكل أكثر من 72 % من الناتج الإجمالي الأمريكي. أما حول اتفاقيات التجارة الأمريكية، فإن ترامب يرى بأنه ينبغي إعادة النظر بها، بما يتكيف مع مسألة تأمين فرص العمل للأمريكين في الداخل، حتى أن بعض الاقتصاديين الأمريكيين أصبح يتحدث عن عودة الحمائية في السياسة الاقتصادية، ويرون أن ترامب قد يكون أحد المعبرين عن هذا الاتجاه.

30% من تجارة الأخشاب العالمية غير شرعية

يتحدث تقرير لمنظمة الفاو، منظمة الغذاء والزراعة العالمية، بأن حجم التجارة غير الشرعية للأخشاب، قد يصل في العام الحالي إلى ما مقداره 100 مليار دولار، وهي نسبة 30% من التجارة الدولية للأخشاب..

حفرة «الرباعية العربية» لدفن القضية الفلسطينية

جاء توقيت الكشف عن «خطة الرباعية العربية لتفعيل وتحريك الملف الفلسطيني» للتأكيد، على أن مايسمى بأنظمة «الاعتدال» العربي «السعودية ومصر والأردن والإمارات»، باتت هي الناطق والمُعبِّرعن توجهات وسياسات النظام الرسمي العربي، منذ أن هيمنت على جامعة الدول العربية، وحددت خياراتها، ورسمت قراراتها، ونفذتها على أرض الواقع، وهو ما تجلى في السنوات الخمس الفائتة، دماءً ودماراً، على صعيد أكثر من قطر / إقليم عربي.

في المحاور الأربعة التي تضمنتها «الأهداف» تبرز عملية «تحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية» كمهمة أساسية يجب الوصول إليها من خلال «توحيد حركة فتح وإعادة استنهاضها»

■ **محمد العبد الله***

تتوزع الخطة على أربعة بنود: الأهداف، آليات تنفيذية، المسؤوليات والواجبات، وأخيراً: إجراءات ضاغطة. عند قراءة تلك البنود، يتوضح للباحث والمحلل، بدءاً من العنوان، أن هناك خطة لإنهاء القضية التحررية للشعب الفلسطيني، وتحويلها إلى «ملف فلسطيني» مثل أية ملفات مطروحة!

في المحاور الأربعة التي تضمنتها «الأهداف»، تبرز عملية «تحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية»، كمهمة أساسية يجب الوصول إليها من خلال «توحيد حركة فتح، وإعادة استنهاضها»، و«تحقيق المصالحة الوطنية بين فتح وحماس وبقية الفصائل»، مع ضرورة التأكيد على «دعم وإسناد الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات».

آليات التنفيذ: ألغام على الطريق

من الواضح أن «عقلاً فلسطينياً» كان حاضراً خلال مشاورات وجلسات التحضير للحوارات التي أدت لظهور الوثيقة، ومشرفاً، على صياغة الخطة. فالتفاصيل الواردة في الآليات، لم تكن هامشية، بل، شكلت، متن الوثيقة، لأنها تحمل في كل فترة زمنية محددة، مهمات وجب تنفيذها، تارة بعبارات الحرص على الشعب الفلسطيني، وغالباً، بالوعيد:

«سبتمبر- ديسمبر 2016»

مهمات محددة للتنفيذ داخل «حركة فتح»: توحيد الصف بما يتطلب من إعادة للمفصولين من فتح والسلطة، كلٌ إلى مكانه السابق، ومعالجة الملفات القضائية، وعودة محمد دحلان لعضويته في مركزية فتح.

لسنا بحاجة لأدوات بحث للكشف عن الهدف الواضح والمحدد: عودة دحلان لعضوية اللجنة المركزية «كان لافتاً التغاضي عن تقديمه كعضو مجلس تشريعي منتخب»، وإعادة المفصولين كلهم من أنصاره للحركة، والأهم: معالجة ملفاتهم القضائية التي تضمنت العديد من التهم المعروضة على المحاكم «يمكن العودة لجلسة انعقاد دورة المجلس الثوري الثالثة عشر في رام الله، يوم 2014/3/10، لمتابعة وسماع ما تحدث به رئيس السلطة عن دحلان، وهي موجودة على شبكات التواصل الاجتماعي». ولا ينسى كاتب الخطة أن يؤكد على ضرورة «وضع الخطط والبرامج لإعادة تفعيل م.ت.ف من خلال التشاور مع فصائلها ومكوناتها كافة».

«يناير- مارس 2017»

على أساس الانتهاء من ملف فتح، تنطلق خطة التشاور مع الفصائل ودعوتها لاجتماع في القاهرة من أجل: المصالحة الشاملة على أساس الشراكة الكاملة، وبعيداً عن المحاصصة، وصولاً إلى توحيد الضفة والقطاع تحت سلطة واحدة وسلاح شرعي واحد.

بعيداً عن التشكيك بـ«النوايا الحسنة» التي غلفت الكلمات التي صاغها كاتب الخطة حول الوحدة والمصالحة والشراكة، لتمهد لكلام مفخخ وليس ملتبساً: «سلاح شرعي واحد» الذي تمتلكه السلطة، بمعنى أن أي سلاح آخر- وهذا هو جوهر الموقف- «سلاح المقاومة» سيكون غير شرعي. ولتنفيذ هذا الاتفاق، سيتم تشكيل لجنة عربية للإشراف، ستقوم بإلزام الأطراف كافة ببنود الاتفاق- لا إشارة ولا حديث عن أساليب وأدوات الإلزام.

«يوليو وأغسطس 2017»

العمل على تجديد الشرعيات، وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة «تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني»، ومن ثم العمل على دعم التوجه الفلسطيني للمحافل الدولية لملاحقة «إسرائيل» ومحاكمتها. و ذلك كله، كما يتضح من أجل إعادة إحياء المبادرة العربية للسلام «دون تعديل». والسؤال: ألم تشبع تلك المبادرة التي لا تساوي الحبر الذي كتبت به، موتاً، حين دفنتها دبابات جيش الغزاة بقيادة مجرم الحرب شارون قبل أن يجف المداد الذي طبع كلماتها.

«سبتمبر 2016 – مستمر»

نجد هنا كلاماً متكرراً، عن تعزيز الدعم العربي المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، في الضفة والقطاع، ومخيمات لبنان وسورية، ودعم صمود أهل القدس، والعمل على التصدي لتهويدها. لكن اللافت والجديد، كان في الإعلان عن أن هذا الدعم المالي العربي، سيكون «مباشراً».

مسؤوليات وواجبات مَنْ؟

في البند الرابع، تتعرى الوثيقة لتظهر على قباحتها. ماهو مطلوب من رئيس فتح والسلطة والمنظمة؟ تحقيق وحدة فتح بالشروط والمقاييس والمعايير التي تراها الرباعية، وليس كوادر الحركة، ولن أقول مؤسساتها، التي تم إما تفكيكها أو سحب صلاحياتها، لصالح «الرئيس الفرد».

وفي حال عدم تحمل هذه المسؤولية، فالخطة البديلة جاهزة «البحث عن آليات دعم الحركة بعيداً عن الطرف المعرقل للمصالحة». وتكشف الخطة عن الدور المرسوم لجامعة عربية، شكلية وهزيلة وتابعة، يرأسها الصديق الحميم للمجرمة، تسيبي ليفني، وصاحب مقولة «تكسير أرجل الفلسطينيين» التي «ستتدخل لفرض الاتفاق على الفصائل الفلسطينية الرافضة له»، ولا تخفي الرباعية هدفها من تحقيق بنود الخطة كلها: من أجل طرح المبادرة العربية للسلام، لأنها «السبيل الوحيد لإنهاء الصراع العربي «الإسرائيلي»، وإقامة علاقات طبيعية بين «إسرائيل» والدول العربية».

لكن ما ينتظر الشعب والقضية «في حال عدم قيام الفلسطينيين بما عليهم واستمروا في الانقسام على أنفسهم» هو أن «بعض الدول العربية ستضطر لدراسة بدائلها الخاصة في التعاطي مع ملف الصراع العربي الإسرائيلي».

وفي جانب آخر، ستعتمد الرباعية منذ البدء على «القيام بإجراءات ضاغطة على الأطراف المعطلة، أياً كانت هذه الأطراف وفي مراحل التنفيذ كلها». لكن الخطة لم تشر، لا من قريب أو بعيد، إلى أدوات الضغط.

نجد في الوثيقة كلاماً متكرراً عن تعزيز الدعم العربي المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ومخيمات لبنان وسورية ودعم صمود أهل القدس

خاتمة

تكتسب الخطة أهميتها من الموقع الجغرافي لمصر والأردن، ومن الدعم المالي للسعودية والإمارات، ومن البعد الإقليمي والدولي في شبكة العلاقات التي تربط تلك الدول بالسياسة الإمبريالية الغربية، وبكيان العدو الصهيوني.

ولا يبدو مفاجئاً لأحد، أن هذه الدول لا تمتلك الجرأة لطرح هذه الخطة دون التنسيق الكامل مع المعسكر الإمبريالي- الصهيوني. ومن هنا، لم يكن متوقعاً أن تتضمن تلك الخطة، أية مواقف عن «تفكيك المستعمرات ووقف بنائها، والانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة عام 1967 والجدار، وعودة اللاجئين، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين..»، ناهيك عن شعبنا في فلسطين المحتلة عام 1948 الذين أسقطتهم الخطة من حساباتها.

إن هشاشة وتآكل الحالة السياسية والتنظيمية لحركة فتح والسلطة- واعتمادها على الخارج لاستمرار وظيفتها- والعديد من القوى السياسية هو الذي سمح لمثل هذه الدول التابعة، أن تتدخل وتعبث بالقضية الفلسطينية. وهنا، يبرز الدور الذي لعبته سلطة اتفاق أوسلو الكارثي، والوهم الذي عشش في عقليات قيادات فصائلية أخرى عن إمكانية تحقيق «سلام» مع الغزاة المحتلين.

إن عملية إجهاض الخطة وإسقاطها، تتطلب وحدة القوى السياسية والأهلية والشخصيات الوطنية، الملتزمة بالثوابت الوطنية والقومية لشعبنا، والعمل على تشكيل إطار لتجميع الإمكانيات الشعبية كلها من أجل الضغط على الفريقين الفلسطينيين، والقوى كافة، من أجل رفض الخطة الراهنة وقطع الطريق على مختلف المبادرات التي تستهدف التخلي عن القضية الوطنية التحررية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة، إسقاط اتفاق أوسلو وملحقاته.

■ *كاتب فلسطيني

أبعد من البؤس الأمريكي..!

نرى اتجاهاً جديداً اليوم من خلال مراقبتنا لقمة العشرين التي عقدت مؤخراً، يتمثل بتحول واضح للقوة من الغرب إلى الشرق. وهناك اتجاه آخر نشهده يتمثل بإذلال المديرين التنفيذيين الأكثر فساداً من المافيا السياسية في هيكل السلطة في واشنطن- طبعاً حتى يتفادى المرء القول بإذلال «الرؤساء الأمريكيين»، إن كانوا رؤساء حقيقيين.

■ إعداد: سعد خطار

الازدراء الذي حدث للرئيس باراك أوباما في مدينة هانغتشو الصينية، حدث أيضاً للرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، في القمة ذاتها في نهاية رئاسته في عام 2008. لقد كان أيضاً غير محترم، وجرى تجاهله، وهو يستحق هذا حقاً.

هناك من قادة العالم من يدرك أن الولايات المتحدة لم تعد كما السابق ويرى أن الأمور في «الدولة السيدة» باتت غير قابلة للعودة إلى مرحلة الهيمنة بعد اليوم

سلاح الضغط الإعلامي يفشل مجدداً

الاتجاهات التي نلحظها بوضوح هي أن العالم يتغذى إلى حد كبير من اتجاهات نظام التنوير الأنجلو- أمريكي في هيكل السلطة القديمة، ليقيم نظاماً عالمياً جديداً. العالم يسعى لشيء جديد. حتى الدمى تعبت من دورها كدمى. لقد ملوا من دورهم، كوكلاء لواشنطن، وهم يبحثون عن تحالفات جديدة بلا تبعية.

من ناحية أخرى، فنحن نشهد أيضاً جدول أعمال «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، أو ما بات يسمى بـ«TPP»، وهي شراكة مثيرة للجدل في الولايات المتحدة، وخاصة بين الليبراليين ومختلف دوائر «الجمهوريين»، فضلاً عن «أجنحة اليسار المستقلة» في الحزب «الديمقراطي».

تتراجع شعبية الشراكة عبر المحيط الهادئ هنا في الولايات المتحدة، لكن ما زلنا نرى كيف يدفع الرئيس باراك أوباما بحرارة باتجاه هذه الأجندة. بطبيعة الحال، فالمخطط أكبر من ذلك بكثير، وهو رغبة الغرب بعزل خصومهم في موسكو وبكين.

نحن نشهد سياسة أمريكية خارجية تعمل من خلال هذه الرغبة، لدق إسفين بين العديد من الدول الآسيوية مقابل الصين. لدينا كوريا الجنوبية واليابان والفلبين ولاوس وفيتنام وغيرها- هذه الدول كلها في شرق وشمال شرق وجنوب شرق آسيا هي عرضة لهذا الضغط الإعلامي الذي يحاول أن يصور صعود الصين كتهديد مباشر لها. وبالطبع، فقد كانت المناورات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي مادة دسمة في هذا السياق. ونتيجة لذلك، فإننا نرى كيف تقوم واشنطن بعمل فعال لمواصلة زرع إسفين بين هذه الدول الآسيوية والصين.

الدمى تتحرك عكس التيار الأمريكي

«البطة العرجاء»- وهو الاسم الذي يطلق على آخر سنة من حكم الرئيس الأمريكي- كان يستثمرها قادة العالم سابقاً في سياق تجاوز الخطوط الحمراء التي كانت موضوعة في طريق العلاقات مع الولايات المتحدة، كأن يخرج أحد الرؤساء عن صمته إزاء إحدى الملفات العالقة بين البلدين. لكن في المرات السابقة كلها، كان هناك حدّ للراحة التي يشعر بها قادة العالم ازاء التعاطي مع الولايات المتحدة في مرحلة «البطة العرجاء»، غير أن ما نشهده هذا العام، يصل إلى مراحل تتجاوز مجرد الشعور بالراحة لذهاب رئيس أمريكي ومجيء آخر. لم يسبق أن أهين رئيس أمريكي كما أهين باراك أوباما في الصين هذا العام، كما لم يسبق لرئيس «تتبع بلاده للولايات المتحدة بهذا الشكل أو ذاك» بوصف الرئيس الأمريكي بأفظع الألفاظ.

درس باللغة الصينية

هناك من قادة العالم من يدرك أن الولايات المتحدة لم تعد كما السابق، ويرى أن الأمور في «الدولة السيدة» باتت غير قابلة للعودة إلى مرحلة الهيمنة بعد اليوم. فهل يفهم بعض المنظرين لـ«أمريكا القوة الوحيدة» هذا الدرس من دول العالم ورؤسائها؟

لا نبالغ إذا قلنا، إن طريقة استقبال أوباما تعكس الواقع الملموس أكثر من مؤتمر قمة العشرين نفسه، الذي أصبح مجرد تقليد دوري لا يغير في المعادلات الاقتصادية الدولية شيئاً، وإن مجريات المؤتمر لا تبدل في خيارات دوله المحسومة سلفاً، لا سيما وأن المواقف كلها تدور ضمن المتاهة الرأسمالية ومعالجاتها الشكلية والجزئية لقضايا الاقتصاد العالمي.

فما حدث مع سيد البيت الأبيض بنزوله من سلم الطوارئ، هو تعبير عن حالة أمريكية ليست بطارئة، بل تعبير عن انحدار هيبة الولايات المتحدة، وتأكيد جديد على تراجع دورها، وصفعة على وجه من ما زال يعيش حالة الإنكار، ورسالة بليغة ومفهومة.. وباللغة الصينية..!

الصورة عالمياً

• رد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، على الاتهامات التي وجهها البنتاغون ضد روسيا بـ«تقويض أسس النظام العالمي»، قائلاً: إنه لا يجوز الخلط بين النظام العالمي و«الأمريكي».

• أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، الثلاثاء 13/ أيلول، ارتفاع عجز ميزانية الولايات المتحدة بنحو 66% خلال آب الماضي، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2015، ليبلغ 107 مليار دولار.

• أعلنت رئيسة برلمان جورجيا السابقة، وزعيمة حزب «الحركة الديمقراطية»، نينو بورجانادزه، أن نشر قواعد عسكرية أمريكية داخل أراضي جورجيا سيؤدي إلى انقسام البلاد.

• خرج الآلاف من النشطاء الفرنسيين إلى الشوارع في أنحاء البلاد جميعها، يوم الخميس 2016/9/15، في جهود جديدة لإجبار الحكومة على إلغاء مشروع قانون حول «الإصلاحات العمالية».

• كشفت السلطات الهندية عن إجراء محادثات «موضوعية» مع الصين بشأن سعيها للانضمام إلى مجموعة الموردين النوويين، حسبما نقلته وكالة «رويترز»، الأربعاء 14/أيلول

• مدد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يوم الثلاثاء 13 أيلول، العقوبات ضد كوبا لسنة أخرى مع احتمال تخفيفها، وفقاً للمكتب الصحفي للبيت الأبيض، بموجب أحكام «قانون عن التجارة مع العدو لعام 1917».

آسيا الوسطى: خارطة الصراع

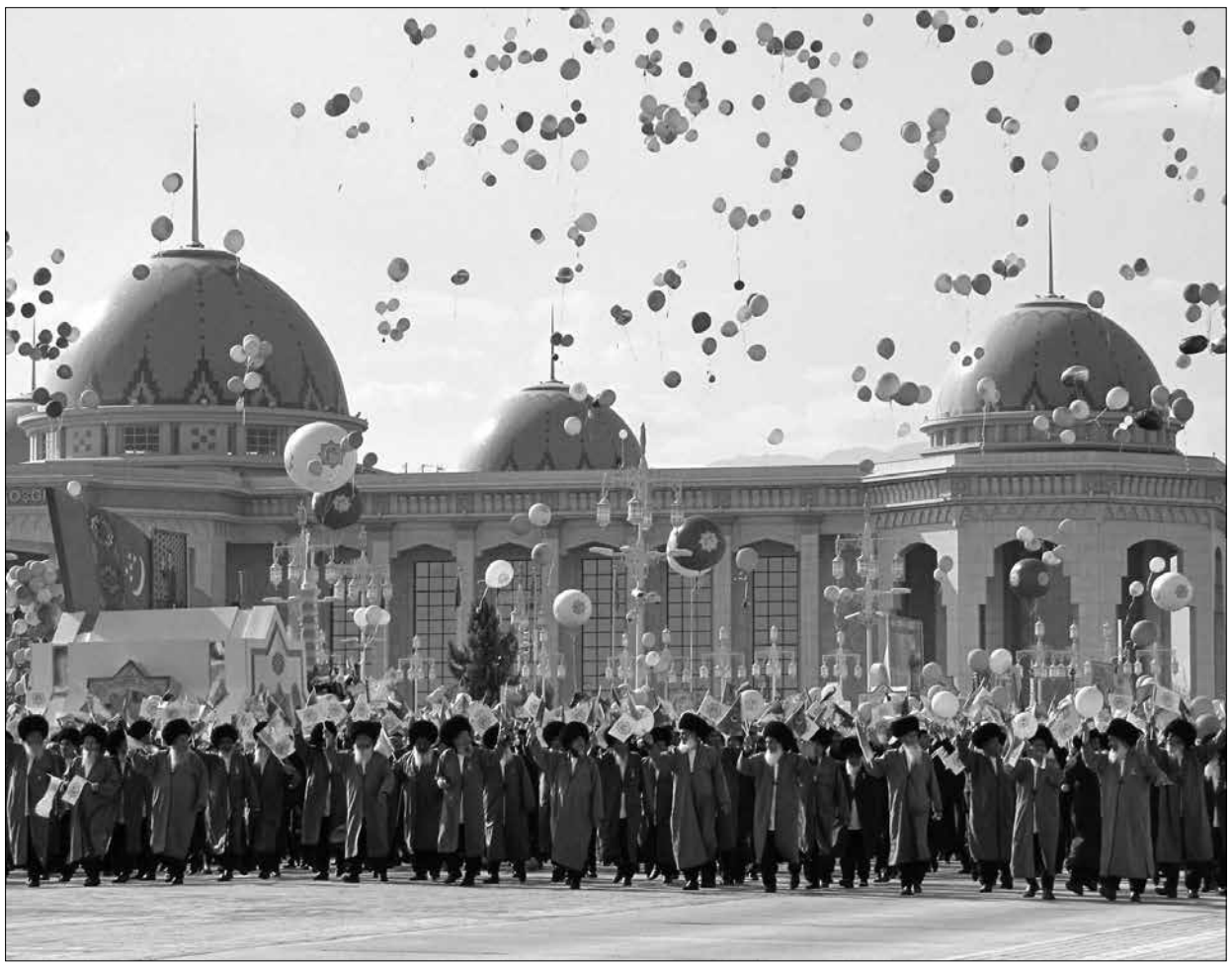

أسفر تفكك الاتحاد السوفييتي عن ظهور ست جمهوريات في آسيا الوسطى، هي: تركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقرغيزيا، وكازاخستان وآذربيجان. ومن الناحية اللغوية، تتحدث تلك الدول بلغة قريبة من التركية، باستثناء طاجيكستان التي تستخدم اللغة الفارسية، ويعتبر تراث دول آسيا الوسطى امتداداً لتراث الشرق الأوسط والتراث التركي والفارسي.

■ إعداد: رنا مقداد

نظراً للموقع الجغرافي المهم الذي تحتله هذه الدول، حيث تقع بين روسيا وإيران والصين وأفغانستان، كان من المتوقع أن تكون المنطقة محل اهتمام الدول الكبرى القريبة والبعيدة، ونبرز هنا أهم الدول المعنية بالصراع:

روسيا- الصين.. والاستقرار في آسيا الوسطى

تعد روسيا أكثر القوى الخارجية نفوذاً في المنطقة، لأنها كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، الذي كان يضم دول آسيا الوسطى أيضاً، وتتمحور السياسة الروسية نحو تقوية العلاقات مع دول آسيا الوسطى، خشية تنامي النفوذ الأمريكي فيها بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وتشكيل حكومة انتقالية فيها، وما سيترتب عليها من اصطفافات دولية جديدة.

ونجحت روسيا نوعاً ما في كسب تلك الدول للانضمام الى رابطة الدول المستقلة، التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي للتقليل من إمكانية اختراقها من قبل الدول الأخرى كأمريكا وتركيا، لاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية وعرقية.

وكان ولا يزال العامل الاقتصادي والعسكري أحد أهم الأسباب التي دعت روسيا للاهتمام بتلك الدول. فاقتصادياً، يرتبط اقتصاد دول آسيا الوسطى بالاقتصاد الروسي بشكل كبير، حيث تحتل الواردات والصادرات الروسية مكانة كبيرة في اقتصاديات دول آسيا الوسطى، والهدف العسكري يتركز أساساً في العمل على تجريد دول آسيا الوسطى من السلاح النووي المتبقي من الترسانة النووية السوفييتية «خاصة في كازاخستان- المحرر»، ومنع تسرب الخبرة والمواد النووية إلى الدول الأخرى، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى توزع القوة النووية على أربع جمهوريات هي روسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، وكازاخستان.

ومع اتساع عدد الدول القادرة على إنتاج السلاح النووي واحتمال وقوع تلك القدرات الفتاكة في متناول بعض الأنظمة المغامرة، أو بأيدي حركات إرهابية، تصبح المسألة بحاجة إلى احتراز دقيق، وقيود تمنع استخدامها.

وترى موسكو أن العمليات الارهابية في 11/ايلول 2001، و«الاستعدادات» الأمريكية لمواصلة «الحرب ضد الإرهاب الدولي» بعد أفغانستان وحرب العراق قد حسم من خلال عملية انسحاب واشنطن من معاهدة الحد من الصواريخ «أي بي أم» الموقعة عام 1972، والشروع في استكمال بناء شبكة الدفاع الصاروخية والتي توشك على الإطاحة بالتوازن الاستراتيجي بين موسكو وواشنطن.

هذا سيشجع بعض الدول للدخول في سباق التسلح النووي، ويفتح الطريق أمام انتشار أسلحة الدمار الشامل، باعتبار الانسحاب الأمريكي هو مقدمة لانهيار المنظومة القانونية التي تحرم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما الصين، فهي تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وتسعى لإنشاء طريق الحرير الجديد عبرها، ليكون خط وصلها بأوروبا. المصالح المشتركة بين الصين وروسيا تلتقي في عدد كبير من النقاط، غير أن الصين لا توافق على سياسات واشنطن في المنطقة، والتي تسعى لإثارة الفوضى والقلاقل، من أجل زعزعة أمن روسيا وإلهائها عن الأزمات الدولية بصراع إقليمي قرب حدودها، بالإضافة إلى عمل واشنطن للحد من النفوذ الاقتصادي الصيني، والذي تواجهه في عدد من المناطق بالعالم، أهمها بحر الصين الجنوبي.

الولايات المتحدة التدخل التاريخي

أما عن الدور الأمريكي، فالوضع يختلف حالياً، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الممول الأكبر للحركات الإسلامية التي كانت تحارب الوجود السوفييتي في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، ودعمت حركة التمرد الشيشانية إعلامياً ومعنوياً، أصبحت فيما بعد تتعامل بطريقة مختلفة بعد الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك، وبدأت ولو ظاهرياً وشكلياً تنسق مع روسيا ودول أخرى من أجل كبح جماح الحركات الأصولية المسلحة في العالم. أما الآن، فقد عادت واشنطن لدعم الحركات المتطرفة، وإن سراً، بهدف إثارة توترات إقليمية، وإطلاق «ثورات ملونة»، وإدارة حروب هجينة، بما يساعدها في حربها الباردة الجديدة، مع روسيا.

تتمثل مصالح واشنطن في آسيا الوسطى انطلاقاً من نقاط عدة، أهمها منع روسيا من بسط نفوذها في تلك المنطقة، حيث تمثل روسيا إحدى أولويات اهتمام السياسة الأمريكية، نظراً لكونها تمتلك قدرات عسكرية وبشرية واقتصادية كبيرة، في حين تحرص موسكو على منع قيام أية انقسامات عرقية في آسيا الوسطى، خوفاً من انتقال عدواها إلى روسيا نفسها، وتسرب التطرف إلى جمهوريات أخرى في المنطقة، ومن ثم إلى القوقاز. وترى أيضاً أن من مصلحتها التزام جمهوريات آسيا الوسطى بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم انتقال الخبرة والتكنولوجيا النووية إلى دول معادية.

من الناحية الاقتصادية لدى واشنطن مصالحها الخاصة، لا سيما في كازاخستان وتركمانستان، بسبب مخزونهما من النفط والغاز، وسيكون من نتائج وجود النفوذ الأمريكي في المنطقة تهيئة الأطراف المعنية كافة للتعامل مع واقع جديد يغلب عليه عنصر المساومة الذي سينتج عنه حسب رغبتها تحالفات جديدة وانقلاب الموازين والحسابات كافة.

تركيا.. والمكانة المفقودة

من الدول المهمة التي لديها نفوذ في آسيا الوسطى، تركيا وإيران والصين، وتعود أهمية تركيا إلى العامل الثقافي المشترك بينها وبين معظم تلك الدول، وكان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى قد أعاد إلى تركيا مكانتها الاستراتيجية، مع انهيار الاتحاد السوفيتي.

وبرزت مكانتها لدى واشنطن والغرب، بعد الحادي عشر من أيلول، بسبب علاقاتها التاريخية واللغوية والدينية مع دول آسيا الوسطى وإمكانية استخدامها للترويج للنموذج الغربي القائم على «الإسلام العلماني»، في دولة غالبيتها العظمى من المسلمين، وتتبنى نظام الاقتصاد الحر و«الديمقراطية»، ويواجه التحرك التركي اعتراضاً من روسيا، وتحاول تركيا تبرير ذلك من خلال توظيفها للنموذج «العلماني في مواجهة الأصولية الدينية» التي تخشى منها روسيا، ويهدف النشاط الإقليمي التركي نحو آسيا الوسطى باعتبار أن نجاح تركيا في هذا المسعى سيمثل لها انتصاراً معنوياً يعوض عن فشلها منذ فترة طويلة للدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة، فضلاً عن أهميته لانعاش اقتصادها المتدهور.

إيران والعوائق الغربية

أما عن إيران، فتحاول هي الأخرى إيجاد مناطق نفوذ لها، وخاصة في طاجيكستان التي يتحدث معظم

الحركات المتحالفة مع «داعش» لا تشكل خطراً على أمن أوزبكستان فحسب.. بل على أمن الدول الخمس كافة في آسيا الوسطى وعلى مصالح كل من موسكو وبكين..

تتمحور السياسة الروسية نحو تقوية العلاقات مع دول آسيا الوسطى.. خشية تنامي النفوذ الأمريكي فيها بعد انتهاء الحرب في أفغانستان

الدولي ونقاط الشراكة والتناقض..!

سكانها إحدى اللهجات القريبة من اللغة الفارسية، حيث تتنافس مع تركيا في بسط نفوذها. وأهم العقبات التي تواجهها هي الاختلافات المذهبية واللغوية، إضافة إلى محاولة الولايات المتحدة والغرب للحد من النفوذ الإيراني.

وكانت إيران قد حققت نجاحاً على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وعززت دورها الإقليمي والآسيوي عندما نجحت في بناء طريق الحرير في عام 1996، وهو خط سكة حديد يربط السواحل الإيرانية المقابلة للعديد من بلدان «مجلس التعاون الخليجي» بالشبكة العامة لسكك الحديد الإيرانية والتي تربط إيران بدول آسيا الوسطى عبر أراضي تركمانستان، وبذلك حصلت جمهوريات آسيا الوسطى على منفذ على المياه الدافئة في الخليج العربي.

السناريوهات الأسوأ

شكّلت وفاة الرئيس الأوزبكي، إسلام كريموف، فرصاً جديدةً لتمدد متطرفي آسيا الوسطى، كما ستسمح مع جملة عوامل أخرى للعناصر المتطرفة في خارج البلاد، خاصةً في سورية والعراق فرصة العودة مرة أخرى لموطنهم الأصلي، وإمكانية النمو والتمدد فيه، وذلك لتركيبة البلاد القبلية والإثنية المتنوعة، وما تحظى به من أهمية استراتيجية بسبب رقعتها الجغرافية المترامية الأطراف من آسيا، حيث تقع في قلب آسيا الوسطى، وعلى حدود الصين وروسيا وإيران وأفغانستان.

تسعى الولايات المتحدة لكسب ود النظام الأوزبكي مجدداً، غير أن هذه المساعي يبدو أنها باءت بالفشل، ومن المتوقع أن تنطلق واشنطن للعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، عبر استخدام العناصر الإرهابية. فحسب العديد من الإحصاءات، التحق حوالي 7 إلى 10 آلاف من مواطني آسيا الوسطى والقوقاز بـ«داعش» وتنظيمات متطرفة أخرى، مما يعني أن أي خلل أمني في هذه البلدان من شأنه أن يخلق حاضنة ملائمة للمتطرفين في المنطقة، وبإمكان الإرهابيين فتح جبهة جديدة هناك، وستكون أفغانستان بوابة هذا التدفق، خاصة أنه من الصعوبة بمكان التحكم بالحدود بين أفغانستان وهذه البلدان الحبيسة في جغرافيتها البرية حيث لا شواطئ لها على البحار المفتوحة.

> تتمثل مصالح واشنطن في آسيا الوسطى انطلاقاً من نقاط عدة.. أهمها منع روسيا من بسط نفوذها في تلك المنطقة

عن الفاشية الجديدة و«حركة أوزباكستان الإسلامية»

تفيد التقارير أن عناصر من آسيا الوسطى يقاتلون حالياً في صفوف طالبان في أفغانستان وباكستان، وفي صفوف «داعش» في مناطق فارياب وبادغيس وجوزان، بالإضافة إلى أنه في تشرين الأول 2014، كانت «حركة أوزبكستان الإسلامية» قد أعلنت أنها في الصف ذاته الذي يقف فيه «داعش»، دون أن تعلن البيعة بشكل واضح وعلني لأبو بكر البغدادي. وهذه الحركة لها نشاط ملحوظ في المناطق القبلية في باكستان، وكانت على علاقة بتنظيم «القاعدة» من قبل، وأصدر زعيمها، عثمان غازي، بياناً قال فيه: «باسم كل أعضاء حركتنا ووفاء بواجباتنا، أعلن أننا في نفس الصف مع داعش في هذه الحرب بين الإسلام والكفار».

وفي الوقت الذي رحب غازي بإلغاء الحدود بين الدول الإسلامية، وشملت «ولاية خراسان» المعلنة من جانب «داعش» مساحات واسعة من دول آسيا الوسطى بما فيها أوزبكستان، أعرب هذا الزعيم الأوزبكي المتطرف عن أمله في أن تتم السيطرة قريباً على «الأراضي الإسلامية» كافة.

الحركة التي تأسست في تسعينيات القرن العشرين، وصنفتها الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة إرهابية سبق وإن احتل قادتها مراتب رفيعة في صفوف «القاعدة»، وشارك عدد من مقاتليها في هجوم عام 2014 على مطار كراتشي في باكستان، قد تكون حليف واشنطن الجديد في المنطقة، لإشعال الفتن وتحويل خاصرة روسيا إلى ساحة مناوشات تفتح لها الطريق للتغلغل في المنطقة، تحت راية مكافحة الإرهاب ونشر قواعدها وجنودها في المنطقة.

وتحد منطقة «وادي فرغانة» قرغيزستان شرقاً، وهي تضم محافظات قرغيزية من قبيل أوش وجلال آباد وباتكين، وتجاورها طاجيكستان جنوباً، وتضم محافظة سغد الطاجيكية، أما أوزبكستان فتقع غربي الوادي الذي يضم محافظات فرغانة ونمنجان وأنديجان، وهي تعد منبع وبؤرة الحركة المتطرفة.

هذا التلاقي الحدودي المعقد بين الدول الثلاث وصعوبة التحكم بالحدود المتداخلة بين هذه البلدان في وادي فرغانة، سيمهد الظروف الجغرافية والاجتماعية لنمو الحركات المتطرفة في قلب آسيا الوسطى، وكانت أفغانستان دائماً هي المنفذ، خاصة عبر مدينتي ترمذ وطراز الأوزبكيتين، حيث أن الانتقال إلى وادي فرغانة البعيد عن عواصم البلدان الثلاثة إلى حد ما والمحاصر بجبال شاهقة ووعرة، هو الأمر الذي تريده أية مجموعة تتبنى حرب العصابات بغض النظر عن الأيديولوجية التي تحملها.

ولعل هذا التخوف هو الذي يجمع بين الصين وروسيا، فآسيا الوسطى تشكل العمق الاستراتيجي للصين، التي تضم في مقاطعاتها القريبة من المنطقة، شعباً شقيقاً لشعوب هذه المنطقة، وهو الشعب الأيغوري الذي يقطن في ولاية تركستان الشرقية التي تطلق عليها بكين اسم «سين كيانغ».

هل تمد واشنطن يدها لـ«دواعش» آسيا الوسطى؟

بما أن الحركات المتحالفة مع «داعش» لا تشكل خطراً على أمن أوزبكستان فحسب، بل على أمن الدول الخمس كافة في آسيا الوسطى وعلى مصالح كل من موسكو وبكين، فإن خليفة كريموف، ميرزيايف، سيضطر للسير على النهج نفسه الذي رسمه كريموف، والذي يوافق مصلحة الدولة الأوزبكية في التعاون مع روسيا والصين اللتين تنظران بحذر إلى هذه المنطقة بالغة الدقة والحساسية، وهو بالتأكيد سيحاول الحفاظ على الوضع الراهن وفقاً لسياسة براغماتية تخدم الاستقرار في بلاده، وسوف تستخدم طشقند الحاجة الدولية لاستقرارها بصفتها أكبر دولة من ناحية عدد السكان لتقمع أي احتجاج داخلي، والتصدي لأي صراع قبلي في بلد سمته التعددية القبلية.

من جانبه، ذكر جهاز الأمن القومي الأوزبكستاني أن هناك 5 آلاف من أعضاء «حركة أوزبكستان المتشددة»، الممنوعة في دول عدة- بما فيها روسيا والولايات المتحدة- يقاتلون في الوقت الراهن إلى جانب تنظيم «داعش»، مشيراً إلى أن «نصفهم من أوزبكستان». كما يقول خبراء عسكريون إن لدى «داعش» كتائب من أوزبكستان والشيشان، وهم من أخطر الإرهابيين وتم تجنيدهم في مناطق مثل وادي فرغانة الواقع بين أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على حدود أفغانستان، وهناك أيضاً داغستان وهي على حدود الشيشان، وأنهم ينتقلون إلى الإرهاب بعد سجل من الجرائم، ولديهم خبرة بالإتجار بالأسلحة والشر والنقود عبر الحدود.

مما سبق نستطيع التأكيد على أن وفاة الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف ستشكل مدخلاً جديداً لتمدد «دواعش آسيا الوسطى»، كما ستمنح الفرصة للعناصر المتطرفة في خارج البلاد وخاصة في سورية والعراق بالعودة مرة أخرى إلى موطنهم الأصلي وإمكانية النمو والتمدد فيه، وذلك لتركيبة البلاد القبلية والإثنية المتنوعة، وهو الأمر الذي قد يشكل مستقبلاً مزدهراً لدواعش آسيا الوسطى، خاصة إذا قدمت الولايات المتحدة لهم العون والسند.

■ نقلاً عن «Katehon»

> تحاول إيران إيجاد مناطق نفوذ لها.. وخاصة في طاجيكستان التي يتحدث معظم سكانها إحدى اللهجات القريبة من اللغة الفارسية.. حيث تتنافس مع تركيا في بسط نفوذها

وجدتها

■ د. عروب المصري

صور أطفال الحرب، هل هي وسيلة تواصل؟

من الضروري إعادة النظر في مجموعة من عناصر الخطاب السيميولوجي للصورة، ومنها ما إذا كانت الصورة وسيلة للتواصل؟.

إن إسناد الوظيفة التواصلية لخطاب ما يعني أساساً أن هذا الخطاب قد أنتج بغرض تبليغ رسالة ما. وفي حالة الصورة «الرسوم البيانية، الخرائط، الصور الوثائقية..الخ» لا يمكن أن نعدم هذه الوظيفة التبليغية/التواصلية. غير أن هذه الفكرة لا يجب أن تعطينا الانطباع المطلق عن امتلاك الصورة لهذه الوظيفة وحدها. فعندما يكون الشيء المبلغ عن طريق الصورة إحساساً أو انفعالاً ما، لا يبقى هناك حديث عن رسالة بمفهومها الإبلاغي فقط. إن الصورة «تسعى في غالب الأحيان وبشكل واع إلى إنتاج أثر شبه بيولوجي أو صدمة، أي أنها موجهة إلى الحصول على رد فعل، وهي إذن مختلفة تماماً عن الرسالة ذي الحمولة الإبلاغية».

نشرت شركة الاتصالات والاستراتيجيات المبتكرة التي أنشأتها المخابرات البريطانية ام16 لترتيب الدعاية لحلف شمال الأطلسي حول سورية، شريط فيديو وصورة للطفل عمران دقنيش «5 سنوات»، إثر إسعافه من قبل رجال الوايت هيلمز « الخوذات البيضاء»، في سيارة إسعاف ، في مدينة حلب

دارت هذه الوثيقة أنحاء العالم جميعها، واحتلت مكان الصدارة في معظم وسائل إعلام الكتلة الاطلسية، وأصبحت أيقونة ترمز للأطفال الذين يذبحون.

وايت هيلمز «الخوذات البيضاء» هي «منظمة غير حكومية» تستخدم كغطاء لوكالة الاستخبارات المركزية «الولايات المتحدة الأمريكية»، «المملكة المتحدة»، والاستخبارات الهولندية «هولندا».

وفقاً لوكالة أسوشيتد برس، صورة عمران دقنيش التقطها المصور محمود رسلان، الذي تناقلت وسائل الإعلام الأطلسية أقواله على نطاق واسع

ومحمود رسلان، جهادي في جماعة حركة نور الدين الزنكي «المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية، التي زودت الحركة بصواريخ تاو الأمريكية الصنع، المضادة للمدرعات-. قبل شهر من ذلك، وفي 19 تموز 2016، قام محمود رسلان بذبح الطفل الفلسطيني عبد الله تيسير العيسى «12 عاماً»

الأطفال، الذين لا يملكون الخيار، إنهم يصبحون ضحايا الحرب. واستخدام صورهم خارج السياق، هو عمل من أعمال الدعاية، لتشويه فهم الحقائق.

aroub@kassioun.org

الدلالات البصرية

منذ أن دخلت السيميولوجيا حيز النقد الأدبي، أصبحت الصورة مجالا خصباً للدراسات التي تدعي كلها الانتماء إلى علم الدلالة. وقد أثار هذا التداخل بين مختلف مناهج العلوم الإنسانية أسئلة عديدة في البداية، قبل أن تصبح السيميولوجيا علما في حاجة ماسة إلى هذه العلوم جميعها برمتها. إن بعض هذه الأسئلة هي التي تنصب عليها قراءتنا في بعض مناهج سيميولوجيا الصورة.

■ سلمى السعيد

اللسانيات وسيميولوجيا الصورة:

لقد حظي موضوع العلاقة بين السيميولوجيا واللسانيات بجدل واسع. وبقدر ما أثارت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة ذات القيمة المعرفية والعلمية وفسحت المجال واسعاً للمزيد من تحديد كل منهما ضمن حقول العلوم الإنسانية، بقدر ما أضفت على بعض هذه البحوث أحياناً طابع المزايدات والجدالات العقيمة. وهكذا أصبح الصراع بين السيميولوجي واللساني يتمحور حول ما إذا لم تكن سيميولجيا الصورة سوى نقل حرفي مباشر لمفاهيم اللسانيات وتطبيقها على النماذج البصرية.

أيقونية الصورة

صحيح أن ما يميز الصورة البصرية، عن باقي الأنظمة الدالة، ومنها اللغة خاصة، هو حالتها «التماثلية» أو أيقونيتها، أي شبهها الحسي العام للموضوع الذي تمثله. فصورة القط تشبه القط فعلا، بينما لا يشبه القط في شيء العنصر الصوتي/قط/أو العنصر المكتوب «قط».

غير أن الصورة ليست تماثلية سوى في شكلها العام، وهي إضافة إلى ذلك تحتوي على مجموعة من العلاقات الاعتباطية بموضوعها.

إن أهمية المماثلة تتجسد في كونها وسيلة لتحويل الرموز codes، فعن طريق تشابه الصورة لموضوعها «الواقعي» تقوم إمكانية قراءة أو فك رموز الصورة التي تستفيد هي نفسها بالرموز التي تدخل في قراءة الموضوع نفسه.

إلا أن هذه الأهمية تختلف من صورة إلى أخرى. ففي بعض الأشكال الأيقونية كالاتجاهات المعاصرة في الفنون التشكيلية، قد لا تفيدنا خاصية المماثلة بأية قيمة تذكر. وذلك راجع إلى غيابها إطلاقا من بعض الصور أو الرسوم، مما يضطر الدارس إلى البحث عن سبل أخرى لفهم الصورة مستنداً في ذلك مثلاً إلى طبيعتها الرمزية «أو الاعتباطية». وهذا يؤدي بالضرورة إلى الخروج من الحيز المطلق للصورة، لإقامة نوع من التواصل مع أنظمة دالة أخرى وفي مقدمتها اللغة، لما يكتسيها هي أيضاً من طباع اعتباطي.

ورغم انفراد الصورة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تدخل طبيعياً ضمن الحقول التطبيقية للسيميولوجيا البصرية، فإنها لا تشكل امبراطورية مستقلة، أي عالماً منغلقاً لا يقيم أدنى تواصل مع ما يحيط به. إن الصور –مثل الكلمات ومثل ما تبقى من الأشياء كلها– لم يكن في إمكانها أن تتجنب «الارتماء» في لعبة المعنى، أو في ألف حركة تأتي لتعالج الدلالة في قلب المجتمعات. إن سيميولوجيا الصورة لا تصنع نفسها خارج سيميولوجيا عامة.

تشتغل سيميولوجيا الصورة جنباً إلى جنب مع سيميولوجيا الموضوعات اللسانية «وأحيانا في تقاطع معها، لأن هناك رسائل عدة مختلطة: لا يتعلق الأمر فقط بالصورة التي يحمل محتواها الظاهر إشارات كتابية، بل أيضاً بالبنيات اللغوية التي تشتغل ضمنياً في الصورة نفسها، كما يتعلق الأمر كذلك بالصور البصرية التي تساهم في تبليغ بنيات اللغة».

الأيقونات المنطقية

إلى جانب مشكلة الأيقونات المنطقية، ومنها بالتحديد الأيقونات البصرية، باستطاعة الخطاب البصري ألا يكون تماثلياً. لأن المماثلة البصرية تخضع لتغيرات كمية، كمسألة «درجات الأيقنة» عند بعض المشتغلين بالحقل السيميولوجي، ومشكلة النمذجة بمستوياتها المختلفة.

كما يخضع الخطاب البصري أيضاً لتغيرات كيفية. فمفهوم التشابه يختلف من ثقافة إلى أخرى. وفي الثقافة الواحدة نعثر على مجموعة من محاور التشابه، لأن تشابه الشيئين يتم دائماً في علاقتهما برابط ما. ولذلك، فإن التشابه يشكل في حد ذاته نظاماً أو مجموعة من الأنظمة.

إن الخطاب البصري يستطيع أن يشكل درجة قوية من الأيقنة دون أن يكف عن احتواء علائق منطقية نسقية غير أيقونية «لأن بعضها اعتباطي» رغم أن مجال بروزها هو الأيقون.

إن مجموعة من الخطابات البصرية التي نعتبرها عادة «بصرية» هي في الحقيقة نصوص مختلطة. من ذلك مثلا: السينما الناطقة والصور المرفقة بالكتابة.

هناك مجموعة من الخطابات البصرية التي ليست مختلطة في معنى معين، ولكنها مختلطة في بنياتها، فالصورة لا تملك سنناً خاصة بها لوحدها ويقوم بتغييرها كلياً، بل يتم تبليغ رسالتها بواسطة أنظمة مختلفة، بعضها أيقوني محض وبعضها يظهر أيضاً في خطابات غير بصرية.

تعارض اختزالي

إن التعارض القوي بين «البصري» و«اللغوي» اختزالي جداً، لأنه يسقط من حسابه حالات التقاطع والتطابق والتركيب كلها. وهو تعارض جزئي كذلك لأنه يهمل الدلالات كلها التي ليست لسانية محضة ولا بصرية محضة.

إن استعانة الدراسات الأيقونية ببعض المفاهيم النظرية التي تخص الدلالة والتواصل والإبلاغ لا يجب اعتبارها تطفلاً على المفاهيم اللسانية، التي يعتقد بعض المدافعين عن «الحصن» البصري أنها غريبة عن السيميولوجيا. صحيح أن هناك بعض المفاهيم اللسانية لا يسمح لها حقلها الخاص بأن تكون عرضة للتصدير إلى حقول أخرى، ولكن هناك مفاهيم أخرى تدخل ضمن الجهاز المنهجي للسيميولوجيا، وكل تحليل أيقوني يريد تجاوز هذه المفاهيم أو إسقاطها من مقارباته لا يستطيع أن يكون دراسة للدلالة.

التفكير في الصورة

إن التفكير في الصورة هو في غالب الأحيان إنتاج لا للصور بل للغة«الكلمات». ومن هذا المنظور، فإن اللغة تعد بمثابة لغة واصفة بالنسبة للغات «كموضوع» المختلفة وحتى غير اللسانية منها.

ولهذا كله، فإن المماثلة الأيقونية لا يمكن أن تشكل بالنسبة للتفكير في الصورة غير نقطة انطلاق. فما هو أبعد من المماثلة هو نقطة البداية بالنسبة للسيميولوجي، وإلا فلن يبقى هناك ما نقوله عن الصورة سوى أنها مشابهة لموضوعها.

محفزات النمو الطبيعية واستخدامها في تغذية الفروج

تحت عنوان «تأثير إضافة بعض محفزات النمو في المؤشرات الإنتاجية والبنية النسيجية والتوازن الميكروبي في الأمعاء الدقيقة للفروج» قدم الدكتور سالم السعد أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في الهندسة الزراعية /الإنتاج الحيواني- تغذية دواجن في كلية الزراعة- جامعة دمشق.

تزايدت المخاوف لظهور عترات مقاومة للمضادات الحيوية والآثار المتبقية لها في المنتجات، وبدأ الاهتمام لإيجاد بدائل طبيعية آمنة للمضادات الحيوية

وتأتي أهمية البحث كونه يقدم تقييماً لمجموعة من المستحضرات المستخدمة كمحفزات نمو طبيعية بديلة للمضادات الحيوية المنتشرة في الأسواق المحلية تحت مسميات تجارية مختلفة، والتي استخدمت دون تحديد آثارها الإيجابية والسلبية على الطير والمستهلك، فبعد أن أدخلت بعض المضادات الحيوية ولعدة عقود كإضافات علفية محفزة للنمو والإنتاج أو كجرعات وقائية أحياناً في النظام الغذائي للفروج، تزايدت المخاوف بشأن ظهور عترات مقاومة للمضادات الحيوية والحد من الآثار المتبقية لها في المنتجات، وبدأ الاهتمام المتزايد لإيجاد بدائل طبيعية آمنة للمضادات الحيوية تستخدم في تركيب الخلطات العلفية للفروج ومن هذه البدائل: البروبيوتيك والبريبيوتيك والحموض العضوية.

محفزات النمو المتوفرة في الأسواق المحلية

وقد شمل البحث دراسةً لتأثير إضافة بعض محفزات النمو المتوفرة في الأسواق المحلية «المضاد الحيوي والبروبيوتيك والبريبيوتيك والحموض العضوية» إلى علف الفروج، في المؤشرات الإنتاجية وربطها بمجموعة من المؤشرات المخبرية الهامة كالمؤشرات الميكروبيولوجية والنسيجية للأمعاء، كما اشتمل البحث على تقييم لأهم المؤشرات البيوكيميائية والمناعية للدم.

نفذ البحث على /450/ صوصاً من الهجين التجاري هبرد فليكس تم رعايتها من عمر 1 يوم وحتى 42 يوماً، وزعت الصيصان على خمس مجموعات تحتوي كل منها على 90 طيراً موزعة على ثلاثة مكررات، كانت ظروف الإيواء والرعاية جميعها من حرارة ورطوبة وتهوية والخلطة العلفية وغيرها متماثلة للمكررات جميعها، وكان الاختلاف فقط في نوع محفز النمو المضاف للخلطات العلفية، غذيت طيور المجموعة الأولى «الشاهد» على خلطة علفية تقليدية معتمدة في قسم الإنتاج الحيواني في كلية الزراعة، جامعة دمشق، بينما أضيف محفز النمو المضاد الحيوي اللينكومايسين LINCOMYCIN monohydrate» HCL» بمعدل 100غ/طن لعلف طيور المجموعة الثانية، ومستحضر البروبيوتيك المكون من 2,21 × 810 «CFU» من الأحياء الدقيقة النافعة من نوع Bacillus subtilis. وبمعدل 1000غ/طن في المرحلة الأولى و500غ/طن حتى نهاية التجربة لعلف طيور المجموعة الثالثة، ومستحضر البريبيوتيك سكر المنان MOS المتمثل بجدر خلايا خميرة الخباز Saccharomyces cerevisae. وبمعدل 1000غ/طن في المرحلة الأولى و500غ/طن حتى نهاية التجربة لعلف طيور المجموعة الرابعة، ومستحضر خليط من مجموعة أحماض عضوية تغذوية هي حمض «السوربيك، البروبيونيك، البنزوييك»، بمعدل 1000غ/طن للمراحل كافة، وقد أجريت التجارب المخبرية في مخابر قسم الإنتاج الحيواني وقسم علوم الأغذية في كلية الزراعة، جامعة دمشق، وتم التعاون مع كل من مديرية الصحة الحيوانية والهيئة العامة للتقانة الحيوية في تنفيذ بعض التجارب.

أشار الباحث في نتائجه إلى وجود تأثيرات إيجابية معنوية لإضافة محفزات النمو المدروسة في المؤشرات الإنتاجية كافة «الوزن الحي للطير، متوسط استهلاك العلف، معامل تحويل العلف، والعدد الإنتاجي، ومعظم مؤشرات مواصفات الذبيحة» ولم تؤد إلى أية تأثيرات سلبية في المؤشرات النسيجية والدموية وتعداد الأحياء الدقيقة في الأمعاء، كما كانت المؤشرات الإنتاجية ومؤشر الربح في مجموعة الحموض العضوية الأفضل بالمقارنة مع مجموعة المضاد الحيوي، وتفوقت عليها في معظم المؤشرات، تلتها بالترتيب مجموعة البروبيوتيك والبريبيوتيك. الحموض العضوية والبروبيوتيك محفزات نمو آمنة

وينصح الباحث من خلال ما توصل إليه من نتائج في بحثه باستخدام الحموض العضوية والبروبيوتيك كمحفزات نمو آمنة وبديلة للمضادات الحيوية التغذوية، كما أوصى بدراسة تأثير مستويات وتراكيز مختلفة من هذه المحفزات بالعلاقة مع عمر الطير، ودراسة الفعل التآزري للمحفزات المدروسة.

أخبار العلم

الأطباء يحددون الخطر الرئيسي للمضادات الحيوية

أظهر أطباء هولنديون أن تناول المضادات الحيوية في عمر صغير يسبب مخاطر ظهور أمراض حساسية متنوعة في مراحل لاحقة من العمر.

وقام العلماء بتحليل شامل لـ 22 عملية بحث أجريت في فترة أعوام 1966–2015 لإظهار تأثير تناول المضادات الحيوية خلال أول سنتين من حياة الطفل، ومدى تأثير ذلك على ظهور الحساسية مع التقدم في العمر، وعلاقة ذلك بأمراض أخرى مثل التهاب الجلد وحمى الطلع.

واختار الباحثون نحو 395 ألف مريض لدراسة مخاطر ظهور المرض الأول وأكثر من 257 ألف شخص للدراسة المتعلقة بالمرض الثاني.

وتوصل الأطباء إلى نتيجة أن مخاطر ظهور الحساسية والتهاب الجلد في مراحل لاحقة يرتبط بالتناول المبكر للمضادات الحيوية، وبلغت النسبة 15–41%.

ويعتقد العلماء أن سبب ظهور أمراض الحساسية في هذه المراحل اللاحقة يتلخص في قضاء المضادات الحيوية على كائنات مجهرية في أمعاء الإنسان تحت تأثير هذه الأدوية، مما يؤدي بدوره إلى كبت منظومة المناعة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للإصابة بالحساسية.

جهاز روسي مدهش يكشف جسيمات النانو الضارة بالإنسان

قام العلماء الروس في معهد كيمياء الاحتراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية بتصميم جهاز من شأنه أن يكشف خلال دقائق معدودة عن جسيمات النانو التي يمكن أن تشكل خطورة على صحة الإنسان.

ونشرت مجلة «العلم في سيبيريا» الروسية مقالاً حول هذا الموضوع الهام.

وقال كبير الباحثين في المعهد سيرغي دوبتسوف: إن هناك دراسات للباحثين البريطانيين والأمريكيين والأوكرانيين تدل على مستوى عال للإصابة بأمراض القلب والسرطان والرئتين في مدن تتصف أجواؤها بنسبة كبيرة من جسيمات النانو الضارة.

وقام العلماء بتصميم جهاز لقياس كثافة الهواء الجوي في مجال يتراوح من 3 نانو مترات إلى 200 نانومتر، بكثافة مئات آلاف الجسيمات داخل السنتيمتر المكعب الواحد. ولا يبتعد هذا الهواء كقاعدة عامة عن مصدره – كأوتوستراد مثلا أو منشآت صناعية – لكنه يتوغل بسهولة إلى دم الإنسان ورئتيه حيث لا تراه العين.

هذا وتتألف جسيمات النانو من شوائب الغاز التي تتوفر في الجو عادة، وتختلف مكونتها وفقا للمكان الذي تتشكل فيه، وقد يكون هناك أيضاً ثاني أكسيد الكبريت أو الهيدروكربونات الناتجة عن البنزين.

أما المطياف الفاصل الذي تم تصميمه في معهد كيمياء الاحتراق فهو يُمكّن العلماء من تحليل مكونات الهواء في أي مكان، بغية اكتشاف الجسيمات الخطيرة الموجودة في الهواء.

عواقب الولادة القيصرية على الأجيال القادمة

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية، دراسة ذكر فيها أطباء أمريكيون العواقب السلبية طويلة الأمد على الأطفال الذين يولدون بمساعدة العمليات القيصرية.

وذكرت الدراسة أن الأطفال الذين ولدوا بمساعدة عملية جراحية «شق الرحم»، معرضون للبدانة في الكبر، أكثر بـ 15 % من هؤلاء الذين ولدوا ولادة طبيعية.

ويرى العلماء أن سبب تلك العواقب السلبية هو دخول البكتيريا إلى أمعاء الطفل أثناء إجراء العملية «القيصرية»، ومع مرور الزمن تؤثر تلك البكتيريا على معدل سرعة استقلاب الغذاء في الجسم، مسببة الجوع، والإفراط في تناول الطعام.

وشملت الدراسة أكثر من 22 ألف طفل لحوالي 15 ألف امرأة. حيث لوحظت تلك العلاقة بين الأمرين أي «الولادة القيصرية والبدانة» بشكل واضح في العائلات الكبيرة التي تحوي عدداً كبيراً من الأطفال.

ولوحظ أن الأطفال الذين ولدوا بعمليات قيصرية، معرضون للبدانة بنسبة 64% من إخوانهم أو أخواتهم الذين ولدوا ولادة طبيعية «دون اللجوء لعمليات جراحية»، على الرغم من الظروف المنزلية المماثلة.

الدول الإقليمية وصراع النفوذ في «القارة السمراء»

باتت تركيا لاعباً مهماً في الصومال، وبدأت الإمارات بمحاولة التأثير في الانتخابات هناك، بدعم واضح لقوى المعارضة، كما أن دول شرق البحر المتوسط الإقليمية بدأت بالتنافس على بناء علاقات مع أثيوبيا والسودان وكينيا.

■ مالك موصللي

بدأت موجات من الزوار الكبار، تتدفق إلى مطار العاصمة الكينية نيروبي، والذين يسبب حضورهم نوعاً من الضيق لحركة السكان، إلا أن البعض يرى بوصول الزوار الكبار علامة على الأهمية، ويقول الصحافي والناشر، تشارلز أونيانغو أوبو: «طبعاً يشعر الناس بالضيق، لكن البعض يرحب بهم، لأنهم علامة على عودتنا إلى مركز الاهتمام».

معظم الزوار كانوا في الماضي من الولايات المتحدة والصين، اللتين تؤديان أدواراً متباينة في المنطقة، إلا ان الفترة الأخيرة شهدت زواراً من شرق المتوسط، حيث تعبر زياراتهم عن تحول في اللعبة القديمة، التي تتنافس فيها القوى على التجارة، والمصادر، والدعم العسكري في هذه المنطقة الحساسة من العالم، إذ استقبلت نيروبي على مدى خمسة أسابيع من حزيران إلى تموز وزراء إيرانيين، ووفداً من دول الخليج، ومسؤولين من تركيا وكيان العدو الصهيوني، وشهدت دول أخرى في شرق أفريقيا الاهتمام ذاته من القادة الكبار.

المجال الأفريقي بعد «الربيع العربي»

يحاول المحللون فهم الأثر الذي ستتركه هذه الموجة الجديدة من اهتمام دول الشرق الأوسط على المنطقة الأفريقية، ومن الواضح أنها ستؤثر في السياسة والدبلوماسية المحلية، فهي تقوم بإعادة تشكيل التحالفات، وبناء أشكال جديدة منها، محددة بالتنافس الجيوسياسي، والنزاعات التي تجري في مناطق بعيدة، حيث أن هذه التحالفات لديها إمكانية للتأثير في أجندة الدول الغربية.

التحول نحو أفريقيا ناتج عن عوامل عدة، من ضمنها مرحلة ما بعد «الربيع العربي»، والنزاع في اليمن، اللذين دفعا الدول العربية للبحث عن طرق للتعاون، من خلال التجارة والثقافة أبعد من التحالف في جوارها الطبيعي، كما أسهم النزاع الإقليمي في المنطقة، والضغوط الاقتصادية على بعض الدول، بالإضافة إلى ظهور قيادات راغبة بترك ميراث وأثر في توجهات هذه الدول نحو مناطق جديدة مثل أفريقيا.

تستفيد هذه الدول من حذر الصين التي تنشط في المجال الأفريقي، وانشغالات الولايات المتحدة لا سيما بعد تراجعها عالمياً، وعدم قدرة الأمم المتحدة على تغطية أفريقيا، بالإضافة إلى ضعف الاتحاد الأوروبي. فتح هذا الوضع المجال أمام استثمار الدول القادمة لأفريقيا في مزارع البطيخ وتطوير الموانئ، وبحسب الممثل الخاص في القرن الأفريقي، ألكسندر رودوس، فإنها «قررت تأمين مصالحها في القرن الأفريقي، لأنها واجهت نزاعاتها الخاصة».

تركيا على خط الصومال..!

تعد تركيا لاعباً رئيساً في هذه الجهود، حيث تركز على الصومال التي زارها الرئيس التركي ثلاث مرات، وحصلت تركيا على منافع من خلال إقامة علاقات مع المسؤولين الصوماليين، وعقوداً لشركاتها، وتعاوناً في إغلاق المؤسسات التابعة للمعارض، فتح الله غولن، المتهم بتنفيذ انقلاب 15 تموز الفاشل.

ويرى سنان أولغين، من مركز «كارنيغي» في أوروبا، أن أهداف تركيا كبيرة في الصومال، ويقول إنها «تريد الظهور بمظهر المدافع عن المسلمين المضطهدين، وأصبحت تركيا إحدى أكبر الدول المساهمة في الإغاثة الإنسانية في العالم، وما تم تحقيقه في الصومال لا يبقى داخل حدودها»، ويضيف أن هناك تنافساً، حيث تقوم الإمارات بمحاولة التأثير في شرق أفريقيا، وفي الوقت الذي تدعم فيه تركيا تحالفاً من الحزب الحاكم في انتخابات الصومال القادمة، فإن الإمارات تفضل دعم المعارضة.

ويقول مراقب غربي للشؤون الصومالية في نيروبي: «ستكون الدول الشرق أوسطية هي الأكثر تأثيراً في الانتخابات الصومالية، لا الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو بريطانيا».

لا تقلل هذه التحولات التي تشهدها أفريقيا من خلال الدول الإقليمية من أهمية الدور الذي تؤديه القوتان التقليديتان في القارة الأفريقية، وهما الصين والولايات المتحدة

وفي تطور آخر، تقوم الإمارات ببناء قاعدة عسكرية في إرتيريا، وهو ما قد يسهم في محاولات دمج النظام القمعي في أسمرة مع المجتمع الدولي، بالإضافة إلى أن السعودية في ظل قيادة الملك سلمان، تحاول الحصول على تعاون مع عدد من الدول الأفريقية لدعم حملتها ضد جماعة «أنصار الله» في اليمن، وكل من الصومال والسودان تخلتا عن تحالفهما مع إيران، مقابل علاقات قوية مع السعودية، حيث حظيت الصومال بمساعدات قيمتها 50 مليون دولار بعد ساعات من قرارها ذاك. وبالقدر ذاته، ربما حصل السودان على دعم بالمليارات لقاء تعاونه، وهي أموال مهمة في ظل الحصار المفروض عليه.

الدول المأزومة تلجأ إلى أفريقيا

تؤكد بعض التحليلات على أن ما نراه اليوم في أفريقيا هو تحول في أولويات بعض الدول الخليجية، وهناك سياق تاريخي للعلاقة، وينظر للمنطقة على أنها جزء مهم «خارجي قريب» ومجال مهم للتأثير، ويلعب رجال الأعمال السعوديون دوراً مهماً في التعاون التجاري مع إثيوبيا، وهي القوة الاقتصادية في أفريقيا، فيما زاد عدد الطلاب الأثيوبيين في السعودية في السنوات الأخيرة، وهناك تعاون ديني، وبناء للمساجد والمدارس.

كما تؤكد معلومات مراكز الأبحاث أن السعودية ودول الخليج قد قامت بتطوير علاقات قوية مع السودان والصومال وأرتيريا، وهو ما أدى إلى ردة فعل من القوى الإقليمية، مثل أثيوبيا وكينيا، التي ترى فيه تحولاً نحو الخليج، وخسارة لتأثيرهما النسبي، وزيادة في «التهديد الوهابي» في المنطقة الأفريقية.

كما أن الكيان الصهيوني يعد من أهم اللاعبين الجدد، حيث زار رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، عدداً من الدول الأفريقية، وترى حكومته في هذه الدول مصدراً للدعم في الأمم المتحدة، إذ ذكرت صحيفة «هآرتس» أن الكيان يقوم بمحاولات لإقناع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتحسين علاقاتهما مع السودان، «بعد تخليه عن التحالف مع إيران»، حسب زعم الصحيفة.

لا تقلل هذه التحولات من أهمية الدور الذي تؤديه القوتان التقليديتان في القارة الأفريقية، وهما الصين والولايات المتحدة. لكنها بكل تأكيد تشير إلى دخول قوي لدول تتضرر من التحولات في موازين القوى الدولية وانعكاسها في المنطقة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى ساحة قتال أخرى قد تكون المعركة فيها محسومة هي الأخرى، بفعل التحالف الروسي الصيني القوي من جهة، وبحكم أنه لا أحد يضمن أن موسكو ستقف موقفاً «حيادياً» إزاء أية تطورات قد تعصف في «القارة السمراء».

«صحوات» ثقافية في سورية

طلع علينا «مثقفون» سوريون، ببيان تاريخي جديد، يؤكد مرة أخرى على حالة الانحطاط الثقافي السائدة، والجاهلية السياسية، التي تكونت ونمت وترعرعت في ظل هيمنة ثنائي التسليع: «الرسمي– النفطي» على المشهد الثقافي السوري، والذي كان أحد مخرجات النموذج الاقتصادي الاجتماعي والسياسي السائد في البلاد.

■ عصام حوج

بعيداً عن إطلاق أي حكم أخلاقي على أحد من الموقعين، رغم أن البعض منهم يستحق ذلك لألف سبب وسبب، وعلى البيان رغم أنه بيان استمرار الأزمة، وإعادة إنتاجها، وإن توارى الموقف خلف ستار أخلاقي مفضوح، بعيداً عن هذا وذاك، نحاول مناقشة البيان من منظور سيا– ثقافي، حيث يكثف ميلاً بدأ بالظهور في هذا الوسط الثقافي منذ أشهر، مفاده «خذلان أصدقاء سورية للثورة».

– جاء البيان المذكور رداً على الاتفاق الروسي– الأمريكي بإعلان الهدنة، كمدخل لاستئناف مفاوضات جنيف الخاصة بالحل السياسي. وإذا استنطقنا النص نجد أنه لم يأت على ذلك وهو غير معني بالحل السياسي للأزمة، وبالتالي فإن الخيار الوحيد المتبقي، هو استمرار دوامة الدم في سورية، اللهم إلا إذا كان هناك من ما زال يسعى إلى قيام «الديمقراطيات» الغربية بفرض المشروع الديمقراطي خاصتهم، على أجنحة الـ إف 16، في محاكاة للنموذجين الليبي والعراقي وقبلها اليوغسلافي.

– إن نقطة الاستناد هذه، في تقييم دور «أصدقاء الثورة»، وهو هنا الدور الأمريكي تحديداً، يعني أن من صاغ البيان لم يقتنع حتى اليوم، أو يتعامى عن رؤية كيمياء العلاقات الدولية، وتفاعلاتها، وتراجع أدوار، وتقدم أدوار أخرى. يعني أنه ينظر إلى التاريخ، كمادة جامدة، وأن قطار التاريخ توقف في محطة 1991، ولم يغادره بعد، تلك المحطة التي كانت بداية نسف القيم الحضارية للبشرية، كما اكتشف مثقفونا الأشاوس في بيانهم متأخرين ربع قرن من الزمن، وإن كان اكتشافهم مشوهاً، جاهلين بأن المجتمع البشري يمر بمرحلة انتقالية بين موت العالم القديم– الذي طالما تغنوا به باعتباره عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان، «الذي ارتسم في تلك المحطة..!»، وبين العالم الجديد الذي تسعى إليه القوى الحية من البشرية، وإن ما نراه اليوم في العديد من الساحات ومنها الساحة السورية، هي في جانب منه آلام مخاض ولادة هذا الجديد، وإن قوى العطالة التاريخية التي تقف عائقاً في وجه هذه الولادة، تتوزع بين الرأسماليات المركزية، والرأسماليات التابعة في الأطراف، كل بطريقته ولحساباته، وخلف كل منها جيش من الكهنة، والكتبة، والكذبة، ارتزاقاً، أو جهلاً، أو جمعاً للتفاهة من طرفيها.

– يكشف البيان عن جهل بعناوين الاتفاق، ومعانيه، ودلالاته، فهو اتفاق على الهدنة، وفي جزء منه اتفاق على فرز المجموعات الإرهابية، الذي يعتبر بدوره جزءاً من سلة كاملة من التوافقات والقرارات الدولية بما فيها القرار2254 الذي ينص وبالملموس على حق الشعب السوري في تقرير مصيره، أي إنجاز عملية التغيير، بالتوازي مع محاربة الإرهاب، وبالتالي فإن النظر إلى اتفاق الهدنة من زاوية ضيقة، وبنظرة أحادية الجانب، هو فهم أقل ما يقال عنه أنه قاصر، إن لم يكن تضليلاً متعمداً.

– يعود البيان إلى ثلاث سنوات خلت، إلى ما يسميه بـ«الصفقة الكيمياوية» ويرى فيها بأنها أطلقت يد النظام، متجاهلة بأن ما تسميه بصفقة الكيماوي، كانت في الجوهر جزءاً من عملية منع التدخل العسكري الأمريكي المباشر، الحاضرة كما يبدو حتى الآن في لاوعي من صاغ البيان.

– وبات البيان ينظّر لما اكتشفه من سقوط أخلاقي في النظام العالمي وللإمبرياليات المتساوية، ولعدم جواز ارتهان مستقبل سورية بيد ساسة دوليين متماثلين الخ.. علماً بأن مجرد ذكر مفردة «إمبريالية» أمام بعضهم كانت كفيلة باتهامك بالجمود العقائدي واللغة الخشبية.. ولكن يبدو أن ضرورات تسفيه الدور الروسي، والتشويش عليه، تبيح «المحظورات» لدى البعض.

– إن البيان لا يعدو كونه صحوة شبيهة بالصحوات العراقية، التي ظهرت بعد أن وصل الخيار البريمري إلى طريق مسدود، فكان لابد من إعادة تدوير القوى، وإذا كان الحامل الاجتماعي هناك هو حامل عشائري وتم توظيف مخزونه الثقافي التقليدي، الثأري الانتقامي، فإنه في الظرف السوري صحوات ثقافية، ليس لديها سوى خطاب تفريغ شحنات تعبر عن أزمة معرفية، وسياسية من جهة، وعن سايكولوجيا الإنسان المأزوم من جهة أخرى.

جاء اختبار الأزمة، «ليكشف عورات نخب المشهد الثقافي، فكما أفصحت البنية السياسة التقليدية الحاكمة والمحكومة عن بؤسها

كان الوسط الثقافي السوري، قد ضج في العقدين الأخيرين على لسان البعض من هؤلاء، بالحديث عن الحداثة، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والنهضة وما إلى ذلك من رؤى ومصطلحات ومفاهيم كانت تبدو للبعض أنها جديدة، وتحمل– فيما تحمل– مشروعاً ما، ربما تعوّض عن حالة «الفوات» الحضاري، و«الكوميديا السوداء» التي كانت تتراءى لنا على مسرح «اللامعقول» السوري..

وجاء اختبار الأزمة، «ليكشف عورات نخب المشهد الثقافي، فكما أفصحت البنية السياسة التقليدية الحاكمة والمحكومة عن بؤسها، وكما أكدت البنية الاقتصادية على ترهلها وعجزها، تبين أن «أصحاب الياقات البيضاء» في المشهد الثقافي هم في درك هاويتي العجز والبؤس.. أغلب أصحاب تلك الآراء– واحداً بعد الآخر– وعلى إيقاع واحد، – حتى يبدو كأنه نسق منتظم– انتقل إلى الضفة الأخرى، فاستعاضوا عن «الجدل» المادي، بـ«الدجل الطائفي»، ومن «نقد الفكر الديني» إلى التنظير لـ«صراع طائفي»، وانتقلوا من موقع «الدفاع» عن «حرية الرأي» إلى الرياء، ومن إنكار وجود الله إلى التسبيح بحمد «إسلام البيزنس».

أصبحنا أمام ظاهرة تتجاوز حالة القلق المعرفي، والتجربة، والفرضية كأدوات للتحليل وصياغة الموقف، وتتجاوز الموقف الزئبقي الانتهازي الذي قد يمر به بعض المثقفين كسمة ملازمة لهذه الشريحة بسبب موقعها من الإنتاج المادي، بل نحن أمام فانتازيا «ثقافية»، وبعبارة أوضح، هي ظاهرة انتحار «المثقف» التي تتجلى في خيانة رسالة «نظرية المعرفة» من ألفها إلى يائها»، بدلالة أن هذا النسق الثقافي «المعارض»، ومنذ بداية الأزمة لم يتمكن من صياغة مشروع سياسي ثقافي حقيقي، كما يفترض بأية نخبة جدية، بل كان بعض هؤلاء مجرد أدوات توريط للحركة الشعبية، عبر موقف يومي يلهث خلف تراجيديا الأزمة: المزاودات الكلامية، والقراءات الوجدانية، التي لم تراع توازن القوى، وتعقيدات العمل السياسي، والتي دفعت تلك الحركة من مأزق إلى مأزق آخر، كما فعل تماماً البعض من نخبة الضفة الأخرى– الموالاة– من موقعها.

لا يمكن لأي خطاب سياسي، أو ثقافي يتعلق بالأزمة السورية، أن يقفز فوق حقيقة بات يدركها كل من يمتلك نعمتي البصر والبصيرة، وهي:

– إما البحث عن حل توافقي، يعيد الاعتبار إلى الشعب السوري في تقرير مصير بلده، بما فيه نظامه السياسي.

– أو استمرار نزيف الدم الحالي، بما يعنيه السير نحو الهاوية.

بين هذين الخيارين، لا يوجد خيار ثالث، واختيار أحدهما هي ورقة عباد الشمس للكشف عن حقيقة كون الإنسان مثقفاً، أو حتى إنساناً، من عدمها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/09/16» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ممي آلان وساتينيك آلانيا

تمتد الحضارات الشرقية إلى زمن يعود إلى خمسة آلاف عام، مراكمة تراثاً غنياً من العادات والتقاليد والأزياء والأغاني والقصص الملحمية والأدب والشعر والفلسفة المليئة بالخيال الخصب والأحاسيس الوجدانية.

■ آلان داود

يقول الدكتور عز الدين مصطفى رسول: إن التراث يشمل ميادين واسعة من التراث الشعبي ابتداءً من الأزياء القديمة والمعاصرة وأدوات الطعام والعمل والأطعمة الشعبية والنقوش والزخارف وما يتعلق باللمسات الفنية اليدوية كلها والنتاج والفكري لشعب ما، فهي تدخل ميدان الأدب بمنتهى الدقة والابداع تتوارثه الأجيال فتصبح سمة خاصة وابداعاً خلاقا للشعب يحمل معالم البساطة من حيث اللغة وأسلوب التعبير وينطبع بطابع ذلك الشعب واللغة والعصر في مجمل صوره وأفكاره وسمة شيوعه بين الناس، فقلما نجد في الشرق من لا يعرف شيئاً عن فولكلوره ومن لا يحفظ شيئاً منه أو من لا يروي أو يغني أجزاءً منه، فالفولكلور مادة واسعة غنية لدراسة حياة ولغة وتاريخ شعب ما بل يعتبر مادة لعلماء المجتمع والأثنوغرافيا ذي قيمة كبيرة.

ومن وجهة نظر الكاتب مكسيم غوركي فإن « أساس الأدب يكمن في الفولكلور أي أدب الشعب، والفولكلور مادة خام كبيرة وهو مصدر ومعين للشعراء والأدباء جميعهم فإذا فهمنا الماضي جيداً، كان نتاجنا الحالي رائعاً جداً وسنفهم آنذاك بدقة أهمية الفولكلور».

من آلانيا القديمة إلى سورية

تحوي كتب التراث العربي والإسلامي مثل مؤلفات ابن خرداذبة والبلاذري والمسعودي وياقوت الحموي والطبري والقزويني وابن الأثير وغيرهم، وكذلك كتب التراث السرياني مثل مؤلفات ابن العبري «غريغوري هيبرايوس» وغيره على معلومات عن شعوب قفقاسية تدعى «اللان أو الآلان» انتشرت في مناطق الشرق منذ القرن العاشر الميلادي.

وتتحدث الأغاني الأرمنية القديمة من منطقة كوختانا عن غزو الآلان لأرمينيا وتتغزل هذه الأغاني بجمال الملكة الآلانية «ساتينيك»، وعلى الرغم من أن تلك الأقوام لم تترك نصوصاً مكتوبة ذات أهمية، إلا إننا نجد أن تراثهم موجود بشكل وبآخر في التراث العربي والسرياني والأرمني والشركسي والكردي والآذري والروسي والبلغاري والبولوني في بقطعة جغرافية تمتد من بلغاريا وروسيا وأوكرانيا حتى سورية وإيران وآسيا الوسطى، وتنتشر معالم جغرافية في تركيا وأرمينيا وإيران تحمل أسماء آلانية مثل جبال آلان داغ بين بحيرة وان وجزيرة بوتان ومحافظة أردالان في إيران وغيرها. وحافظ أحفادهم الأوسيتيون على اللغة الآلانية القديمة حتى عشرينات القرن الماضي عندما جرى تدوين لغتهم وإنشاء أبجدية خاصة بهم وتأسيس جمهوريتي أوسيتيا الشمالية والجنوبية في الاتحاد السوفييتي.

لقاء القصص الملحمية في الشرق

يقول جمال رشيد أحمد في كتابه «لقاء الكرد واللان في بلاد الباب وشروان» إنه يمكننا تتبع الارتباطات الكردية – الآلانية في التراث الأدبي من خلال قصة الحب الفولكلورية الكردية «ممي آلان، ممو وزين» التي كانت شائعة في بلاد الكرد من أزمنة قديمة ودونها أحمد خاني في القرن السابع عشر وفي الحقيقة كانت هذه القصة منتشرة شفاها قبل هذا التاريخ.

كما وردت في القصة الكردية أن ممي آلان من أبناء الطبقة الارستقراطية الآلانية وأنه لم يرَ إقليم الجزيرة حيث تدور فيها أحداث القصة كما كتبها أحمد خاني نفسه، وفي نسخة أخرى من القصة فإن ممي آلان هو ملك اليمن.

تتشابه هذه القصة أيضاً في أحداثها مع قصة من التراث اليوناني القديم تسمى «هيستاسبيس وزاريادريس» التي دونها الكاتب اليوناني شاري دي ميتيلين في العصر الهلنستي وهما أخوان يونانيان حكما مناطق تمتد من سورية وإيران والعراق إلى القفقاس. فالقصتان الكردية واليونانية مبنية على الموضوع نفسه، ويمكننا إيجاد الشبه بين زاريادريس وممي آلان فإذا كان الأول ابن افروديت وأدونيس، فإن ولادة الثاني مقترنة بمعجزة وبوز حصان مم هو حيوان خرافي خارج من البحار، وكذلك الشبه بين أوداتيس وزين، وبين هومارتيس وميرأزين، وبين سائق العربة وبكلى، وبين ملك الجن وبكو.

الضرورة الموضوعية اليوم تدعونا بوصفنا نحن شعوب هذا الشرق إلى تحديد موضعنا في العالم من جديد

تعود جذور القصة إلى اللغة الآلانية القديمة حيث كان الآلانيون يرتحلون بين شمال البحر الأسود حتى الصين، لذلك فإن الأسماء في القصة الكردية هي آلانية، وتنتشر قصة مشابهة في شرق إيران بأسماء آلانية أيضاً.

احتفظ الكرد بتأثيرات التراث الآلاني عبر قصة «ممي آلان أو مم وزين» وكذلك الأرمن من خلال قصة الحب بين الأمير الأرمني آرتاشيز وأميرة الآلانيين ساتينيك، وتشبه القصة الأرمنية القصص الكردية والإيرانية واليونانية مع وجود أسماء آلانية فيها ويخيم الطابع الأسطوري والخيالي على كل هذه القصص التي انتشرت شفاهاً بين شعوب الشرق قبل أن يتم تدوينها لاحقاً.

أصبحت هذه القصة الآلانية تشغل جزءاً من الفولكلور الكردي بعد نزوح قسم من الشعب الآلاني إلى إقليم الجزيرة والجبال أواخر العهد الساساني وبداية العهد الإسلامي، وحسب جمال رشيد أحمد تظهر قرابة هذه القصة مع قصة روميو وجولييت في الأدب الإنكليزي لتؤكد أصالة القصة عند قبائل الآلان ثم انتقالها عن طريقهم إلى الجزر البريطانية بعد أن ساقتهم الإمبراطورية الرومانية إلى هناك في بداية العهد المسيحي وانتشرت فيها كقصة فولكلورية إلى أن صاغها شيكسبير «1583–1616» في قالب شعري قصصي تماماً كما فعل أحمد خاني «1650–1706» في المرحلة نفسها تقريباً.

لسان حال تراث الشرق

من خلال ما سبق يمتاز التراث الشرقي بالتنوع الغني، ويخبرنا هذا التراث العتيق بمحطاته المختلفة عن وحدة نمط الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية عند هذه الشعوب لآلاف السنين، وهنا تكمن إحدى أوجه أهمية دراسة التراث.

استخدم الاديب القرغيزي جنكيز ايتماتوف في مؤلفاته مواضيع من التراث واستوحى من الأساطير والخرافات والأقوال المأثورة باعتبارها الخبرة الموروثة للأجيال السابقة روايات وقصص شيقة. يقول ايتماتوف في مقدمة روايته «ويطول اليوم أكثر من قرن»: إن الإنسان بدون ذكرى الماضي والموضوع أمام ضرورة أن يحدد من جديد موضعه في العالم، والإنسان المحروم من الخبرة التاريخية لشعبه والشعوب الأخرى يجد نفسه خارج الأفق التاريخي ولديه القدرة على عيش يومه الحاضر وحدة فحسب.

الضرورة الموضوعية اليوم تدعونا بوصفنا نحن شعوب هذا الشرق إلى تحديد موضعنا في العالم من جديد وكما أخبرنا التراث الحضاري الممتد إلى آلاف السنين أن الشرق الغني بالتنوع الثقافي عكس حياة اقتصادية اجتماعية واحدة وكما الماضي فإن المستقبل يحمل وحدة مصير وتطور هذا الشرق.